



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

# الميثاق

للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية عالمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد الأول - العدد الأول: ربيع الثاني 1436 هـ / كانون الثاني 2015

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير  
أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



مِلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ

المجلد الأول - العدد الأول: ربيع الثاني 1436هـ / كانون الثاني 2015

رئيس هيئة التحرير

أ.م.هـ. شفيق العنوم

تدقيق

ۛ۔ مناء النبیؐ

هيئة تحرير المجلة (مرتبة هجائياً)

أ.د. أحمد عطا الله القطامين  
أ.د. رياض عبد الله المومني  
أ.د. صالح خصاونة  
أ.د. عبد الجبار السبهاني  
أ.د. منصور السعايدة  
أ.د. هادي الضمور

## الهيئة الاستشارية (مرتبة هجائياً)

أ.د. أحمد سعيد بامخرمة  
أ.د. جواد العناني  
أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد  
أ.د. فوزي عبد الرحيم الغرايبة  
أ.د. محمد أحمد صقر  
أ.د. محمد أنس مصطفى الزرقا  
أ.د. محمد محمود الذنيبات  
أ.د. هشام صالح الغرايبة  
أ.د. يوسف إبراهيم يوسف

جامعة الملك عبد العزيز  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني  
جامعة الإسكندرية  
الجامعة الأردنية  
جامعة العلوم الإسلامية العالمية  
شورى للاستشارات الشرعية  
الجامعة الأردنية  
الجامعة الألمانية الأردنية  
مركز كامل صالح/جامعة الأزهر

المحرر اللغوي/ اللغة الإنجليزية

٥٠. ليلةُ العَصْرِ



المحرر اللغوي/اللغة العربية

٥٠. عصر القبان

أمانة سر المجلة

## تنصید و اخراج

أمل عالم الغنم

## تعريف بالمجلة

مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة علمية عالمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وتنشر البحوث الأصلية التي تحتوى على إضافة إلى المعرفة في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية من داخل الجامعة وخارجها، باللغتين العربية والإنجليزية.

## دائرة اهتمام المجلة:

- 1- تشجع المجلة نشر البحوث في مجالات تخصصها المتعلقة بتأصيل العلوم الاقتصادية والإدارية الإسلامية.
- 2- تهتم المجلة بنشر البحوث، والدراسات التطبيقية والنظرية، والمراجعات النقدية التي تغطي بعمق أحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.
- 3- تنشر المجلة أيضاً الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية، و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
- 4- تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة، على أن تلتزم هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
- 5- تنشر المجلة ما يردّها من تعقيبات متعمقة وجادة على البحوث والدراسات المنشورة فيها بما يساعد على فتح آفاق جديدة في البحث في مجال الدراسة، وتشجع وتسعى إلى نشر ملخصات الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.

## شروط عامة للنشر:

- يشترط في المخطوط المقدم للنشر في المجلة أن لا يكون قد نشر أو قدّم للنشر في مجلة أخرى، وعلى الباحث أن يُقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم المخطوط للنشر.
- تخضع جميع المخطوطات المُقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتبعة مع الحفاظ على سرية التحكيم.
- تشمل معايير التقويم كلاً من: الأصالة العلمية للمخطوط، ومدى إضافته للمعرفة، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض، وإمكانية تطبيقه عملياً.



- للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على المخطوط قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على المخطوطات المجازة.
- تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي مخطوط دون إبداء الأسباب، ويُعد قرارها نهائياً.
- يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة عن إجراءات التحكيم إذا رغب الباحث بإيقافها.
- لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، والأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة.

### قواعد تفصيلية للنشر:

1. أن لا يزيد حجم المخطوط مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق عن (35) صفحة بواقع (9000) كلمة، خط (Arabic Transparent) حجم الحرف 14، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق حجم A4، مع الترقيم المتسلسل للصفحات في وسط أسفل الصفحة باستثناء الصفحة الأولى.
2. ترقم الجداول والأشكال بالأرقام العربية (1، 2، 3...) بالترتيب كما وردت في المخطوط، وتزود الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشها في الأسفل، ويطلع كل منها على صفحة مستقلة في نهاية المخطوط مع تحديد موقع الجدول أو الشكل في المتن على نحو: "شكل (2) هنا تقريباً".
3. تشتمل الصفحة الأولى من المخطوط على عنوان المخطوط، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية)، ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل بما في ذلك العنوان الإلكتروني والهاتف.
4. تشتمل الصفحة الثانية من المخطوط على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويلي ملخص دقيق باللغة العربية على ألا يزيد عن (150) كلمة، وخمسة مصطلحات دالة بحد أقصى أسفل الملخص.
5. تشتمل الصفحة الثالثة من المخطوط على ملخص باللغة الانجليزية وبالشروط ذاتها.
6. يبدأ متن المخطوط من الصفحة الرابعة، ويشتمل على عنوان المخطوط (دون ذكر اسم المؤلف).
7. يقدم مع المخطوط سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.
8. ترتب جميع المراجع المشار إليها في المتن هجائياً (أ، ب، ت...) وبالإنجليزي (A, B, C...) وتوضع في

قائمة المراجع على صفحات مستقلة عن المتن، ابتداءً بالمراجع العربية ثم الأجنبية.

9. يُرسل الباحث ثلاث نسخ ورقية ونسخة إلكترونية متطابقة مطبوعة على برنامج Word.

10. لا تنظر هيئة التحرير في المخطوطات غير المنسجمة مع قواعد النشر في المجلة، لذا يرجى من الباحثين الكرام التأكد من ذلك قبل إرسال المخطوط.

### كيفية التوثيق في متن المخطوط:

- يكون ترتيب المراجع في المتن بنظام (الاسم/السنة) (System Name\Year) ويكون ترتيب المراجع في نهاية الأطروحة هجائياً.
- في المتن، مثلاً، تضع اسم المؤلف وسنة التأليف بين قوسين (Walter et al, 2004)، وترتب لائحة المراجع في نهاية البحث هجائياً (A.B.C...).
- في حالة الآيات القرآنية، يكتفى بذكر اسم السورة أو رقمها ورقم الآية على النحو التالي: (البقرة: 282)، وتنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني ويوضع بعدها التوثيق السابق.
- ترتب المصادر والمراجع في الدراسات العلمية والتطبيقية في نهاية البحث على النحو التالي:

### 1- كتاب لمؤلف أو أكثر Book with one or More Authors

طريقة التوثيق: اسم شهرة المؤلف، الاسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الاخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الكتاب. مكان النشر: الناشر؛ سنة النشر، عدد الصفحات.  
مثال:

Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics**. New York, USA: McGraw-Hill Company 2003, P.562.

### 2-المجلات المتخصصة

#### Scholarly and Professional Journals

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الاسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الاخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) تاريخ النشر بالسنة والشهر واليوم. عنوان البحث. اسم المجلة. رقم المجلد (رقم التسلسل): أرقام الصفحات.  
مثال:

Park, R.E. October 1966. Estimation with Heteroscedastic Error Terms. *Econometrica*, Vol. 34 (4): P.888.

### 3- وقائع مؤتمر، أوراق علمية وملخصات:

#### Conference Proceedings, Papers and Abstracts

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المحرر، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمحررين آخرين إن وجدت). سنة النشر. وصف الملخصات وعنوان المؤتمر؛ تاريخ المؤتمر بالسنة والشهر واليوم؛ مكان المؤتمر. مكان النشر: الناشر. عدد الصفحات.

مثال:

Al Taleb, Ghassan S., 2006. Performance of Islamic Bank services: an empirical examination in Jordan. 2<sup>nd</sup> Banking and Finance International Conference. February 23-24, 2006- Lebanese American University, Beirut, Lebanon, 22 pages.

### 4- الأطروحات الجامعية وبراءات الاختراع

#### Theses and Patents Dissertations

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الأطروحة. مكان المؤسسة المانحة: اسم المؤسسة المانحة؛ تاريخ الشهادة. عدد الصفحات. معلومات متوفرة.

مثال:

Moreno Cruz, Juan, Essays on the Economics of Geoengineering. Alberta, Canada: University of Calgary, 2010. 109 p. Available from: [http://keith.seas.harvard.edu/Thesis/TH7\\_Moreno-Cruz\\_2009.pdf](http://keith.seas.harvard.edu/Thesis/TH7_Moreno-Cruz_2009.pdf).

### 5- المجلات الالكترونية ومصادر الانترنت

#### Electronic Journals and Internet Sources.

أ. المجلات الالكترونية (Electronic Journals).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان البحث. اسم المجلة مختصر يليه سنة النشر؛ المجلد (رقم الاصدار): عدد الصفحات. معلومات متوفرة أخرى. تاريخ الدخول للموقع.

مثال:

Loker, W.M. "Campesinos" and the crisis of modernization in Latin America. Jour of Pol Ecol [serial online] 1996; 3(1). Available: <http://www.library.arizona.edu/ej/jpe/jpeweb.html> .

ب. مصادر الانترنت (الشبكة العنكبوتية)(Web Sites).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان صفحة الويب (الانترنت). مكان النشر: الناشر؛ تاريخ النشر [تاريخ التحديث/ التعديل؛ تاريخ التوثيق]. متاح من: (أدخل عنوان صفحة الويب (URL)).

مثال:

British Medical Journal [Internet]. Stanford, CA :Stanford Univ; 2004 July 10; Available from :[bmj.com](http://bmj.com):

Or: <http://www.gbhap.com/journals/authors/tmifauth.pdf>

6- في حالة الأحاديث الشريفة، يذكر اسم المؤلف (سنة النشر)، وعنوان الكتاب، والطبعة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة، والناشر، ومكان النشر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإبلاغ المؤلف عن إجازة المخطوط للنشر بعد استيفاء جميع الشروط والإجراءات اللازمة. يقدم للباحث المنفرد أو الرئيس نسخة من العدد الذي نشر فيه المخطوط وعدد محدود من المستلات من البحث.

- توجه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة الممقال للعلوم الاقتصادية والإدارية

عمادة البحث العلمي/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

هاتف (962 6 5600230) فاكس (962 6 5600237)

البريد الالكتروني: [al\\_mithqal.journal@wise.edu.jo](mailto:al_mithqal.journal@wise.edu.jo)

موقع الجامعة الالكتروني: [www.wise.edu.jo](http://www.wise.edu.jo)

## محتويات العدد

(باللغة العربية)



| الصفحات | عنوان البحث                                                                                               | الباحث/ الباحثون                                             |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
| 67-11   | تحليل العوامل الأساسية لتطبيقات<br>الحاسبة البيئية في الشركات الصناعية<br>بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة | د. عبد الستار عبد الجبار الكيسي<br>د. موسى محمد عبدالله صالح |
| 108-69  | أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات<br>في جودة الخدمات المقدمة من شركة<br>الاتصالات الأردنية                | د. إياد طه الرواشدة<br>د. مؤيد عبدالرزاق الفواعير            |
| 146-109 | معوقات تطور البحث العلمي في<br>الجامعات الأردنية                                                          | د. فايز جمعة النجار                                          |
| 170-147 | تسيير الإنفاق العام بين الأساليب<br>الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية                                      | د. خلواتي صحراوي<br>د. مفتاح فاطمة                           |
| 202-171 | أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: دراسة<br>حالة البترول في الجزائر                                | د. ابن رمضان أنيسة                                           |





## تحليل العوامل الأساسية لتطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

د. عبدالستار عبدالجبار الكيسي\* و د. موسى محمد عبدالله صالح\*\*

تاريخ وصول البحث: 2012/7/4 م تاريخ قبول البحث: 2013/6/4 م

### ملخص

نظراً للاهتمام الكبير من مختلف دول العالم في مواجهة خطر التلوث البيئي، فإن الأردن يبدل من جانبه اهتماماً متزايداً في هذا الإطار ليتحمل مسؤوليته في الحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، ولأن للمحاسبة البيئية دوراً أساسياً في هذا المجال يتمثل بتقليل الآثار السلبية لمختلف الأنشطة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال قياس وتحليل تكاليف درء ومعالجة حالات التلوث والإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم والتقارير المالية، فقد تبلورت فكرة هذه الدراسة لإلقاء الضوء على العوامل الأساسية التي تؤثر في تطبيقات المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة باعتبارها منطقة اقتصادية هامة في الأردن.

بعد عرض الإطار العام والإطار النظري والتعريف بالمنطقة الاقتصادية موضوع البحث، قامت الدراسة على أساس المنهج الوصفي التحليلي باختبار الفرضيات وتحليل النتائج ومن خلال الاستعانة باستبانة صُممت لهذا الغرض.

جاءت النتائج لتدل على تفاوت كبير بين مساهمات مختلف العوامل في توفير متطلبات المحاسبة البيئية، حيث تراوحت هذه المساهمات من 20% كمساهمة عامل التأهيل والتدريب، إلى 80% كخصائص الشركة، وعلى العموم هناك مساهمة بمعدل 64% لجميع العوامل في توفير تلك المتطلبات.

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات العامة أهمها، ضرورة إلزام الشركات المسببة للتلوث بالإفصاح المحاسبي البيئي ضمن قوائمها المالية، وأن يمتد دور مدققي الحسابات ليشمل كافة الحسابات الخاصة بالجانب البيئي ولكافة أنشطة الشركات الصناعية المتعلقة بالحد من التلوث، وتعديل نظام الحوافز الجمركية والضريبية بما يكفل منح إعفاءات للأصول الاجتماعية والمعدات والآلات التي تحد من التلوث. أما التوصيات الخاصة بالشركات الصناعية بمنطقة العقبة الاقتصادية، فأهمها دعت إلى تجاوز المعوقات وحسب

\* أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

\*\* مدرس، قسم المحاسبة، كلية العقبة الجامعية، كلية البلقاء التطبيقية.

الاسبقيات استناداً لمستوى أهميتها في تطبيق المحاسبة البيئية، والإسراع بالتأهيل والتدريب للكوادر البشرية التي تتكفل بالتطبيق.  
**الكلمات المفتاحية:** التلوث البيئي، المحاسبة البيئية، الإفصاح البيئي، العوامل الأساسية في تطبيق المحاسبة البيئية.

### Abstract

Due to the great attention which various countries of the world give to environmental pollution, Jordan tries its best to bear the responsibility in preserving natural and human resources. Because environmental accountability has a key role in this issue, represented in measuring and analyzing the costs of prevention and treatment of pollution and disclosure of environmental performance in the financial statements, the idea of this study has crystallized to shed light on the basic factors that affect the implementation of environmental accountability in the Aqaba Special Economic Zone as an important economic zone in Jordan.

After presenting the general framework and identifying the economic zone, the study tried to test the hypotheses and analysis of the results on the basis of descriptive analytical approach using a questionnaire designed to collect relevant data. The results came to denote the great disparity between the contribution of the various factors in providing the requirements of environmental accountability, which ranged from 20% (the contribution of the factor of rehabilitation and training) to 80% (the contribution of the factor of the characteristics of the company). On the whole, there is the contribution rate of 64% for all factors in providing the requirements of environmental accountability.

The study reached a number of general recommendations: the most important is to obligate polluting companies to adopt the environmental accountability disclosure within their financial statements. Also, the role of auditors must be expanded to include all accounts of environmental pollution and all the activities of industrial companies in relation to limit pollution. Customs and tax laws need to be amended in order to ensure exemptions for social assets, equipment and machinery that limit pollution. The recommendations related to industrial companies in the area of Aqaba Special Economic Zone, call to overcome obstacles according to priorities and based on the level of importance in the application of environmental accountability, and to speed up the rehabilitation and training of cadres to ensure proper implementation.

**Keywords:** Environmental Pollution, Environmental accountability (EA), Environmental Disclosure and main factors in the application of (EA).



**المقدمة:**

إن الارتفاع الكبير والمتزايد في معدلات التلوث البيئي في الماء والهواء بسبب العديد من المخلفات الضارة من أذخنة وغازات وسوائل كيميائية ناتجة عن مزاولة الشركات الصناعية لأنشطتها المختلفة، أدى إلى أضرار جسيمة على حياة الإنسان والحيوان والنبات إضافة إلى التأثير السلبي على اقتصاديات الدول عموماً. إن الأداء البيئي وفقاً لهذا الواقع قد أصبح مُقلقاً جداً وخصوصاً في الدول العربية التي جاءت في مراكز متأخرة بين دول العالم، سواء ما يتعلق بجودة الهواء أو الماء أو استخدام الطاقة المستدامة وغيرها.

([\).](http://www.arabthought.org/content/%D8%AA%)

ونتيجة لهذا القلق تزايد الوعي البيئي والضغط المجتمعية حيث تبنت العديد من بلدان العالم وبخاصة الصناعية والمتقدمة منها إصدار العديد من التشريعات البيئية لتفادي تلك الأضرار والمحاسبة عنها، كما تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية، فقامت العديد من الهيئات المختصة بمطالبة المشروعات الصناعية بشكل خاص بالإفصاح عما تُحدثه من تلوث للبيئة ومطالبتها باستخدام الآلات والأجهزة

النظيفة المناسبة، أما في البلدان النامية وخصوصاً العربية منها فلا يوجد في الواقع نظام محاسبي بيئي يضمن توفير الحد المقبول والملائم من الرقابة، والإفصاح عن البيانات الخاصة بالتلوث البيئي أو الأضرار البيئية. في الأردن وحيث ارتفاع نسبة التلوث وبمختلف مسبباته وارتفاع تكلفته التي تشكل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وذلك عدا ما يتعلق بتكاليف معالجة الأمراض والأعراض الناتجة عنه، فقد تم إصدار بعض القوانين واللوائح منها قانون حماية البيئة رقم 52 لسنة (2006) (الرفاعي، 2009، ص5)، وتم إخضاع منطقة العقبة الخاصة لقانون خاص بما في ذلك نظام لمنزله العقبة البحري يتعلق بحماية البيئة (الإدارة الملكية لحماية البيئة، 2011، ص3).

بناءً على ذلك ونتيجة لما تتميز به منطقة العقبة باعتبارها منطقة جذب استثماري وسياحي يرافقها نشاطات ملوثة وضارة بالبيئة، جاءت هذه الدراسة لتبحث في العوامل الأساسية ومدى مساهمتها في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

**المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:**

يغطي هذا المبحث مشكلة الدراسة،

وأهدافها، وأهميتها، والدراسات السابقة، وفرضيات الدراسة ومنهجيتها.

### مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية اتباع الشركات لنظام محاسبي بيئي ملائم يبين تكاليف الحدّ من تلوث البيئة وما يرافقه من عرض أكثر عدالة للبيانات المالية، وسواء كان ذلك ضمن قوائمها المالية أو على شكل قوائم ملحقة بها، يمكن القول إن مشكلة الدراسة تتمثل بالتساؤل عن مدى مساهمة مختلف العوامل المعنية بتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي يمكن صياغتها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تساهم التشريعات الأردنية في تطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟
2. هل تدرك إدارات الشركات أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟
3. هل تساعد مجموعة العوامل المتعلقة بالشركة (حجم الأصول، حجم رأس المال، الموقع الجغرافي للشركة، وغيرها) على تطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟

4. هل إن مستوى الحوافز المقدمة للشركات يشجعها على تطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟

5. هل يتأثر تطبيق المحاسبة البيئية بوجود الكوادر البشرية المؤهلة في الشركات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

أولاً: تحليل مدى مساهمة العوامل أو العناصر المعنية بتطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وذلك من خلال دراسة العوامل التالية:

1. التشريعات والقوانين ذات العلاقة.
2. مستوى إدراك إدارة الشركة لأهمية المحاسبة البيئية.
3. العوامل المتعلقة بخصائص الشركة.
4. الحوافز الممنوحة للشركة.
5. الكوادر البشرية ومؤهلاتها.

ثانياً: بلورة الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تساعد على تطبيق المحاسبة البيئية في المنطقة موضوع البحث.

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- 1- بيان أهمية تطبيق المحاسبة البيئية في

الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في الحدّ من التلوث البيئي، ومكافحة الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطها الإنتاجي، وضرورات التحوط لأي التزام قد يترتب عليها نتيجة مزاولتها لأعمالها، ذلك بسبب كميات التلوث الناتجة عنها وبالتالي الأضرار البيئية المرافقة لها، والخسائر المالية المترتبة عليها.

1- الكشف عن العوامل الأساسية من جهة، ومدى مساهماتها في تطبيق المحاسبة البيئية في المنطقة موضوع الدراسة من جهة أخرى، وبالتالي تحديد متطلبات هذا التطبيق على مستوى كل عامل من العوامل، وبعبارة أخرى تحديد العوامل التي تمنع أو تعيق التطبيق وكيفية تذليلها.

### الدراسات السابقة:

فيما يأتي عرض لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي بحثت في موضوع المحاسبة البيئية:

### الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (بامزاحم، 2003) أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى كفاية الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات المساهمة

العامة في الأردن والمدرجة في سوق عمان المالي، وكذلك بيان مدى أهمية المعلومات التي يوفرها هذا الإفصاح لمتخذي قرارات الاستثمار، وأثره على قرارات المستثمر.

لتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية الملائمة، وأهمها مقياس النزعة المركزية وباستخدام برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) في تحليل البيانات المنشورة في القوائم المالية لتلك الشركات، ولعينة تكونت من (12) شركة والتي تزاول مختلف النشاطات الصناعية للسنوات (2000) و(2001)، كذلك استخدمت الدراسة استبانة وزعت على المحللين الماليين، والوسطاء الماليين في (33) شركة من شركات الخدمات المالية المرخصة بمزاولة الخدمات المالية، وكذلك على عينة عشوائية تمثلت بـ (22) مستثمراً لاستطلاع الآراء حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي البيئي في القوائم المالية لتلك الشركات، وأثر هذا الإفصاح على قرارات المستثمر من جهة أخرى. أهم نتائج الدراسة كانت عدم كفاية الإفصاح المحاسبي البيئي لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وفي أحسن الأحوال كان يمثل إفصاحاً نوعياً وصفيّاً، ويحتاج إلى تطوير كبير

ليكون إفصاحاً مالياً كمياً، وإن أهم محددات الإفصاح المستهدف هو عدم وجود إلزام القانوني لتطبيق متطلبات الإفصاح.

إن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة الزام تلك الشركات بالإفصاح عن مدى حفاظها على البيئة، وعن مدى أدائها في مكافحة تلوث البيئة، ولا بد من تعديل قانون سوق الأوراق المالية بإلزام تلك الشركات للقيام بالإفصاح المطلوب والنظر في إمكانية اعتماد نماذج للإفصاح البيئي على غرار نماذج الإفصاح المحاسبي عن الأداء المالي والاقتصادي المعمول بها.

2-دراسة الخولي (2004)، بعنوان "إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة بالتطبيق على عينة مختارة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمتمثلة بإجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي.

استخدم الباحث أسلوب المسح الإحصائي من خلال استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (10)

شركات مختارة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبعض الشركات التي تنتمي إلى القطاع الاستخراجي والتي قد تؤثر على البيئة أكثر من غيرها. وباعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، عدم التزام تلك الشركات سواء في القياس أو في المعالجة المحاسبية أو في الإبلاغ المالي عن الأداء البيئي، وذلك بسبب وجود معوقات أهمها قلة الوعي البيئي وعدم وجود معايير محاسبية أو قوانين تلزم المنشآت الصناعية بتحمل مسؤوليتها البيئية. أوصت الدراسة بضرورة الإسراع بإصدار قوانين تلزم المنشآت الصناعية بتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة، وإصدار معيار محاسبي خاص بذلك واقترحت نموذجاً للقياس والمعالجة المحاسبية، والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة لحل مشكلة قياس الأثر البيئي التي غالباً ما تعيق تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات موضوع البحث.

3-دراسة (الأهدل، 2005) "دور التكاليف البيئية في تقويم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية".

تناولت هذه الدراسة مشكلة ضعف

الاهتمام بالأداء البيئي في المنشآت الصناعية في اليمن، وإبراز دور التكاليف البيئية في تقويم أداء المنشآت الصناعية اليمنية، والصعوبات التي تقف وراء ذلك، والعوامل التي تساعد على رفع كفاءة الأداء البيئي في تلك المنشآت. اعتمدت الدراسة الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والوصفي في جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الأولية والثانوية، حيث استطلعت الدراسة عينة من المنشآت الصناعية اليمنية العاملة في القطاع العام، والقطاع المختلط والقطاع الخاص. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج لعل أهمها:

(a) إن نظام تقويم الأداء البيئي المتبع حالياً في المنشآت الصناعية اليمنية لا يتناسب والمتغيرات البيئية الحديثة.

(b) إن المنشآت الصناعية اليمنية لا تطبق نظام المحاسبة البيئية، ولا يوجد لديها أي معايير للحد من التلوث البيئي والمحافظة على البيئة.

(c) هناك اقتناع لدى المديرين بعدم قدرة نظام تقويم الأداء البيئي الحالي على توفير المعلومات المناسبة لترشيد اتخاذ القرارات.

أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية في المنشآت

الصناعية اليمنية حتى تستطيع المنتجات اليمنية المنافسة في الأسواق العالمية، واستخدام تلك المنشآت هيكل متكامل من مؤشرات تقويم الأداء بما فيها المؤشرات البيئية.

4- دراسة (القطاطي، 2007) "منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق المال الفلسطيني".

كان هدف الدراسة هو استعراض طبيعة التكاليف البيئية ومنافع الإفصاح عن تلك التكاليف استناداً إلى الأدبيات المحاسبية المتاحة في هذا المجال، وكان السؤال الرئيسي للدراسة عن مدى توفر منافع ما لمستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عن التكاليف البيئية. شمل مجتمع الدراسة كافة الأطراف المعنية بالشركات الصناعية المدرجة في سوق المال الفلسطيني والذين تتأثر قراراتهم بالأداء البيئي للشركة وهم: الإدارة بمستوياتها المختلفة التي تحتاج معلومات عن التكاليف البيئية لترشيد قراراتها وتمثلت بـ (30) مديراً بمختلف المستويات، والجهات الرقابية الحكومية التي تحتاج تلك المعلومات وتمثلت بـ (40) مفردة، والمستهلكون (50) مفردة، والمستثمرون الحاليون والمرقبون (50) مفردة، ومدققو الحسابات (30) مفردة

والموردون (40) مفردة، أما عينة البحث فكانت عينة عشوائية من (120) مفردة تمثل فئات المجتمع المذكور. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وباعتماد استبانة وُزعت على مجتمع الدراسة مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة من نسب مئوية وتكرارات ومتوسطات واختبارات، لتحليل بيانات الدراسة واستخلاص نتائجها والتي كان أهمها:

أ. عدم توفر التشريعات البيئية الوطنية اللازمة لإعادة ترتيب وتصنيف العمليات الصناعية للشركات لحماية البيئة.

ب. الإفصاحات التي تقوم بها بعض الشركات تعتبر محدودة وتأتي في سياق الحصول على شهادة الجودة.

ج. إن نجاح مدقق الحسابات في القيام بمهمة التدقيق البيئي في تلك الشركات يرتبط بمدى توافر البيانات المالية عن تكاليف الأنشطة البيئية التي تقوم بها الشركة.

د. في ظل عدم توفر معلومات عن التكاليف البيئية فإن إدارة تلك الشركات لا تملك سوى إحساس عام غير مؤيد بالأدلة عن حجم وسلوك تلك التكاليف، وبالتالي لا تساعد التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح

عن التكاليف البيئية، وكذلك ضرورة تطوير أسلوب عرض القوائم المالية لتشمل بيانات تفصيلية وأساسية عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات، وأيضاً وضع خطة إعلامية ترويجية تستهدف رفع الوعي البيئي العام بالأمور الخاصة بالتنمية الصناعية على مستوى الأفراد والمسؤولين من خلال التعليم ووسائل الإعلام المختلفة، كما يجب على المدققين الخارجيين مراعاة أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الشركات الصناعية عند تدقيق قوائمها المالية.

**5-دراسة (مقلد، 2008) "نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيمة ببورصة الأوراق المالية"**

هدفُ البحث هو تكوين مؤشر للإفصاح البيئي الاختياري، واختبار مدى قبوله من جانب المهتمين بهذا الإفصاح. ينتهج البحث منهجين، الأول استقرائي يستند على تحليل أهم جهود المنظمات المهنية والدراسات السابقة في هذا المجال الإفصاح البيئي الاختياري، أما المنهج الثاني فهو استنباطي فيما يتعلق بالوقوف على تحديد عناصر هذا الإفصاح وذلك من خلال تحليل الإفصاح البيئي الاختياري المنشور بالتقارير والقوائم المالية لبعض

6-دراسة (الرفاعي، أسعد وبطيخ، 2008) التلوث البيئي الناجم عن الصناعة الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبياً دراسة تطبيقية على شركة مصفاة بانياس لتكرير النفط.

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى إمكانية القياس المحاسبي لعناصر التكاليف البيئية التي تتحملها شركة مصفاة بانياس بسوريا، والإفصاح عنها في كل من حسابات التشغيل، الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي للشركة، حيث إن مصفاة بانياس كغيرها من المصافي تساهم في تلوث التربة والمياه بالنفايات، إضافة إلى تلوث الهواء نتيجة إطلاق الغازات السامة إضافة إلى الضوضاء. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة التوصل إلى أسلوب محاسبي يعتمد على المعايير والإصدارات المحاسبية المتعلقة بالبيئة. يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالآتي:

أ. إن دور المحاسبة في حماية البيئة والحد من التلوث يعتبر مفهوماً حديثاً نسبياً في سورية.  
ب. تلتزم شركة مصفاة بانياس ببعض الإجراءات التي تهدف إلى تحسين أداؤها البيئي، إلا أن هذه الالتزامات لا يُفصَح عنها في قوائم وتقارير الشركة، ويُدرَج بعضها تحت بنود ليس لها علاقة بالنفقات

الشركات التي يفترض أن يكون لها تأثير سلبي على البيئة والمدرجة بالبورصة المالية المصرية، واستقصاء رأى ذوي الاهتمام بهذا المؤشر من ناحية أخرى. كانت أهم النتائج:

أ. إن الإفصاح عن المعلومات البيئية وفقاً للمتطلبات القانونية وإرشادات المعايير يعد إفصاحاً إلزامياً، وفي حالة التوسع عن هذا الإفصاح، فإنه يعد إفصاحاً اختيارياً وتحدده عدة عوامل مثل حجم الشركة وقوة جماعات الضغط.

ب. إن الإفصاح البيئي الاختياري على أنه ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية للشركة. تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

أ- إلزام البنوك التجارية بالطلب من تلك الشركات تقديم شهادة من وزارة البيئة تفيد بعدم تسجيل أي مخالفات بيئية ضدها عند طلبها للقروض أو في حال الاستثمار فيها.

ب- ضرورة اهتمام الجهات المختصة بنشر الوعي البيئي من خلال تدريس مادة تهتم بالبيئة.

ج- على جمعية المحاسبين القانونيين المصرية أن تلعب دوراً أكبر في تنمية مهارات المراجعين لتوسيع نطاق عمليات المراجعة لتشمل النواحي البيئية.



بالمنهجية التي اتبعتها في جمع بياناتها ومعلوماتها، حيث بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة بالقوائم المالية للشركة موضوع البحث، تم إجراء المقابلات الشخصية مع القائمين على الشركة، كالمدير العام ومدير الإنتاجية وغيرهم لاستكمال بيانات الدراسة.

أهم النتائج كانت عدم انسجام النظام المحاسبي المتبع في الشركة مع المتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبشكل خاص الضعف في تحليل عناصر تكاليف الأداء البيئي وتبويبها حسب علاقتها بدورة النشاط للشركة، وكذلك عدم القدرة على توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأثر البيئي وتسجيلها بالدفاتر طبقاً لنظام القيد المزدوج واستخراج مؤشرات الأداء البيئي. وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة إعداد خريطة حسابات جديدة هدفها تحقيق بيانات ومعلومات ومؤشرات عن تكاليف الأداء البيئي، والمنافع التي يمكن تحقيقها من برامج تحسين الأداء البيئي وتطويره، مع إيجاد تكامل بين العوامل التنظيمية والسياسات المحاسبية المناسبة في مجال تحليل عناصر تكاليف الأداء البيئي وتبويبها وعلاقتها بدورة النشاط لدى الشركة.

البيئية، وذلك نتيجة عدم تقيد النظام المحاسبي الموحد بالمعايير الدولية للمحاسبة البيئية. ج. إن إمكانية القياس المحاسبي للنفقات البيئية متوفرة، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من تعديل النظام المحاسبي بما يتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية للمحاسبة البيئية.

أما أهم توصيات الدراسة فكانت:

أ. لا بد من إدخال التعديلات اللازمة على النظام المحاسبي الموحد في الشركة ليستوعب متطلبات معايير المحاسبة الدولية بشأن البيئة، لتؤدي المحاسبة دورها المطلوب.

ب. على شركة مصفاة بترول بانياس وكافة الشركات الصناعية أن تلتزم بتقديم التقارير التي تفصح عن مدى مسؤوليتها عن الالتزامات البيئية.

7-دراسة (شحادة، 2010) 'القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة'.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة السورية العامة للأسمدة على إنتاج معلومات يمكن من خلالها قياس تكاليف الأداء البيئي لنشاطاتها، وأثر ذلك على القدرة التنافسية والحصة السوقية للشركة. تميزت الدراسة



## 8-دراسة (الطاهر، 2011) الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركة الأهلية للإسمنت في ليبيا بالإفصاح عن أدائها البيئي، كما هدفت إلى إبراز المعوقات التي تحول دون قيامها بهذا الإفصاح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة وزعت على المدراء والمحاسبين في الدوائر المالية للشركة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. لا تقوم الشركة الأهلية للإسمنت بالإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي.

ب. هناك العديد من المعوقات التي تحد من قيام الشركة الأهلية للإسمنت بالإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي وأبرز تلك المعوقات قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.

ج. عدم وجود نظام محاسبي يُعنى بالإفصاح البيئي.

د. عدم وجود قوانين ملزمة للإفصاح عن الأداء البيئي.

إن أهم توصيات الدراسة تمثلت بضرورة إصدار القوانين التي تلزم بالإفصاح

عن الأداء البيئي، وعلى مستوى الشركة موضوع البحث لابد من قيام إدارة الشركة بتجاوز كل العقبات وأهمها تطوير النظام المحاسبي ليضمن توفير متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي، وإقامة البرامج التعليمية والتدريبية الكافية لموظفي الشركة للتمكن من الإيفاء بمتطلبات هذا الإفصاح.

## الدراسات باللغة الإنجليزية:

### 9-دراسة:

(Robkob and Ussahawanitchaki, 2009)  
"Antecedents and Consequences of Voluntary Disclosure of Environmental Accounting: An Amperical Study of Foods and Beverage Firms in THAILAND"

الدراسة واستناداً لوعي شركات الأغذية والمشروبات في تايلاند للمشكلة البيئية، هدفت إلى تسليط الضوء على حالة الاستباق والتأجيل للإفصاح الاختياري للمحاسبة البيئية المرتبطة بمستوى إدراك الشركة، وحوكمة الشركة، والسياسات المحاسبية البيئية، والمسؤولية الاجتماعية للشركة وسيطرة المساهمين على صورة أو سمعة الشركة في السوق ورضا العميل، وبالتالي:

- كيف أن الإفصاح الاستباقي الاختياري يؤثر على مستوى الإفصاح عن المحاسبة البيئية.

تتحسن صورتها في السوق، ويزداد رضا الزبائن عنها.

10-دراسة (Lindrianasari, 2010):

"Manager's Perception of the Importance of Environmental Accounting and its Effect on the Quality of Corporate Environmental Accounting Disclosures: Case from Indonesia".

هدفت الدراسة إلى مقارنة مدى إدراك المديرين في أندونيسيا للإفصاح المحاسبي البيئي مقارنة بالإفصاح المحاسبي البيئي الفعلي أو الحقيقي. يمثل البحث ممارسة أصيلة لتطوير أداة تساهم في اكتشاف مدى إدراك المديرين للإفصاح المحاسبي البيئي. استهدفت الدراسة مديري الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في جاكرتا وكذلك التقارير السنوية لتلك لشركات، من مجموع 283 استبانة تم إرسالها إلى المستجيبين المستهدفين، تم استلام 52 استبانة، وبعد دراستها تبين أن 39 فقط منها صالحة للدراسة، مع هذا لم تظهر مشاكل في نموذج الدراسة. ولقياس المتغيرات تم استخدام سلم ليكرت، وأداة التحليل تمثلت باستخدام الانحدار المتعدد.

وجدت الدراسة بالنتيجة أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة بين إدراك المديرين للإفصاح المحاسبي البيئي وبين الإفصاح

- كيف أن الإفصاح الاستباقي الاختياري يؤثر على صورة الشركة ورضا العميل.

- كيف أن صورة الشركة ورضا العميل يؤثران على استمرارية الشركة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستعانت بالأساليب الإحصائية الملائمة، وأهمها المربعات الصغرى، وتحليل الانحدار لاختبار العلاقات الافتراضية. تم جمع البيانات من 1670 شركة من شركات صناعة الأغذية والمشروبات في عام (2008)، تمثل مجتمع الدراسة برؤساء أقسام المحاسبة بتلك الشركات، وتم استلام 294 إجابة، والصالحة للدراسة كانت 277 فقط وتمثل حوالي 20% من حجم المجتمع.

بينت النتائج أن الإفصاح الاختياري عن المحاسبة البيئية له علاقة إيجابية ذات دلالة، وذلك مقارنة بصورة الشركة في السوق ورضا الزبون، كذلك لصورة الشركة وقبول الزبون علاقة إيجابية ذات مدلول عظيم على مدى استمرارية الشركة، وهي ترتبط برؤية وإرادة ورغبة الشركة، والتصميم على العرض الحقيقي، وإظهار النوايا المفيدة والطوعية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري لأنه وحسب نتائجها تبين أن الشركة ومع زيادة مستوى هذا الإفصاح

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على نجاح الشركات في الحصول على مكافآت أو حوافز بيئية. استناداً على الأدبيات المتاحة، والتقارير البيئية والتقارير المالية للسنة (2008)، تم اختيار عدد من المتغيرات التي يتوقع تأثيرها في الحصول على مكافآت بيئية، وهي دور مجلس إدارة الشركة والمالكين، والضمان الخارجي، ووجود نظام الإدارة البيئية، ونشاطات بيئية معينة في مناطق التعبئة وإدارة الفاقد وعمليات التدوير (إعادة التصنيع)، وتغير المناخ والنشاطات التي تؤثر في تغيير المناخ والتلوث بالكربون، وتم اختبار مستويات الإفصاح عنها بشكل تجريبي على عينة من (100) شركة في المملكة المتحدة (UK FTSE)، تم اختيارها لعدة أسباب أهمها: أنها من قطاعات صناعية مختلفة، وأن كهرباء انكلترا FTSE 100 companies هي الأكثر إفصاحاً عن النشاطات البيئية، وأنها الأكبر من حيث رأس المال والعمليات الدولية. كشفت نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة في الحصول على دعم أو مكافأة بيئية تمثلت بمدى وجود نظام إدارة بيئية (EMS)، ودور المالكين، والإفصاح عن نشاطات

المحاسبي البيئي الفعلي في القوائم المالية للشركات في أندونيسيا، مع مستوى إيجابي 38%، ويبين الارتباط أن نوعية إفصاح الشركات يتجه نحو إعطاء معلومات ذات أثر إيجابي على الشركة وتحسين أدائها الاقتصادي، كما بينت الدراسة أن العديد من العقوبات القانونية في مجال البيئة يمكن أن تدفع أو تجبر المديرين لمواجهة عمليات التلوث التي تحدثها شركاتهم والتقرير عنها، حيث إن ذلك يدفع الشركات إلى ضرورة إرفاق إفصاحات مقبولة عن المحاسبة البيئية، وذلك وفقاً للنظرية الشرعية ومفادها وجود عقد أو قانون يوجد عندما يتطابق نظام قيمة الوحدة الاقتصادية مع نظام اجتماعي كبير تكون الوحدة جزءاً منه، وبالتالي عند وجود تنافر بين النظامين يكون هناك تهديد لشرعية الكيان أو الوحدة.

أوصت الدراسة بأن لا يكون موضوع المحافظة على البيئة مجرد شعار، وإنما هو أكثر من ذلك. ويجب أن يمثل ضرورة باتجاه نوعية حياة أفضل لسعادة المجتمع ورفاهيته.

11- دراسة Abeer Hassan & Essam Ibrahim, (2012):

"Corporate Environmental Information Disclosure: Factors Influencing Companies' Success in Attaining Environmental Awards".

على مكافأة أعدت معلومات معينة عن نشاطات التبعة، 25% من التي حصلت على مكافآت أعدت معلومات عن نشاطات التبعة.

12-دراسة: (Darabi et al, 2012)

Analyzing Environmental Accounting Position"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع المحاسبة البيئية من خلال البحث في الأسس النظرية المطلوبة لتحديد العوامل المؤثرة في تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات المدرجة في بورصة طهران.

بالإضافة إلى دراسة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، اعتمد البحث المنهج التقييمي والميداني باستخدام استبانة صُممت لهذا الغرض لاختبار الفرضيات وفقاً لمعطيات الأهداف التي سعت الدراسة لتحقيقها والمتمثلة بفحص رؤية ومنطق هذه الشركات في تطبيق المحاسبة البيئية، وماهي التهديدات والعقبات التي تواجهها وآثارها على علاقات الشركة ونشاطاتها، وكذلك فحص مدى إدراك هذه الشركات لحجم المسؤوليات البيئية التي تقع على عاتقها. كان من أهم نتائج هذه الدراسة هو وجود تأثير ذي دلالة لكافة المتغيرات المستخدمة في هذه

بيئية محددة (إدارة النفايات وخطر تغير المناخ ونشاطات تغيير المناخ)، كذلك بينت أن مستوى الإفصاح البيئي وإمكانية استلام مكافأة تتأثر بالانتماء لصناعة معينة، وأن مدى توفر الإفصاح عن المعلومات البيئية ليس متشابهاً في كل الصناعات. الشركات التي تنتمي إلى الصناعات الثقيلة للكربون كانت تمثل الاحتمال الأكبر في استلام المكافآت مقارنة بالصناعات غير الثقيلة للكربون. وعلى عكس التوقعات لم يتم الحصول على دليل يبين أثر الإفصاح على الضمانات الخارجية، ونشاطات بيئية معينة (التبعة والتدوير). وباستثناء التبعة وفعاليات التدوير فإن الشركات تُفصح عن نشاطات بيئية معينة من المحتمل جداً أن تحصل على مكافآت بيئية على خلاف الشركات التي لا تفعل ذلك، مثلاً ما يتعلق بالإفصاح عن Disclosure on EMS، 18% من الشركات التي لم يتم مكافأتها أعدت معلومات عن نظام إدارة البيئة. و89% من الشركات التي تمت مكافأتها تعد معلومات معينة عن إدارة البيئة، الإفصاح عن الدعم الخارجي 74% من الشركات التي لم يتم مكافأتها وجدت أنها تعد معلومات عن الدعم الخارجي، التبعة هناك فقط 8% من الشركات التي لم تحصل

الدراسة على تطبيقات المحاسبة البيئية، كتهديدات مخاطر التلوث البيئي، ودرجة تحمل الشركات لمسؤولياتها البيئية تجاه المجتمع. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير التدقيق فيما يتعلق بموضوع المحاسبة البيئية نظراً لأهميته للمجتمع وللشركة، وكذلك أن يتضمن الإطار المحاسبي الأسس العملية للمحاسبة عن الجوانب غير الكمية المرتبطة بالاعتبارات البيئية.

### 13- دراسة (Jaipiem, et al., 2012):

Environmental Management Accounting Practices and Firm Value: An Empirical Investigation of ISO 14000 Firms in THAILAND".

هدف الدراسة كان فحص أثر ممارسات المحاسبة الادارية البيئية (EMAP) على قيمة الشركة، وعلاقة ذلك بمجموعة من المتغيرات الوسيطة كاستمرارية تطبيقات النظم المحاسبية، وحوكمة الشركات، وقيود المسؤولية الاجتماعية، وأثر ذلك على المتغيرات الوسيطة الأخرى كالخبرة المحاسبية والتواصل مع أصحاب المصالح. تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المعتمدة في تايلاند وعددها (14000) شركة ضمن قاعدة بيانات (ISO)، وتم الحصول على المعلومات الأساسية من رؤساء أقسام الحسابات

والمديرين لكل شركة بواسطة استبانة تم توزيعها من خلال الشبكة العنكبوتية، أما العينة فتكونت من (133) شركة مدرجة في السوق المالي (2012)، ووفقاً لمعطيات الدراسة، فإن ممارسات إدارة المحاسبة البيئية تتكون من عمليات التقييم للآثار البيئية ذات العلاقة كالتقارير البيئية التوعوية، والآثار الاجتماعية المعترف بها، والتدقيق البيئي، وآثار الإفصاح على أصحاب المصالح، ووطرت الدراسة نموذجاً لبيان العلاقة بين المحاسبة الادارية البيئية وبين قيمة الشركة.

أشارت النتائج إلى أن الاعتراف بالأثر الاجتماعي ووجود التدقيق البيئي يؤثران إيجابياً على إدانة تطبيقات النظم المحاسبية، وهناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أصحاب المصالح وبين محددات المسؤولية الاجتماعية، كما هناك علاقة إيجابية أيضاً لتطبيقات النظم المحاسبية على الحوكمة وقيمة الشركة، بالإضافة إلى أن تنفيذ الرؤيا الاجتماعية والمحافظة عليها كان له علاقة إيجابية على تلك الأبعاد لممارسات المحاسبة الادارية البيئية. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين توفر حوكمة الشركات وبين قيمة الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المماثلة بهذا الخصوص.

الأصول، وحجم الإنتاج، وحجم رأس المال، وموقع الشركة الجغرافي وطبيعة نشاط الشركة) في تطبيق المحاسبة البيئية.

5. لا تساهم المؤهلات والكوادر البشرية العاملة في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية في تطبيق المحاسبة البيئية.

### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف متغيرات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، واختبار فرضياتها وتحليل نتائجها. يتكون نموذج الدراسة من المتغير التابع والمتمثل في تطبيق المحاسبة البيئية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في وجود التشريعات المحاسبية القانونية التي تلزم تطبيق المحاسبة البيئية، ومستوى إدراك إدارة الشركات لأهمية المحاسبة البيئية، إضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالشركة ممثلة بـ (حجم الأصول، حجم الإنتاج، حجم رأس المال، الموقع الجغرافي للشركة، طبيعة نشاط الشركة)، ومستوى الحوافز المقدمة للشركات، والمؤهلات والكوادر البشرية.

### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي يبلغ عددها (27)

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بخصوصية البيئة التي تبحث فيها وما يرافقها من أهمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بوابة الحراك الاقتصادي الوطني الأردني، كما أنها تميزت وعلى حد علم الباحثين من حيث كونها الدراسة الأولى التي تبحث في العوامل التي تساهم في تطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية.

### فرضيات الدراسة:

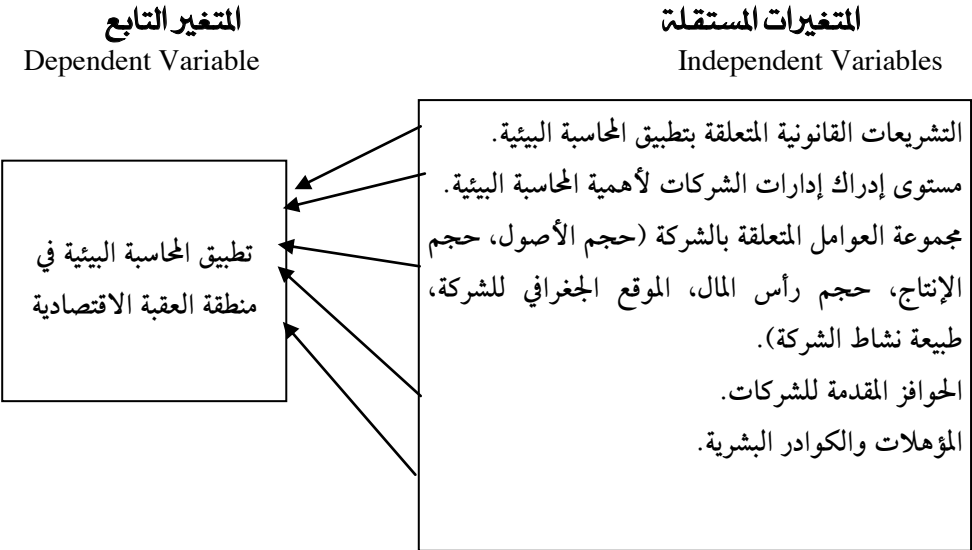
على ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. لا تساهم التشريعات الأردنية بتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
2. لا يساهم مستوى إدراك إدارة الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية.
3. لا يساهم مستوى الحوافز التشجيعية المقدمة للشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية.
4. لا تساهم العوامل المتعلقة بالشركة (حجم

شركة، تم توزيع الاستبانة بواقع (3) استبانات لكل شركة، حيث تم استهداف الإدارة العليا والعاملين في الأقسام المالية في

والزيارات الميدانية للشركات قيد الدراسة، وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع العاملين لدى تلك الشركات، وكذلك

### أنموذج الدراسة



الاطلاع على بعض البيانات والتقارير المنشورة لتعزيز معلومات الدراسة.

### المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة: البيئة والمحاسبة البيئية.

نتناول فيما يلي وبإيجاز أهم المعلومات ذات العلاقة بالبيئة والتلوث البيئي والمحاسبة البيئية بقصد التمهيد وبالقدر المناسب لتعريف القارئ بموضوع البحث.

#### أولاً: البيئة والتلوث البيئي

أ. مفهوم البيئة: كلمة البيئة في اللغة العربية مشتقة من "بؤ"، ويقال: تبوأ منزلاً

تلك الشركات، تم استبعاد 7 استبانات لعدم موضوعيتها، وبذلك تكون عينة الدراسة متكونة من (74) فرداً من المعنيين أساساً بموضوع الدراسة.

### أسلوب جمع بيانات الدراسة

تم جمع البيانات الأساسية بواسطة استبانة تم إعدادها وفقاً للأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة والمتعلقة بإمكانية تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أما الأداة الثانية فتمثلت بالمقابلات الشخصية



بمعنى نزله وهياته، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: 56]. وهي تعني أيضاً المكان وحالاته الطبيعية، ويتطابق المفهوم بالعربية إلى حد بعيد مع تعريف علم التبيؤ "Ecology" وهو أحد فروع علم الأحياء "Biology" وكلمة "Ecology" مشتقة من الكلمة اليونانية "Oikos" وتعني المنزل أو البيت و "Logos" تعني علم، أي أن علم التبيؤ هو العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض والوسط الذي تعيش فيه، ونظراً لزيادة الضغوط على الإنسان فقد برزت قضايا البيئة عبر نظرة حديثة متكاملة للإنسان والبيئة، فظهرت علوم البيئة "Environmental Sciences" إلى حيز الوجود (غرايبة والفرحان، 2000، ص 17) وهي أيضاً تعني المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية، وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها، وما يقيمه الإنسان من منشآت فيه (المملكة الأردنية الهاشمية، قانون حماية البيئة رقم (52) لعام 2006).

ب. مفهوم التلوث البيئي: التلوث البيئي هو مجموع التغيرات الكمية والكيفية الضارة بمكونات البيئة مما يفقدها توازنها،

ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية تعوق قدرة المجتمع على التنمية، وقدرة المشروع على استغلال موارده المتاحة بكفاءة مما يؤثر سلباً على الموارد الاقتصادية للمجتمع ومستوى رفاهية الفرد.. (حسن، 1999، ص 157) وبعبارة أخرى يعني أي تغيير في عناصر البيئة مما قد يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالبيئة أو يؤثر سلباً على عناصرها، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية أو ما يخل بالتوازن الطبيعي.

ج. علاقة المحاسبة بالتلوث البيئي: بدءاً هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية، فالمشكلات البيئية كالتلوث والاستخدام غير الاقتصادي للموارد المحدودة تؤثر سلباً على التنمية، لذا على الوحدة الاقتصادية أن تراعي عند أدائها لمهامها الوفاء بمسؤوليتها نحو المجتمع من خلال عدم الإضرار بالبيئة والحد من أو إزالة التلوث الذي تسببت فيه مما يرتب على ذلك تكاليف ومصروفات إضافية، وهذا بدوره يتطلب تحديد وقياس هذه التكاليف، فالمنافع الناتجة عن نشاط الوحدة لا تعد منافع حقيقية للدخل القومي ما لم تأخذ بالاعتبار التكاليف البيئية ضمن تكلفة المنتج النهائي، وهكذا يتضح دور النظام المحاسبي في مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة



الإنتاج، وغالباً ما يعكس هذا مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

2- المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية متضمنة معلومات عن الآثار البيئية لمساعدة المستخدمين من مستثمرين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم.

3- المحاسبة البيئية من الوجهة الإدارية، حيث يتم تحليل البيانات المرتبطة بالأنشطة البيئية لمساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، كقرارات تسعير المنتجات ومتطلبات الجودة وغيرها.

أ. تعريف المحاسبة البيئية: هي المحاسبة عن تحديد وقياس وتخصيص التكاليف البيئية، وقياس أثر منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية بصورة تكاليف ومنافع على الأطراف المعنية، إضافة إلى إعداد التقارير لإعلام الأطراف ذات المصلحة كحملة الأسهم والسندات والمديرين ومجالس الإدارة والموردين والمستهلكين وواضعي السياسات والجماعات البيئية وغيرها بما يسمح باتخاذ القرارات السليمة (الديب، 1996، ص 4).

كما تعرف المحاسبة البيئية بأنها النظام المحاسبي المكمل للنظام المحاسبي التقليدي

ورسم السياسات واتخاذ القرارات، وبما يمكن المنشأة من السير بالعملية التنموية بطريقة أكثر كفاءة من خلال توفير معلومات دقيقة وكاملة. (السيد، 2007، ص 36-37) من جهة أخرى ومن أجل حماية البيئة من التلوث، أصبحت عملية "مراقبة البيئة" أحد مستجدات موضوع المساءلة والمحاسبة ضمن نطاق عمل الرقابة المالية العليا (التدقيق الحكومي)، واحتلت المحاسبة البيئية في هذا الإطار مكانة متقدمة كأحد أدوات المحاسبة عن عملية استخدام الموارد. إذن المحاسبة البيئية وكحقل متخصص من حقول المحاسبة وكجزء من المحاسبة الاجتماعية تركزت وظيفتها في قياس أداء المنشأة من خلال مدى الإيفاء بالالتزامات تجاه المجتمع كالحل من التلوث أو منع حدوثه وبالتالي الاهتمام بالعائد الاجتماعي إضافة للعائد المادي.

### ثانياً: المحاسبة البيئية.

أ- مفهوم المحاسبة البيئية: حسب وكالة حماية البيئة الأمريكية فان مفهوم المحاسبة البيئية يتضح من خلال ما يأتي (السيد، مرجع سابق، ص 40):

1- الوجهة الاقتصادية، حيث يتم قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل

## بجانب المعلومات المالية.

7. إنَّ تجاهل قياس التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث البيئي من شأنه أن يضلّل العديد من مؤشرات قياس الأداء ويضخم النتائج.

8. ترشيد القرارات الإدارية من خلال المساعدة في المفاضلة بين البدائل الإدارية والالتزام، وعدم الالتزام بالبرامج البيئية (علي، 2003، ص44).

## ج- البُعد البيئي للمعلومات المحاسبية:

إن استخدام المنشأة للمعلومات البيئية جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى يعطي صورة شاملة عن مسؤولية المنشأة تجاه الأطراف الخارجية والبيئة المحيطة بها، ويمكن أن يتغير هدف المنشأة من مجرد تحقيق الربح إلى خدمة المجتمع، أو المحافظة على البيئة إضافة لتحقيق الربح. في الماضي كان اهتمام معظم المنشآت ينحصر بمدى التطابق مع التشريعات والقوانين البيئية دون الاهتمام بالتكاليف البيئية الحالية والمستقبلية عند التحليل والتخطيط التشغيلي للمنشأة إلا أن هذه النظرة أصبحت مرفوضة للأسباب الآتية (Weber L., 1995, pp.5- 6):

والمبني على تحليل النتائج ومسببات حدوث التكلفة لتحديد أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها الوحدة. (Peter lemathe & Roger k Doost 2000, pp. 424-431).

## ب. أهمية المحاسبة البيئية:

يمكن تلخيص أهمية المحاسبة البيئية بما يلي:  
(Department of Economic and Social Affairs Statistics division, United Nations, 2005, pp.4- 6).

1. مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف والأعباء البيئية.

2. توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة.

3. المساعدة على فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة أكبر.

4. المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة ككل.

5. التعبير عن صورة من صور تفاعل المحاسبة مع مشكلة تلوث البيئة حالها حال بقية العلوم.

6. إنَّ استمرار الطلب على خدمات المحاسبة والتدقيق يستلزم تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية والاجتماعية

المنتج الذي تقدمه المنشأة، والسلامة البيئية أصبحت أحد أهم أبعاد جودة المنتج. من خلال دراسة أجريت عام (1990) على عينة من المستهلكين الأمريكيين تبين أن 90% من حجم العينة ترغب في سداد ثمن أعلى للمنتجات الخضراء (صديقة للبيئة)، والتكاليف البيئية المتعلقة بالتخلص من المنتجات أو إعادة تدويرها تمثل متغيراً هاماً لكل من المنتجين والمستهلكين مما يجعل عملية إدارة تلك التكلفة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة وكمثال على ذلك شركة ديبون الأمريكية لصناعة الكيماويات التي تنفق حوالي بليون دولار أمريكي سنوياً لحماية البيئة، وتبلغ نسبة التكاليف البيئية لأحد منتجاتها الكيميائية 19% من إجمالي تكلفة الإنتاج. ومن العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف المنشأة هو مراعاة التوقيت الزمني للملائم حيث تمثل الأنشطة البيئية غير المخططة مثل اضطراب المنشأة إغلاق أحد مصانعها لمدة من الزمن من أجل القيام ببعض الأنشطة البيئية لإزالة المخلفات الضارة، والتخلص من المخلفات الصناعية مما يؤدي إلى صعوبة الالتزام بالوفاء بمواعيد تسليم المنتجات للعملاء (عيسى، 1999، ص763).

إن بلورة البُعد البيئي للمعلومات

1. إن اهتمام القوانين والتشريعات وبصورة أكبر بموضوع الأمان والصحة والبيئة لأبد أن يرافقه ازدياد اهتمام المنشأة بإعداد المعلومات المحاسبية البيئية وخصوصاً الكلفوية منها لمعرفة نتائجها وآثارها على المجتمع.

2. إن عدم الاهتمام بالصحة والأمان البيئي لا بد وان ينعكس سلباً على قدرة المنشأة على تصميم المنتج أو العمليات الجديدة، وعليه لا بد من الأخذ بالاعتبار البعد البيئي في المعلومات المحاسبية وما يترتب عليه من أعباء وتكاليف.

3. إن تقييم العلاقة ما بين البيئة والموارد الطبيعية باعتبارها علاقة أساسية في التنمية الاقتصادية لا يمكن ان يتم بصورة صحيحة إلا من خلال شمول المعلومات المحاسبية للمعلومات البيئية المتعلقة بالمنشأة.

4. إن طرق قياس التكلفة والأساليب المحاسبية التقليدية لا تناسب بيئة التصنيع الحديثة حيث تحل محلها أدوات وأساليب أكثر ملائمة مثل طريقة دورة حياة المنتج والتكاليف المستهدفة (Sulaiman, Nik & Alwi, 2004, pp. 493-508)

5. إن هدف تعظيم الربحية للمنشأة لا يتعارض مع مراعاة الاعتبارات البيئية، وإنما يضيف مكانة اجتماعية للخدمة أو

ويمكن تلخيص تلك الأهمية بما يلي:

1- قياس التكاليف البيئية يُسهم في تقديم المعلومات اللازمة لتخطيط الأنشطة بالمنشأة على أسس واقعية.

2- المفاضلة بين تكلفة التلوث وتكلفة منع التلوث تؤدي إلى تخفيض أو منع التلوث إلى الحد المقبول، أو إجراء تعديلات في تصاميم طرق الإنتاج، ومن أمثلة ذلك ما حققته إحدى مشروعات صناعة السكر في مصر من تحويل مخلفات إنتاجها وهو ما يعرف بـ"المولاس" والتي كانت تلقى في النيل إلى مادة أساسية لإنتاج عدة منتجات أخرى كالعطور وغير ذلك.

3- عدم قياس النفقات المتعلقة بتلوث البيئة يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حيث من غير المنطقي افتراض "استمرار المشروع" بينما تكون مقومات ومبررات هذا الاستمرار محل شك أو تهديد، كذلك فإن عدم الاهتمام بقياس نفقات تلوث البيئة يتعارض مع مبدأ الأهمية النسبية، خاصة عندما تكون تكلفة اقتناء معدات رقابة التلوث أكبر من الاستثمارات المطلوبة لاقتناء المعدات الأصلية التي تحدث التلوث ذاته. وأيضاً فإن

المحاسبة يتطلب أولاً دمج النواحي البيئية في خطط التنمية، وإشراك المحاسبين في التخطيط طويل الأجل، وتقييم الآثار البيئية للمشروعات قبل تنفيذها، بالإضافة إلى فرض الرسوم والغرامات لتحسين الأداء البيئي والحفاظة على البيئة.

**ثالثاً: القياس المحاسبي للتكاليف البيئية** يمكن تغطية موضوع القياس المحاسبي للتكاليف البيئية بإيجاز من خلال النقاط التالية:

أ. أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية: يعتبر الاهتمام بتحديد وقياس التكاليف البيئية ظاهرة حديثة نسبياً، وبدأ ذلك بالتزايد مع تزايد الاهتمام بضرورة العيش في بيئة نظيفة آمنة، والذي تبلور بصورة خاصة مع ظهور بعض قوانين حماية البيئة التي تزامنت مع تزايد الكوارث البيئية. ويتركز هذا الاهتمام على استنباط أساليب لقياس وإدارة التكاليف البيئية تتلاءم مع مواصفات جديدة للأيزو ISO14000 التي تتطلب ممارسة أنشطة صديقة للبيئة في مختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية (حيث إن شروط الحصول على شهادة الأيزو تتطلب ضرورة الإفصاح عن التكاليف البيئية وفصلها عن بقية التكاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة).

مفهوم "الثبات" يخدم توفير المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة، وبالتالي فعدم الاهتمام بقياس نفقات تلوث البيئة بالمشروع مع وجود ذلك في مشروعات أخرى يجعل هذه المقارنة قائمة على أساس غير سليم (عبدالبر، 1999، ص 211).

ب. صعوبات قياس التكاليف البيئية: لا شك أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه عملية قياس التكاليف البيئية والتي يمكن بيان أهمها بما يأتي (أبو سريع، 2004، ص 198):

- 1- صعوبة حصر عناصر التكاليف البيئية: حيث إن الالتزام البيئي للمنشأة والمتسبب في حدوث عناصر التكاليف البيئية هو بحد ذاته مفهوم غير محدد، ولم يُتفق على أبعاده بشكل قاطع مما يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف البيئية وقياسها والتقرير عنها بشكل دقيق.

- 2- صعوبة فصل التكاليف البيئية عن تلك الاقتصادية والاجتماعية: مثال ذلك تكاليف البحوث والتطوير بهدف زيادة درجة أمان المنتج يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لإيجاد نوع من الإشباع للعملاء، كما يمكن اعتبارها تكاليف بيئية تهدف إلى ضمان سلامة العميل، وكذلك يمكن في نفس الوقت اعتبارها تكاليف اقتصادية

لازمة لإعطاء دفعة تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف تعظيم ربحية المنشأة.

- 3- صعوبة ربط التكاليف بالعوائد البيئية: ذلك لأن العوائد البيئية تتسم بخاصيتين، الأولى، عادة لا يمكن التعبير عنها بوححدات القياس النقدي وإنما القياس الوصفي، أما الثانية فطول الفترة الزمنية بين تاريخ واقعة حدوث التكلفة والعائد المتحقق منها (نايل، 2005، ص 75).

ت. قياس التكاليف البيئية: تتطلب عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ما يلي (البهي، 1997، ص 87):

- 1- تحديد الأنشطة محل القياس سواء فيما يتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل.
- 2- تحديد طريقة القياس: ومن أهم هذه الطرق ما يلي:

- (1) طريقة القياس النقدي: بالاعتماد على أسعار التبادل، وفيما يختص بالمحاسبة البيئية غالباً ما تكون هذه الأسعار غير متاحة أو أن السعر لا يعبر عن المنفعة التي تحققها السلعة أو الخدمة، وللتغلب على هذه الصعوبة يتم الاستناد إلى بعض طرائق التقدير غير المباشر مثل طريقة التقييم البديل وطريقة الاستقصاء وغيرها.

- (2) طريقة القياس الكمي: تعيين إعداد للأشياء أو الأحداث طبقاً لقواعد محددة مثل:

ث. خطوات تحديد التكاليف البيئية  
(مصطفى، 2004، ص50):

- الخطوة الأولى: تحديد الوضع الأولي للحالة البيئية، ثم قياس أي تغيرات في الحالة البيئية من مصروفات مرافقة أو ضافية على الوضع الأولي، ويمكن تلخيص التكاليف البيئية المؤكدة بما يلي:

(1) التكاليف العادية مثل الأجور المباشرة والمواد المستعملة والمعدات المستخدمة.

(2) التكاليف غير المباشرة مثل إعداد التقارير البيئية والرصد البيئي ومصاريف الترخيص.

- الخطوة الثانية: قياس تكاليف تنفيذ قوانين الالتزام البيئي: مثل تنظيف مولدات الانبعاثات الضارة وإصابات الأفراد وتلف أو خسارة في الماكينات.

- الخطوة الثالثة: تحديد التكاليف الأخرى مثل استخدامات العملة والمشاركة البيئية الخارجية.

- الخطوة الرابعة: تحديد التكاليف غير المتطورة (غير المباشرة) والتي يكون التعرف عليها أكثر صعوبة وتتضمن التعويضات التي يطالب بها الغير والدعاوى القضائية عن أضرار الملكية أو الشخصية.

ج. المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية:

a. نظام القياس الترتيبي حيث يقوم على ترتيب الأشياء أو الأحداث وإعطائها رتباً أكبر أو أصغر وفق ما تحتويه من الخاصية محل القياس.

b. نظام القياس الفاصلي حيث يستخدم لتحديد الانحراف عن المعايير المحددة قانوناً لتأثير بعض العمليات البيئية مثل المعدل المحدد قانوناً لأدخنة أكسيد الزنك المنبعثة في الهواء وهو 0.05 ملغم/م<sup>3</sup>.

c. نظام القياس النسبي: مثل تحديد معدل تكرار الإصابة الذي يوضح مدى تعدد الإصابات التي تلحق بالعاملين بالمشروع خلال فترة زمنية معينة كأن تكون مثلاً 45 إصابة لكل مليون ساعة عمل.

(3) طريقة القياس الوصفي: وهي من أسهل الأساليب التي يمكن تطبيقها في مجال القياس البيئي وأقلها تكلفة، وهو يعتمد على وصف الأنشطة البيئية للمشروع بأسلوب روائي لا يخضع لقواعد محددة، لذا يجب ان يقتصر استخدامه على الحالات التي يستحيل فيها القياس الكمي، ففي هذه الحالات فقط تُعتبر المعلومات الوصفية عن الأداء البيئي للمشروع أفضل من عدم وجود أية معلومات (بدوي، 2000، ص147).

ويمكن أن تكون كالاتي (على، 1996، ص42-51):

**1- التكاليف الخاصة بالأصول الثابتة:** وفي الغالب تكون من الأصول المعمرة الملموسة لذا فإن قياسها لا يختلف عن عملية قياس الأصول الثابتة الأخرى، فتكلفتها هي عبارة عن "سعر الشراء وفقاً لفاتورة الشراء مضافاً إليها تكاليف النقل والتركيب والتأمين وكافة المصاريف اللازمة لعملية التشغيل ومصاريف التجريب وغيرها ويعتبر قسط الإهلاك في هذه الحالة جزءاً من تكاليف الفترة.

**2- مصروفات الحد من التلوث:** وتشمل جميع التكاليف المستنفدة والتي يتم خصمها من إيرادات الفترة وتنقسم إلى قسمين هما:

(1) المصروفات التي تنفق مباشرة من قبل الوحدة الاقتصادية للحد من التلوث كنفقات إزالة النفايات الضارة بالبيئة في فترة محاسبية معينة، فتعتبر من المصروفات الإيرادية التي تحمل على حساب الأرباح والخسائر، وهي مصروفات غير مباشرة لذا تُحمل على حساب الأرباح والخسائر ولا يجوز تحميلها على حساب التشغيل.

(2) المصروفات التي تدفع من قبل الوحدة الاقتصادية للجهات الرسمية المختصة في مجال الحد من التلوث.

#### رابعاً: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

بينت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، أن الهدف من إعداد القوائم والتقارير المالية هو إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين وكافة مستخدميها بالمعلومات المفيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، وأن تبين كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق وطرق الحصول على الموارد وكيفية استخدامها، وكذلك أية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وعلى هذا الأساس يمكن دراسة الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية من خلال النقاط التالية (أبو سريع، مرجع سابق، ص198):

أ. أهمية الإفصاح عن تكاليف الحد من التلوث.

برزت مؤخراً أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية والسلوك البيئي المناسب للأسباب التالية:

1. تطور معايير العرض والإفصاح العام من خلال التوسع في البيانات من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء الاقتصادي والبيئي للمنشأة.



2. تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات البيئية لترشيد القرارات، فقد يعزف المستثمر عن الاستثمار في أسهم الشركات التي لا تُفصح عن أدائها البيئي أو مقاطعة المستهلكين لمنتجات الشركة التي تضر بالبيئة.

لقد ظهرت اتجاهات وأبعاد مختلفة في مجال الإفصاح عن الأداء البيئي يمكن إيجازها من خلال أنواع تقارير الإفصاح التالية:

(1) **تقارير وصفية عن الأداء الاجتماعي والبيئي:** وهي تقارير منفصلة عن التقارير المالية ويتخذ التقرير شكل ميزانية تتضمن جانبين، الأول للأصول ويصف الآثار الإيجابية للأنشطة الاجتماعية، والثاني للخصوم ويصف الآثار السلبية للأنشطة الاجتماعية، ولا تمكن هذه التقارير من تقييم الأداء البيئي للشركة لأنها لا تتضمن أيّ قياس كمّي، وأن القيم النقدية التي تشملها التقارير محدودة جداً.

(2) **تقارير التكاليف الاجتماعية والبيئية:** وتتضمن تكاليف الأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تؤديها الوحدة الاقتصادية وفاءً لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وهي أيضاً تقارير منفصلة عن التقارير المالية التي تعد دورياً، فهي إذن من القوائم الإضافية

والإحصائية وخارج النظام المحاسبي. كذلك لا يمكن من خلالها الحكم على حقيقة الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة الاقتصادية طالما تعتبر الوحدة التي أنفقت مبالغ كبيرة أفضل أداءً بصرف النظر عن مقدار الإنجازات التي حققتها في مجال الأداء الاجتماعي والبيئي.

(3) **تقرير الربح المعدل بتكاليف الأداء الاجتماعي والبيئي:** يشمل هذا التقرير التكاليف الفعلية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في مجالات الأداء الاجتماعي المختلفة، وكما يلي:

1. تكاليف الأنشطة الاجتماعية الداخلية للمنشأة مع التفرقة بين تكاليف الأنشطة الاجتماعية الإلزامية وتكاليف الأنشطة الاجتماعية الاختيارية.

2. تكاليف الأنشطة الاجتماعية في مجال الأداء الاجتماعي الخارجي مع التفرقة بين تكاليف الأنشطة الاجتماعية الإلزامية وتكاليف الأنشطة الاجتماعية الاختيارية.

إن الهدف من اعداد هذه القائمة هو إظهار تأثير المساهمات البيئية الإلزامية والاختيارية للمنشأة على صافي الربح، وتبرز أهمية ذلك من خلال التمييز بين تلك المنشآت التي تتحمل مسؤولياتها البيئية والأخرى التي لا تتحمل تلك المسؤولية.



يتم أيضاً تصنيف الأعباء حسب طبيعة المسؤولية (إجبارية أو اختيارية) من أجل التعريف بمدى إدراك المنشأة لمسؤوليتها البيئية بصورة اختيارية وبما يعكس حالة المنافسة، وكذلك التعريف بما تتحمله المنشأة من أعباء لا إرادية أو إجبارية ترتبط بمسؤوليتها البيئية، وبالتالي بيان حجم مساهماتها في تحقيق الأهداف القومية.

### المبحث الثالث: البيئة والأداء البيئي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

نعطي في هذا المبحث نبذة عن المنطقة موضوع البحث، وطبيعة النشاطات والحوافز الاقتصادية فيها، وذلك لمعرفة مدى أهمية موضوع البيئة فيها والواقع البيئي وما يرتبط به. (www.aqabazone.com)

#### أولاً: نبذة عامة عن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

1- اعتبرت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في عام (2001) منطقة تنمية متعددة القطاعات تضم كامل منطقة الساحل الأردني (27 كم)، والموانئ البحرية الأردنية، والمطار الدولي ومدينة العقبة التاريخية، ووصفت بأنها منطقة معفاة من الرسوم الجمركية وبضرائب مخفضة. تدار المنطقة من قبل سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهي

مكلفة بإدارة وتنظيم وتقديم الخدمات البلدية داخل هذه المنطقة، وتعمل بمبادرة تنمية مدعومة من القطاع الخاص وعلى أساس تعظيم مشاركته في السوق الحرة، والاستفادة من المزايا الضريبية والبيئة والتنظيمية المرنة فيها، وهناك رغبة في جعلها وجهة سياحية وواحة تسوق فريدة من نوعها على البحر الأحمر مُعفاة من الرسوم الجمركية بما يسهم بنوعية حياة متميزة ومستوى معيشي عال.

2- وفقاً للخطة الاستراتيجية (2001-2020)، فإن المنطقة تستهدف 50% من الاستثمارات في صناعة السياحة، و30% في مجموعة متنوعة من الخدمات، و13% في الصناعات الثقيلة، و7% في الصناعات الخفيفة.

3- من خلال السعي إلى انعاش التنمية في المنطقة وفصل الدور التنظيمي عن الدور التنموي، قامت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والحكومة الأردنية في عام (2004) بإنشاء "شركة تطوير العقبة" بوصفها شركة مساهمة خاصة لدفع عملية التنمية للمنطقة، وهي ذراع التنمية المركزية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كونها مكلفة بتنفيذ الخطة الشاملة للمنطقة

9. السماح بما يصل إلى 70% من العمالة الوافدة.

10. توافر الأراضي للإيجار أو البيع.

11. توفر الضمانات الكاملة على الحقوق والملكية.

ب. الحوافز الخاصة بالاستثمارات السياحية في العقبة: في العقبة هناك الكثير من العوامل التي تجعلها جاذبة للاستثمار السياحي، فبالإضافة إلى انخفاض تكاليف الأراضي والبناء، وتوافر مطار دولي وميناء بحري، فإن ميزة العقبة السياحية الفريدة تكمن في الجذب الثقافي والتاريخي والسياحي على شاطئ البحر. وفيما يلي أهم المشاريع التي يمكن إقامتها في هذا المجال:

1- فنادق 3، 4، 5 نجوم إضافة إلى المنتجعات.

2- فنادق ذات ملكية مشتركة بين المستخدمين.

3- متنزهات ترفيهية.

4- ملاعب جولف ومارينا ورحلات بحرية.

5- مولات وأسواق حرة معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية.

ويمكن تلخيص الصورة الحقيقية للاستثمارات السياحية المتحققة فعلاً في منطقة العقبة الاقتصادية بالقول: إن السياحة في مدينة العقبة تعتبر نشطة لأسباب متنوعة

ولتصبح مركزاً رائداً في الأعمال التجارية والترفيهية على البحر الأحمر، وتمتلك شركة تطوير العقبة الميناء والمطار ومساحات كبيرة من الأراضي وبعض المرافق وتحتفظ بحقوق إدارة وتنمية مشاريع أخرى.

### ثانياً: النشاطات الاقتصادية والحوافز الخاصة بمنطقة العقبة الاقتصادية

يمكن إيجاز أبرز ما يميز النشاطات والحوافز المقدمة لمختلف النشاطات والأعمال في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالآتي (<http://www.jordaninvestment.com>)

#### أ. الحوافز العامة في العقبة: وتشمل ما يلي:

1. ضريبة دخل ثابتة 5٪ سنوياً على صافي الأرباح المخفضة من الضرائب الخاصة بالأراضي والمباني والممتلكات المستعملة.

2. الإعفاء من الضرائب على أرباح الأسهم الموزعة والأرباح.

3. الإعفاء من الضرائب على السلع المستوردة من إقليم الجمارك الوطنية والخارج.

4. لا قيود على حقوق الملكية الأجنبية.

5. لا قيود على النقد الأجنبي.

6. إعادة كاملة للأرباح ورأس المال إلى وطنه.

7. تنظيم العمالة وإجراءات الهجرة.

8. الملكية الأجنبية بنسبة 100%.

المدينة. وأكثر من 20 مليار دولار من الاستثمارات تتدفق إلى العقبة من منطقة الخليج وأوروبا، بحلول عام (2006) جذبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 8 مليار دولار من الاستثمارات، وبهذا تكون المدينة قد تجاوزت الرقم 6 مليار دولار الذي طمحت ان تصل إليه بحلول عام (2020) في أقل من عقد من الزمن. وقامت المدينة بتعديل هدفها الذي أصبح جلب 12 مليار دولار أخرى بحلول عام (2020)، لكن في عام (2009) وحده وقعت المدينة على صفقات بقيمة 14 مليار دولار. أهم المشاريع فيها هي سرايا العقبة بقيمة 700 مليون دولار لبناء منتجع يضم بحيرة صناعية، فنادق فخمة، ومنازل فخمة، ومنتجع واحة آيلا بقيمة 1 مليار دولار وبحيرة صناعية مع فنادق فخمة، وملعب للجولف، يقوم المنتجع على مساحة مسيجة تبلغ 2.7 مليون متر مربع وبقيمة 500 مليون دولار، ومرسى زايد يعتبر أكبر مشروع عقاري وسياحي على مستوى المنطقة، يمتد على مساحة 3.2 كم مربع ويشمل واجهة مائية بطول 2 كم. تنتشر عليها الأبراج السكنية المرتفعة والمناطق المخصصة للمرافق الترفيهية والسياحية، وأخرى مخصصة للأعمال التجارية والفنادق العالمية، على أكثر من ثلاثة ملايين متر مربع

منها أنها منطقة ساحلية تقع على البحر الأحمر، ولأنها تشتمل على أهم المشاريع المهمة في السياحة البيئية في الأردن، وهي محطة العقبة لمراقبة الطيور المهاجرة، وغابه للأشجار الكبيرة، وحدائق لأشجار مقيمة في المنطقة بالإضافة لمسطحات مائية كبيرة. وتعد العقبة بشكل خاص من المناطق المهمة عالمياً حيث تحتضن محطة العلوم البحرية ومعرضاً للأحياء البحرية. لقد نما اقتصاد العقبة بسرعة كبيرة جداً بسبب إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهناك تطور في العمران وتشيد منتجعات جيدة، ومشاريع جديدة مثل خليج تالابي وسرايا العقبة التي ستكون مكاناً لإمضاء العطل والإجازات في منازل سكنية متطورة للسياح والمواطنين على حدّ سواء. وتم استثمار أكثر من 20 مليار دولار في العقبة منذ العام (2001) عندما تم تأسيس المنطقة الاقتصادية الخاصة. وجذبت العقبة أيضاً شركات عالمية للاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية، مما عزز من وضع المدينة كمركز للنقل والخدمات اللوجستية. توجد العديد من الفنادق في العقبة ولكن هناك أيضاً فنادق جديدة قيد الإنشاء تصل نسبة الاشغال في الفنادق إلى 100%. العقبة هي الميناء البحري الوحيد للأردن لذلك أغلب صادرات الأردن تغادر من هذه

جذب للصناعات الأخرى المرتبطة به، وتشمل الصناعات الأخرى غير المتعلقة بالأسمدة مجموعة متنوعة مثل مصنع البحر الأحمر للأخشاب، محطة العقبة للطاقة الحرارية، شركة غاز الشرق وغيرها، إضافة إلى ذلك ونظراً لتوافر المواد الخام وقوة عمل منافسة، وبسبب التشريعات الجديدة التي تشجع على الاستثمار في الأردن عموماً وفي منطقة العقبة خصوصاً، فإن بعض الصناعات الإنتاجية كالصناعات الكيميائية والتي تعتبر قابلة للبقاء والتطور بقوة بسبب علاقتها مع الصناعات الرئيسية القائمة وبين تلك الصناعات الجديدة ذاتها مثل صناعة الأجهزة الالكترونية، والكهربائية، والورش الهندسية، والأدوية، وتجميع السيارات، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية وغيرها. ومن المتوقع اجتذاب المزيد من الصناعات حتى لو تم تجاهل العوامل المذكورة أعلاه، لتوفر العوامل التالية:

- a- الأراضي المتاحة.
- b- الوصول إلى النقل البحري.
- c- القوى العاملة المتعلمة، وسياسات العمالة الأجنبية المتحررة.
- d- الاستقرار السياسي.
- e- الخدمات المتقدمة والبنية التحتية للنقل.

من الأراضي، كما سيتم ربط العقبة بمشروع شبكة السكك الوطنية، مع جميع المدن الرئيسية في الأردن والمراكز الاقتصادية والعديد من الدول مثل المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا.

ت. الحوافز الخاصة بالنشاط الصناعي: تتمتع العقبة بعدة مزايا هامة لقطاع الصناعة، فبالإضافة إلى انخفاض تكاليف الأراضي والمباني، هناك توافر للعمالة الماهرة والمدرّبة والبنية التحتية للنقل، واستقرار إطار العمل للسياسات الاقتصادية. وعلاوة على كل ذلك، قد يكون المنتجون مهتمين باستغلال منافع البرامج والمناطق الصناعية المؤهلة والحصول على مواد مدخلات مستوردة معفاة من الرسوم الجمركية، ناهيك عن اتفاقيات التجارة الحرة الأردنية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان العربية. وفيما يلي قائمة بمجالات الاستثمار الحاصلة ضمن هذا النشاط:

1- نشاط الاسمدة الكيماوية: تعمل أغلب الصناعات القائمة في المنطقة الجنوبية كلها في صناعة السماد، وتمثل استثماراً تزيد قيمته عن بليون دولار أمريكي، وهو استثمار كبير قادر على ديمومة القطاعين الخاص والعام. يستطيع مجمع الاسمدة العمل بمثابة نقطة

## ثالثاً: الأداء البيئي.

## أ. الأداء البيئي في الأردن: ونلخصه بالآتي:

1- إنَّ منطقة العقبة كجزء من الأردن،

والأردن كجزء من المنطقة العربية، وبناء على الدراسة التي صدرت مؤخراً عن مركز ييل بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي (2006)، وعلى الرغم من عدم اليقين والقصور الناتج عن عدم توفر بعض البيانات، فإن المؤشر العام للأداء البيئي في الدول العربية يقع في مراكز متأخرة بين دول العالم، حيث كان المتوسط الحسابي لجودة الهواء في الدول العربية حوالى 30، بينما كان المتوسط على المستوى العالمي هو 57، وعلى الرغم من أن المغرب قد حقق أعلى المتوسطات في المؤشر بين الدول العربية، فقد كان ترتيبها على المستوى الدولي رقم 70 من بين 113 دولة شملتها الدراسة. وكان متوسط المؤشر الخاص بموارد المياه للدول العربية 42 بينما كان المؤشر نفسه على مستوى العالم حوالى 80. وأما عن متوسط مؤشر استخدام الطاقة المستدامة في الدول العربية فبلغت قيمته 52 بينما كان المتوسط العالمي أكثر من 60 وكانت تونس الأعلى بين الدول العربية، وكان ترتيبها رقم 62 من بين 113 دولة

f- إمكانية وسهولة الوصول إلى الأسواق المحلية، والاقليمية، والدولية من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية).

2- الحوافز الخاصة بمنطقة الجنوب الصناعية: توفر هذه المنطقة أهم الفرص الاستثمارية داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتقع على أرض مساحتها (12 كم<sup>2</sup>) قابلة للتطوير بسهولة، وهي تحيط بالمنطقة الصناعية القائمة بما فيها من محطات بحرية لاستيراد وتصدير السلع الجافة والسائلة، كما ستكون محاذية تماماً لموقع ميناء العقبة البحري الجديد الذي من المقرر بناؤه بالكامل في غضون الفترة القادمة (5-7) سنوات. إن تطوير منطقة الجنوب الصناعية يستهدف بناء منطقة صناعية توفر الموارد اللازمة لتوسيع وتحسين الصناعات القائمة على نحو منظم الأمر الذي سيسهل بداية صناعة جديدة ذات صلة، وإنشاء مجمعات تتسم بالتنافس الشديد وبمستوى عالمي للتمكين من إنشاء صناعات جديدة مختلفة، وتسعى شركة تطوير العقبة إلى جذب شركاء في ائتلافات مؤهلة مادياً وتقنياً بفرص استثمارية كبيرة ومتنوعة من سكك حديدية، كليات صناعية تقنية، بالإضافة إلى معهد للأبحاث البيئية وغيرها.

يصل إلى نحو 20 مليون طن سنوياً وفقاً لتنتائج سنة الأساس (2000)، وحسب النتائج تشكل النفايات أبرز مصادر انبعاثات غاز الميثان والتي تصل سنوياً إلى حوالي 170 مليون متر مكعب (الرفاعي، مرجع سابق، ص5).

2- يعتبر مطلع الثمانينات من القرن العشرين بداية الاهتمام الحقيقي للمملكة الأردنية الهاشمية بالبيئة على المستوى الرسمي حينما تقرر إنشاء دائرة للبيئة ترتبط بوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية، نظراً لتبلور القناعة الرسمية بأن حماية البيئة والحفاظ عليها من المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية. وفي هذا السياق تم إنشاء العديد من الهيئات الإدارية والفنية التي تهتم بالبيئة وتشكيل جمعيات ومنظمات متخصصة إضافة إلى وزارة البيئة، كذلك تم إصدار قوانين وتشريعات منها قانون حماية البيئة رقم 52 لسنة (2006)، وإنشاء قسم الشرطة البيئية، وهو قسم خاص يتبع لمديرية الأمن العام وقد سمي فيما بعد "الإدارة الملكية لحماية البيئة". (الإدارة الملكية لحماية البيئة، مرجع سابق، ص3) وينص هذا القانون على نشر التوعية البيئية في المجتمع، باعتبارها الخطوة الأولى. لذلك كان من

شملت الدراسة، كما كان متوسط مؤشر التنوع البيولوجي في الدول العربية أقل بكثير من نظيره العالمي حيث بلغ في الدول العربية 38 بينما كان المتوسط العالمي 47 وجاءت السعودية في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية بينما كان ترتيبها رقم 50 بين دول العالم.

كما سبق يتضح أن متوسط قيمة أهم مؤشرات الأداء البيئي على مستوى الدول العربية كانت أقل من قيمة متوسط المؤشرات نفسها على المستوى العالمي. أما بخصوص مؤشر التنمية المستدامة فلوحظ تراجع معظم الدول العربية في ترتيبها بين دول العالم. وفي الأردن على وجه الخصوص، أشارت دراسة أعدتها البنك الدولي في 23/11/2007 إلى أن كلفة الهدر البيئي في الأردن تصل حوالي 200 مليون دينار سنوياً أي: ما نسبته 3% من الناتج المحلي، كما كشفت دراسة إحصائية أخرى أن قيمة الهدر البيئي المرتبطة بمعالجة الأمراض والأعراض الناتجة عن تلوث الهواء 45 مليون دينار سنوياً. كما أظهر مشروع البلاغات الوطنية الثاني الذي بدأ العمل به مطلع شهر 8/2007 في الأردن والمنشور في 22/11/2008 أن إجمالي انبعاثات وامتصاص الغازات الدفيئة

المهام الأساسية للإدارات البيئية وضع البرامج والخطط للتثقيف والتعليم البيئي واتخاذ التدابير اللازمة للتطبيق (الفقرة ح من المادة الرابعة).

3- وزارة البيئة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة وضمن مسألة الهم البيئي في إطار اهتمامات الحكومة الأردنية وأولوياتها، قامت باغلاق وإنذار 247 مؤسسة ومنشأة صناعية لمخالفتها الاشتراطات البيئية، وفي 26/11/2007 أغلقت الوزارة 8 مصانع لتكرير البلاستيك، وفي 4/2/2008 أغلقت 6 منشآت صناعية، ووجهت إنذارات مؤقتة ونهائية لـ 564 منشأة ارتكبت مخالفات بيئية، وفي 21/5/2008 أُنذرت وأغلقت 58 منشأة ومزرعة لمخالفتها الشروط البيئية، بالإضافة إلى ما تقدّم فقد تم رصد المخالفات البيئية في سجلات إدارة الشرطة البيئية والتي بلغت 15 ألف مخالفة عام (2008). (www.ammonnews.net)

4- أن تعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق عمان المالي ألزمت في البند رقم 21 ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن الأداء البيئي لها.

ب. الأداء البيئي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

1- إضافةً إلى كونها مشمولة بما يلزم غيرها ضمن التشريعات الأردنية بوضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية اللقاء أي مادة ملوثة أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الاقليمية للمملكة أو على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية. ويعاقب بالحبس أو بغرامة أو بكلتا هاتين العقوبتين رُبَّان الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب الذي طرح أو سكب مواد ملوثة، أو تفرغها أو القائها في المياه الاقليمية للمملكة أو منطقة الشاطئ ويلتزم بازالتها خلال المدة التي تحددها المحكمة، وفي حال تخلفه عن ذلك تتولى الوزارة أو من تفوضه ازالتها على نفقة المخالف مُضافاً إليها (25%) من كلفة الإزالة بدل نفقات إدارية، ويتم حجز الباخرة أو السفينة أو المركب بكامل محتويات أي منها إلى أن يتم دفع المبالغ المترتبة عليها (الإدارة الملكية لحماية البيئة، مرجع سابق، ص 3-5).

2- تخضع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لقانون خاص فيها يسمى قانون منطقة العقبة



لا زال أمراً لم يتحقق عملياً بالمستوى المطلوب حتى الآن، وعليه لا بد من البحث في مدى مساهمات ومعوقات مختلف العوامل في تطبيق المحاسبة البيئية وهذا ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

#### المبحث الرابع: تحليل بيانات الدراسة وعرض النتائج الخاصة بتطبيق المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

كما تم التطرق إليه سابقاً في منهجية الدراسة، فإن عملية جمع بيانات ومعلومات الدراسة المتعلقة بالجانب النظري قد اعتمدت أساساً على الدراسات السابقة والكتب والبحوث المتاحة في مجال المحاسبة البيئية، أما فيما يتعلق بالبيانات الأولية فإن أداة الدراسة تمثلت باستبانة صُممت لهذا الغرض ووُزعت على مجتمع الدراسة الذي يتكون من الشركات الصناعية العاملة ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي يبلغ عددها (27) شركة، حيث تم توزيع الاستبانة على الشركات المعنية بواقع (3) استبانات لكل شركة استهدفت الإدارة العليا والعاملين، والمدير المالي والمحاسب في تلك الشركات، وقد تم استبعاد (7) استبانات لعدم موضوعيتها، وبذلك تكون عينة الدراسة متكونة من (74) فرداً من العاملين المعنيين

الاقتصادية الخاصة، ويتفرع منه نظام حماية البيئة داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ونظام متنزه العقبة البحري المتعلقان بحماية البيئة، وقد تم إصدار قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لحماية البيئة وقانون حماية البيئة البحرية، وهما من اختصاص الإدارة الملكية لحماية البيئة. إن قسم الإدارة الملكية لحماية البيئة يقوم بمتابعة الثروة النباتية والحيوانية والبيئة البحرية ومصادر المياه والورش والمنشآت الصناعية. ومن أهم وظائف قسم الترخيص البيئي لدى سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة متابعة منح ترخيص مزاولة العمل للشركات والمصانع وذلك بعد التأكد من إتمام الشروط البيئية والموضوعة لكل قطاع (تجاري، صناعي، سياحي الخ...).

بناءً على ما تقدم يُلاحظ أن المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة فيها بيئة إنتاجية صناعية وخدمية متنوعة وكبيرة ينتج عنها تلوث بيئي مهم، وكذلك هناك توجه كبير نحو التوسع في تلك النشاطات وبالتالي سيزداد حتماً حجم هذا التلوث، وبالرغم من تطور مستوى الاهتمام البيئي على المستويات التشريعية والتنظيمية، فإن موضوع المحاسبة البيئية والإفصاح البيئي ضمن القوائم المالية



أساساً بموضوع الدراسة.

### أولاً: أداة الدراسة واسلوب تحليل بياناتها.

#### 1. أداة الدراسة (الاستبانة):

تغطي الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تتناسب وأهداف الدراسة ومشكلاتها وفرضياتها، وتتضمن جزئين، الأول: يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وهي وظيفة المستجيب لتحديد مدى علاقتها ببيانات الدراسة، ومدة الخدمة لمعرفة مدى توفر الخبرة المناسبة لإعطاء بيانات يُعَوَّل عليها، والشهادة لمعرفة فيما إذا كانت بالمستوى المقبول الذي يتناسب والمهمة أم لا، وجهة العمل لمعرفة مدى ارتباطها بالموضوع. أما الجزء الثاني فيتعلق بقياس أو تقييم واقع مساهمة مختلف العوامل في تطبيق المحاسبة البيئية ومن خلال (5) مجموعات من الأسئلة.

#### 2. اختبار صدق (ثبات) الأداة للدراسة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص للتأكد من أن فقراتها ذات علاقة بمتغيرات الدراسة، وفيما إذا كانت ستحقق الهدف الذي صُممت لأجله، وتبين من خلال

ذلك تحقق الصدق الظاهري لها. وللتأكد من صدق بيانات الاستبانة في القياس إحصائياً فقد تم حساب Cronbach Alpha الذي يبين قوة الترابط بين فقرات الاستبانة والتي جاءت ولجميع أسئلة الاستبانة بحوالي 85% مما يعني أن الأداة تتصف بقيمة ثبات عالية طالما أن مُعامل الثبات المقبول في مثل هذه الدراسات هو حوالي  $\alpha > 0.60$ ، وكلما اقتربت القيمة من 100% دل هذا على درجة ثبات أعلى لأداة الدراسة (Uma Sekaran, 2000, p225) والبيانات الواردة في جدول (1) تبين أن قيمة ألفا تراوحت بين 0.623 – 0.848، لذا يمكن القول إن أداة هذه الدراسة تتصف بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة احتمالية عالية.

## جدول (1)

## نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

| المتغير                  | قيمة ألفا كورنباخ |
|--------------------------|-------------------|
| التشريعات                | 68.7%             |
| إدراك إدارة الشركات      | 84.6%             |
| أنظمة الحوافز            | 83%               |
| العوامل المتعلقة بالشركة | 84.8%             |
| مستوى الحوافز التشجيعية  | 72.5%             |
| المجموع                  | 75.4%             |

## ج- خصائص عينة الدراسة

## جدول (2) خصائص عينة الدراسة من المستجيبين

| المتغير        | فئات المتغير                | التكرار | النسبة المئوية |
|----------------|-----------------------------|---------|----------------|
| الجنس          | ذكر                         | 72      | 97.3           |
|                | أنثى                        | 2       | 2.7            |
| العمر          | أقل من 25 سنة               | 3       | 4.1            |
|                | من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة | 43      | 58.1           |
|                | من 35 إلى أقل من 45 سنة     | 14      | 18.9           |
|                | من 45 إلى أقل من 55 سنة     | 12      | 16.2           |
|                | من 55 سنة فأكثر             | 2       | 2.7            |
|                | دبلوم متوسط                 | 2       | 2.7            |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس                   | 57      | 77.0           |
|                | ماجستير                     | 15      | 20.3           |
|                | محاسبة                      | 54      | 73.0           |
| التخصص         | علوم مالية ومصرفية          | 13      | 17.6           |
|                | اقتصاد                      | 4       | 5.4            |
|                | أخرى (أذكرها لطفاً.....)    | 3       | 4.1            |
|                | أقل من 5 سنوات              | 16      | 21.6           |
| الخبرة         | من 5 إلى أقل من 10 سنوات    | 28      | 37.8           |

|       |    |                         |         |
|-------|----|-------------------------|---------|
| 12.2  | 9  | من 10 إلى أقل من 15 سنة |         |
| 9.5   | 7  | من 15 إلى أقل من 20 سنة |         |
| 12.2  | 9  | من 20 إلى أقل من 25 سنة |         |
| 6.8   | 5  | من 25 سنة فأكثر         |         |
| 100.0 | 74 |                         | المجموع |

أكثر من 2 إلى 3 = أكثر من 40% - 60%  
متوسط الأهمية  
أكثر من 3 إلى 4 = أكثر من 60% - 80% مهم  
أكثر من 4 إلى 5 = أكثر من 80% - 100% مهم جداً.

#### هـ- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة.

من أهم الأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة هي الأساليب الوصفية، الوسط الحسابي للاستفادة منه في تحليل إجابات عينة الدراسة عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة حيث كلما زاد الوسط الحسابي عن قيمة الاختبار (3) دل ذلك على أن الإجابة تكون باتجاه حالة الموافقة، واستخدم معامل ألفا للتأكد من مدى الاتساق أو الثبات للاستبانة ومصادقتها، والانحراف المعياري للوقوف على مدى انسجام أو تشتت إجابات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، وكلما قلّ فإنه يعني اتفاق أفراد العينة على تلك الفقرة، وكذلك اختبار T- One - Sample

نلاحظ من الجدول (2) أن النسبة العظمى من المستجيبين في الشركات الصناعية المشمولة في الدراسة هم من الحاصلين على الشهادات الجامعية وبتخصص المحاسبة، ولهم خدمة وخبرة وظيفية جيدة، وعليه تتوفر لديهم الدراية والمعرفة الكافية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

#### د- مقياس الاستبانة:

وتضمن المقياس (5) مستويات قيمها تتراوح من 1 - 5:

|            |       |       |           |                  |
|------------|-------|-------|-----------|------------------|
| موافق جداً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماماً |
| 5          | 4     | 3     | 2         | 1                |

وفقاً لسلم ليكرت يكون تقييم إجابات الاستبانة بخمس درجات والمتوسط هو (3) ويساوي 60% وبالتالي أهمية الإجابة تكون:

من 0 إلى 1 = من 0% - 20 غير مهم

أكثر من 1 إلى 2 = أكثر من 20% - 40 قليل الأهمية

الاختبار أقل من القيمة 5% وترفض الفرضية العدمية.

### ثانياً: عرض البيانات وتحليل النتائج:

أ- عرض البيانات وتحليل النتائج للفرضية الأولى.

بيانات الفرضية الأولى: تمت الاستعانة هنا بالإجابات الخاصة بفقرات الاستبانة من 1-8، وكانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها كما يلي:

Test لا اختبار فرضيات الدراسة، حيث تم استخدامه لمعرفة الأهمية النسبية لدور العوامل الأساسية في تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت درجة الثقة المعتدلة في الاختبار هي 95% ودرجة المعنوية هي 5%، وأن قاعدة القرار تقبل الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المعنوية الناتجة عن

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى: التشريعات

| الرقم | الأسئلة (التشريعات)                                                                                                                                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| 1     | تلزم التشريعات الأردنية الشركات بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية                                                                                               | 3.7083          | .74918            |
| 2     | إن التطور في التشريعات البيئية يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                                                                                                  | 4.0833          | .61608            |
| 3     | إن عدم تطبيق المحاسبة البيئية يترتب عليه مخالفة قانونية ضد الشركة                                                                                               | 4.1917          | .79172            |
| 4     | تلزم التشريعات الأردنية بتطبيق معايير محاسبية تتعلق بتطبيق المحاسبة البيئية                                                                                     | 4.0333          | .54900            |
| 5     | عدم وجود جهة رقابية تطالب بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية يساهم في عدم تطبيق المحاسبة البيئية                                                           | 3.9417          | .32529            |
| 6     | تمنع التشريعات قبول أو المصادقة على قوائم الشركات غير المطبقة لإجراءات المحاسبة البيئية من قبل الجهات الحكومية                                                  | 3.8083          | .45459            |
| 7     | هل تأخذ الشركات الصناعية بالمادة (4) من تعليمات الإفصاح والصادرة من هيئة الأوراق المالية والتي تنص على الإفصاح عن مساهمة الشركة في حماية البيئة والمجتمع المحلي | 3.5500          | .73841            |
| 8     | هل يتم اتخاذ إجراءات قانونية بحق الشركات الصناعية عند عدم الالتزام بتعليمات المادة (4) من تعليمات الإفصاح والتي تخص مساهمة الشركة في حماية البيئة               | 4.3333          | .33347            |

**اختبار الفرضية الأولى:** يتبين من الجدول (4) ادناه:

جدول (4) اختبار T لاختبار الفرضية الأولى

| Sig   | T      | Mean Square | Df | Squares Sum of |
|-------|--------|-------------|----|----------------|
| 0.000 | 61.898 | 5.058       | 3  | 15.174         |

إن قيمة T المحسوبة بلغت (61.898) وقيمة T الجدولية (47.47) عند مستوى دلالة ألفا (0.000) وهي أقل من (0.05) بمعنى إننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  لا تساهم التشريعات الأردنية في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية، ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  وهي تساهم التشريعات الأردنية في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية.

### تحليل نتائج الفرضية الأولى:

إن نتيجة الاختبار لهذه الفرضية صحيحة كنتيجة عامة في بيان مدى مساهمة التشريعات في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أما حقيقة الأمر فإن تلك المساهمة تتضمن في تفاصيلها كثيراً من المؤشرات وأهمها:

1- أن التشريعات والقوانين واللوائح النافذة بعمومها تساهم بمستوى مهم (79%) في توفير متطلبات المحاسبة البيئية، ولكن بالمقابل هناك عدم التزام بالتشريعات والتعليمات اللازمة لتطبيقات المحاسبة البيئية بما يزيد عن (20%)، ويتضح ذلك من خلال المعدل العام للمتوسطات الحسابية لمجموع أسئلة الاستبانة الخاصة بهذه الفرضية والذي بلغ (3.95623)، مع اتفاق كبير نسبياً بين إجابات عينة الدراسة المتمثل بالانحراف المعياري العام والبالغ (0.5697).

2- من خلال الإجابات الخاصة بأهم فقرة من فقرات أسئلة الفرضية الأولى (تلتزم التشريعات الأردنية الشركات بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية) يتضح أن الالتزام بتلك التشريعات هو بمستوى مهم (74%) ولكنها في نفس الوقت تدل على تهرب من هذا الالتزام بنسبة حوالي (26%)، وكما يلاحظ من خلال المتوسط الحسابي البالغ (3.7083)، مع وجود اتفاق جيد بين آراء العينة على ذلك، وكما يبدو من خلال مؤشرات الانحراف المعياري البالغ (0.74918).

3- لا توجد رقابة على مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات المتعلقة بها إلا بمستوى حوالي (78%)، وهو مستوى

(4.3333)، ويتأكد ذلك باتفاق العينة إلى حد كبير جداً مقارنة ببقية إجابات العينة حيث الانحراف المعياري (0.3347) فقط.

### بد عرض وتحليل البيانات والنتائج للفرضية الثانية:

**بيانات الفرضية الثانية:** فيما يتعلق بهذه الفرضية فقد تمت الاستعانة بفقرات الاستبانة من 9- 22، وكانت المتوسطات الحسابية وانحرافاتها المعيارية كما يلي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأسئلة المتعلقة بالفرضية

الثانية: مستوى الإدراك

| الرقم | الأسئلة (مستوى الإدراك)                                                                                                                   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| 9     | إن إجراءات المحاسبة البيئية فكرة يمكن تطبيقها                                                                                             | 4.4000          | 2.80576           |
| 10    | مفهوم المحاسبة البيئية واضح لدى إدارة الشركة                                                                                              | 3.5583          | .81782            |
| 11    | هناك ضرورة لتطبيق المحاسبة البيئية في الشركة الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة                                                  | 3.7500          | .63841            |
| 12    | تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية يساهم في إظهار ما يسمى بالإيراد البيئي الناتج عن بيع المخلفات الصناعية والتي تدخل في إنتاج صناعات أخرى     | 4.5333          | .53347            |
| 13    | تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية في الشركة يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة                                                                  | 4.0000          | .79916            |
| 14    | يساهم الإبلاغ عن المبالغ المخصصة والمصروفة لمواجهة الأثر البيئي الذي تسببه الشركة بزيادة حجم مبيعاتها                                     | 3.7917          | .64685            |
| 15    | تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية يساهم بالحد من التلوث البيئي من خلال الإفصاح عن كيفية التخلص من النفايات والمخلفات الصناعية الملوثة للبيئة | 3.9500          | .94500            |
| 16    | إن عدم تطبيق المحاسبة البيئية والإفصاح عن الآثار البيئية يؤدي إلى الإضرار بسمعة الشركة                                                    | 3.9000          | 1.11900           |

|    |                                                                                                                  |        |         |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---------|
| 17 | يجب أن يتعدى دور المحاسب ليشمل إعداد البيانات المالية البيئية ولا يقتصر على إعداد البيانات المالية التقليدية     | 3.5000 | 1.00000 |
| 18 | لا يؤدي تطبيق المحاسبة البيئية إلى إنفاق غير ضروري من قبل الشركات التي تطبق إجراءات المحاسبة البيئية             | 3.2000 | 1.00500 |
| 19 | أؤيد قيام الشركة بالإبلاغ المحاسبي عن الأثر البيئي المتعلق بنشاطاتها الصناعية                                    | 4.3000 | .47000  |
| 20 | تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية يساهم بالحد من التلوث البيئي من خلال الإفصاح عن المصاريف المتعلقة بالحد من التلوث | 2.7000 | 1.08100 |
| 21 | تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية في الشركة يحسن من عدالة القوائم المالية                                           | 2.5000 | .84500  |
| 22 | تساهم المعلومات المحاسبية البيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية                                                  | 4.1500 | 1.13900 |

## اختبار الفرضية الثانية: يظهر من الجدول

(6) ما يلي:

## جدول (6) اختبار T لاختبار الفرضية الثانية

| Sig    | T       | Mean Square | Df | Squares Sum of |
|--------|---------|-------------|----|----------------|
| 0.0000 | 138.797 | 11.239      | 1  | 11.239         |

أن قيمة T المحسوبة بلغت (138.797)

وقيمة T الجدولية (47.47) لمستوى الإدراك عند مستوى دلالة ألفا (0.0000) وهي أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  التي تفترض بأنه لا يساهم مستوى إدراك إدارة الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية. ونقبل الفرضية البديلة:  $H_1$  وهي "يساهم مستوى إدراك إدارة الشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية".

## تحليل نتائج الفرضية الثانية:

إن نتيجة الاختبار لهذه الفرضية صحيحة بإطارها، أو بنتيجتها العامة في حساب مدى مساهمة مستوى إدراك الإدارة في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أما حقيقة الأمر فإن تلك المساهمة تتضمن في تفاصيلها كثيراً من المؤشرات الهامة:

1- إن إدراك إدارات الشركات لأهمية الإفصاح والإبلاغ المالي كنتيجة لتطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية جاء بمستوى مهم (74%) وكما يتبين من المعدل العام للمتوسط الحسابي لإجابات العينة للفرضية الثانية والبالغ (3.730) ولكن بمعدل انحراف كبير بلغ (1.04067) مع تذبذب

و(2.7000) ولكن بانحرافات معيارية تدل على تشتت كبير في آراء العينة وكانت على التوالي (0.8450 و1.0810).

كبير في الإجابات تراوح من (-0.470- 2.80576) مما يدل على عدم الانسجام بين إجابات العينة.

### ج- عرض وتحليل البيانات والنتائج للفرضية الثالثة: العوامل المتعلقة بخصائص الشركة:

2- لا ترى إدارات الشركات الصناعية في العقبة أن الإفصاح عن تكاليف المحاسبة البيئية يساهم في الحد من التلوث البيئي، كما لا ترى أن المحاسبة البيئية تساهم بتحسين مستوى العدالة في البيانات المالية إلا بمستوى متوسط الأهمية، ويتبين ذلك من خلال المتوسطات الحسابية للإجابات رقم (20) و(21)، حيث كانت على التوالي (2.5000

بيانات الفرضية الثالثة: تمت الاستعانة هنا بالإجابات الخاصة بفقرات الاستبانة من 23-28، وكانت المتوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة: العوامل المتعلقة بالشركة

| الرقم | الأسئلة (العوامل المتعلقة بخصائص الشركة)                                             | المتوسط | الانحراف المعياري |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------|---------|-------------------|
| 23    | تساهم الزيادة في حجم أصول الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية                           | 4.3583  | 0.80748           |
| 24    | تساهم الزيادة في حجم إنتاج الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية                          | 3.9500  | 0.63312           |
| 25    | تساهم الزيادة في حجم رأس مال الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية                        | 4.2417  | 0.57971           |
| 26    | يساهم قرب الموقع الجغرافي لمصانع الشركة من المناطق السكنية في تطبيق المحاسبة البيئية | 3.6250  | 0.82056           |
| 27    | تساهم الزيادة في العمر الإنتاجي لأصول الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية               | 3.8083  | 0.65203           |
| 28    | يساهم التنوع في نشاطات الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية                              | 3.7667  | 1.05108           |

اختبار الفرضية الثالثة: من الجدول (8) يتبين:

الجدول (8): اختبار T لاختبار الفرضية الثالثة

| Sig    | T       | Mean Square | Df | Sum of Squares |
|--------|---------|-------------|----|----------------|
| 0.0000 | 138.797 | 11.239      | 1  | 11.239         |



إن قيمة T المحسوبة بلغت (138.797) وقيمة T الجدولية (47.47) للمتغير: العوامل المتعلقة بالشركة عند مستوى دلالة ألفا (0.0000) وهي أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  التي تفترض بأنه لا تساهم العوامل المتعلقة بالشركة (حجم الأصول وحجم الإنتاج وحجم رأس المال وموقع الشركة الجغرافي وطبيعة نشاط الشركة) بتطبيق المحاسبة البيئية، ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  وهي: تساهم العوامل المتعلقة بالشركة (حجم الأصول، وحجم الإنتاج، وحجم رأس المال، وموقع الشركة الجغرافي، وطبيعة نشاط الشركة) بتطبيق المحاسبة البيئية.

### تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

إن نتيجة الاختبار لهذه الفرضية صحيحة من حيث الإطار العام أو النتيجة العامة في تحليل مساهمة خصائص الشركة في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أما تفاصيل تلك المساهمة فتعكس كثيراً من المؤشرات وكما يتضح من خلال ما يأتي:

1- ترى عينة الدراسة أن خصائص الشركة المتمثلة بالزيادة في حجم أصول الشركة، وحجم إنتاجها، ورأس مالها، وقربها من المواقع السكنية، وعمرها الإنتاجي، وتنوع

نشاطها، تشكل جميعها عوامل ذات تأثير هام يقترب من أن يكون هاماً جداً (80%) في تطبيقات المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية، وكما يبدو من المعدل العام (3.9583) وبانحراف معياري (0.7602) يدل على توافق جيد بين أفراد العينة مقارنة بمجموع الإجابات لأسئلة الفرضية.

2- إن ضخامة حجم أصول الشركة ورأس مالها يشكلان على التوالي أهم العوامل الخاصة بالشركة والتي تساهم في تطبيق المحاسبة البيئية وكما يتبين من المتوسطات الحسابية (4.3583) و(4.2417)، وبانحرافات تدل على توافق قوي بين إجابات أفراد العينة.

3- إن قرب مصانع الشركة من المناطق السكنية لا يساهم إلا بمستوى مهم في تطبيق المحاسبة البيئية وكما يتأكد من خلال المتوسط الحسابي للإجابة والبالغ (3.6250) وباتفاق جيد بين إجابات العينة.

### د- عرض وتحليل البيانات والنتائج للفرضية الرابعة:

بيانات الفرضية الرابعة: فيما يتعلق بهذه الفرضية فقد تمت الاستعانة بالإجابات الخاصة بقرارات الاستبانة من 29-37، وكانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأسئلة المتعلقة بالفرضية الرابعة:  
الحوافز التشجيعية.

| الرقم | الأسئلة (الحوافز التشجيعية)                                                                                                            | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| 29    | الإعفاء الجمركي على الآلات الإنتاجية التي تحد من تلوث البيئة في الشركة يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                                 | 3.5167          | .88861            |
| 30    | يساهم وجود الإعفاء الجمركي على معدات وأجهزة الحد من التلوث البيئي على إظهارها كأصول اجتماعية في الشركة وبالتالي تطبيق المحاسبة البيئية | 3.8417          | .90745            |
| 31    | الإعفاء الضريبي على الآلات الإنتاجية التي تحد من تلوث البيئة في الشركة يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                                 | 3.6167          | 1.07049           |
| 32    | إن إعفاء الشركة من الضريبة أو تخفيضها في حالة استخدامها لأصول اجتماعية يساعد على تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية                        | 3.3917          | 1.19731           |
| 33    | التخفيضات في الرسوم الحكومية على الأصول والمعدات والأجهزة الاجتماعية للشركة يؤدي إلى تطبيق المحاسبة البيئية                            | 3.0000          | 1.21614           |
| 34    | ترك اختيار الاستثمارات الأقل إضراراً بالبيئة من قبل المستثمر يساعد على تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية                                  | 2.8167          | .78840            |
| 35    | يؤدي إظهار الشركة لأصولها الاجتماعية إلى تحسين صورة الشركة أمام زبائنهم وبالتالي يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                       | 3.8250          | .78497            |
| 36    | الدعم الحكومي في اقتناء الشركة للأصول الاجتماعية يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                                                       | 3.1167          | 1.04667           |
| 37    | تمنح الشركة التي تقتني أصولاً اجتماعية أولوية في العطاءات مما يساهم في تطبيق المحاسبة البيئية                                          | 3.6750          | .82158            |

اختبار الفرضية الرابعة: يتبين من الجدول (10) ما يلي:

الجدول (10) اختبار T لاختبار الفرضية الرابعة

| Sig   | T      | Mean Square | Df | Sum of Squares |
|-------|--------|-------------|----|----------------|
| 0.000 | 48.965 | 1           | 1  | 6.785          |

للإجابات (3.4222) وانه كان هناك تشتت كبير بين إجابات عينة الدراسة وكما يتبين من معدل الانحراف المعياري (0.9690).

2- إن أفضل الحوافز التي تساهم في تطبيق المحاسبة البيئية كانت الإعفاءات الجمركية على الأجهزة والمعدات التي تستخدم في الحد من التلوث البيئي، وكما يتبين من ارتفاع المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مقارنة بالفقرات الأخرى ضمن هذه الفرضية والبالغ (3.8417).

3- إن ترك الخيار للمستثمر في اختيار الاستثمار الأقل ضرراً على البيئة هو أقل الحوافز تأثيراً على تطبيق المحاسبة البيئية، حيث لا يشكل إلا نسبة (56%) وهي نسبة تمثل عاملاً متوسطاً الأهمية بلغ متوسطها الحسابي (2.8167)، وباتفاق جيد بين أفراد العينة.

#### هـ- عرض وتحليل البيانات والنتائج للفرضية الخامسة.

بيانات الفرضية الخامسة: فيما يتعلق بهذه الفرضية فقد تمت الاستعانة بالإجابات الخاصة بفقرات الاستبانة من 38-43 وكانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

إن قيمة T المحسوبة بلغت (48.965) وقيمة T الجدولية (47.47) للمتغير الحوافز التشجيعية عند مستوى دلالة ألفا (0.000) وهي أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضية العدمية:  $H_0$  التي تفترض بأنه: "لا يساهم مستوى الحوافز التشجيعية المقدمة للشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية". ونقبل الفرضية البديلة:  $H_1$  وهي: "يساهم مستوى الحوافز التشجيعية المقدمة للشركات الصناعية ضمن منطقة العقبة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة البيئية".

**تحليل نتيجة الفرضية الرابعة:** إن نتيجة الاختبار لهذه الفرضية هي صحيحة من حيث الإطار العام أو النتيجة العامة في تحليل مساهمة الحوافز في تطبيقات المحاسبة البيئية في الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، أما حقيقة الأمر فإن تلك المساهمة تتضمن في تفاصيلها كثيراً من المؤشرات وكما يتضح من خلال ما يأتي:

1- إن الحوافز التي تحصل عليها الشركات الصناعية لا تساهم في تطبيق المحاسبة البيئية إلا بمستوى مهم يقترب من المتوسط حيث بلغ مستوى (8%) وكما يتضح ذلك من خلال المعدل العام للمتوسطات الحسابية

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأسئلة الخاصة بالفرضية الخامسة:  
وجود المؤهلات والكوادر البشرية

| الرقم | الأسئلة (الكوادر البشرية ومؤهلاتها)                                                         | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| 38    | عدم الاطلاع على المستجدات في مجال المحاسبة وتطبيقها مما يؤدي إلى عدم تطبيق المحاسبة البيئية | 3.7083          | .74918            |
| 39    | عدم وجود وحدات تدريبية مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق المحاسبة البيئية                            | 4.0833          | .61608            |
| 40    | عدم وجود دورات تدريبية خاصة بموضوع المحاسبة البيئية مما يعيق تطبيقاتها                      | 4.1917          | .79172            |
| 41    | يوجد نقص في المعرفة بمحاسبة البيئة لدى العاملين في الأقسام المالية                          | 3.7083          | .74918            |
| 42    | يوجد ندرة في الكفاءات الإدارية والمالية في مجال المحاسبة البيئية                            | 4.0833          | .61608            |
| 43    | يوجد نقص بالمهارات المحاسبية في مجال المحاسبة البيئية لدى العاملين في الأقسام المالية       | 4.1917          | .79172            |

اختبار الفرضية الخامسة: يتبين من الجدول (12) ما يلي:

الجدول (12): اختبار T لاختبار الفرضية الخامسة

| Sig   | T      | Mean Square | Df | Sum of Squares |
|-------|--------|-------------|----|----------------|
| 0.000 | 62.815 | 6.358       | 3  | 19.074         |

البيئية ونقبل الفرضية البديلة H1 وهي "تساهم المؤهلات والكوادر البشرية العاملة في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية في تطبيق المحاسبة البيئية".

تحليل نتيجة الفرضية الخامسة:

إن نتيجة الاختبار لهذه الفرضية هي صحيحة من حيث الإطار العام أو النتيجة العامة في تحليل مساهمة المؤهلات والكوادر البشرية العاملة في الشركات

إن قيمة T المحسوبة بلغت (62.815) مما يعني أنه يمكن تفسير عامل توفر المؤهلات والكوادر البشرية بنسبة (62.815) عند مستوى دلالة ألفا (0.0000) وهي أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضية العدمية HO التي تفترض بأنه "لا تساهم المؤهلات والكوادر البشرية العاملة في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية في تطبيق المحاسبة

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات:

فيما يأتي أهم الاستنتاجات

المستخلصة من نتائج الدراسة:

1- نستخلص عموماً أنّ تطبيقات المحاسبة البيئية للشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة يعتبر أمراً ضرورياً بسبب طبيعة نشاطاتها وكميات التلوث الناتجة عنها، ولأن الأضرار البيئية لا تُستثنى منها شركة صغيرة أو كبيرة، وإنما المهم هو طبيعة نشاطها والأضرار التي تسببها للمجتمع والعاملين فيها، ولأن عدم التطبيق وبالصورة الملائمة قد يؤدي إلى خسائر جسيمة كالتى حصلت لشركة British Petroleum النفطية حيث كبدتها التعويضات عن الأضرار البيئية أكثر من 7.5 مليار دولار (BBC عربي 20/4/2012).

2- من خلال تحليل لكل العوامل موضوع الدراسة يتبين أنها جميعاً تساهم فعلاً في تطبيق المحاسبة البيئية، ولكن هذا صحيح من حيث الإطار العام أو النتائج العامة، أما الحقيقة فتدل على أنّ تلك المساهمات متفاوتة في درجاتها حتى إنّ بعضها يكون بمستوى من النقص ليُعبّر عن إعاقه أكثر مما هي مساهمة في تطبيق المحاسبة البيئية في تلك الشركات وكما يتضح من التحليل التالي:

الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية في تطبيق المحاسبة البيئية، أما حقيقة الأمر فإن تلك المساهمة تتضمن في تفاصيلها كثيراً من المؤشرات وكما يتضح من خلال ما يأتي:

أولاً: إن الكوادر البشرية ومؤهلاتها الحالية قادرة على أن تساهم فقط بمستوى (20%) في تطبيق المحاسبة البيئية، وبالتالي فإن هذا العامل يشكل عقبة أمام تطبيقات المحاسبة البيئية بمستوى هام جداً (80%) وكما يتبين من المتوسط العام (متوسط الفقرات من 38-43) والبالغ (3.994) وبانحراف معياري يدل على اتفاق قوي في إجابات العينة.

ثانياً: إن المعوق الأكبر أمام تطبيقات المحاسبة البيئية هو النقص بالمؤهلات والمهارات المحاسبية المطلوبة في مجال المحاسبة البيئية وتمثل بنسبة (83%) وكما يتبين من متوسطه الحسابي.

ثالثاً: إن عدم متابعة التطورات ونقص المعرفة في مجال المحاسبة البيئية يعتبران أقل المعوقات تأثيراً على تطبيقات المحاسبة البيئية ضمن هذه الفرضية وبنسبة (74%) حيث إن المتوسط الحسابي (3.7083) وباتفاق قوي بين إجابات العينة.

| الرقم | الفرضية                    | المساهمة الايجابية في تطبيق المحاسبة البيئية (%) | إعاقه تطبيق المحاسبة البيئية (%) | المجموع (%) |
|-------|----------------------------|--------------------------------------------------|----------------------------------|-------------|
| 1     | الأولى (التشريعات)         | 79                                               | 21                               | 100         |
| 2     | الثانية (إدراك الإدارة)    | 74                                               | 26                               | 100         |
| 3     | الثالثة (خصائص الشركة)     | 80                                               | 20                               | 100         |
| 4     | الرابعة (الحوافز)          | 68                                               | 32                               | 100         |
| 5     | الخامسة (التأهيل والتدريب) | 20                                               | 80                               | 100         |
|       | المعدل العام               | 64                                               | 36                               | 100         |

وعلى ضوء ذلك يمكن ترتيب تلك العوامل على أساس إعاقه تطبيقات المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وحسب أسبقياتها في المساهمة بذلك التعويق على النحو التالي:

أ- المرتبة الأولى-التأهيل والتدريب وبنسبة تعويق 80%.

ب- المرتبة الثانية- الحوافز وبنسبة تعويق 32%.

ت- المرتبة الثالثة- إدراك الإدارة وبنسبة تعويق 26%.

ث- المرتبة الرابعة- التشريعات وبنسبة تعويق 21%.

ج- المرتبة الخامسة- خصائص الشركة وبنسبة تعويق 20%.

3- إن التشريعات والقوانين والتعليمات النافذة وذات الصلة بالبيئة توجب الالتزام بها، وتفرض عقوبات على مخالفتها وقد

حصلت عليها تطورات مهمة، إلا أن تلك التشريعات لا تحقق الالتزام بمتطلبات المحاسبة البيئية بالمستوى المطلوب طالما أن هناك فجوة غير قليلة يمكن بسببها عدم تطبيق المحاسبة البيئية والإضرار بالبيئة، وكانت أهم المعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية هنا تتمثل في عدم إصدار التشريعات والمعايير الملزمة لتطبيق المحاسبة البيئية، وعدم اشتراط التشريعات البيئية اختيار الاستثمارات الأقل إضراراً بالبيئة، وعدم وجود جهة رقابية تطالب بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية، بينما كان التركيز كبيراً على جانب العقوبات عند ضبط المخالفات ولعل هذا غير مُجدٍ، إذا اقتنعنا أصلاً بعدم وجود رقابة فاعلة يضمناها القانون من جهة، ولا تتوفر الكوادر اللازمة للقيام بها من جهة أخرى.

4- إن إدارات الشركات موضوع البحث

الفعلية والتي تتمثل بعدم وجود أنظمة محاسبية مالية ومحاسبة تكاليف تنسجم ومتطلبات المحاسبة البيئية، بل إن التوعية بالمحاسبة البيئية والمراجعة البيئية ومزاياها لازال بمستوى ضعيف جداً.

### ثانياً: التوصيات:

أما أهم توصيات الدراسة فيمكن تبويبها بثلاثة محاور نوجزها بالآتي:

أ. توصيات عامة: فعلى مستوى عام في الأردن مطلوب:

1- اهتمام أكبر بالتشريعات والقوانين والتعليمات بما يتناسب والتطلعات في وجود بيئة نظيفة، وذلك ليس بكثرتها، وإنما بالتي تحدد الإطار الواضح للمسؤوليات والإجراءات، وأهمها أن تُلزم الشركات المسببة للتلوث بالإفصاح المحاسبي البيئي ضمن القوائم المالية، مع مراعاة ما يلي:

(1) أن تكون شاملة لكل جوانب البيئة والمحاسبة البيئية من تحليل وتسجيل وقياس وعرض وإفصاح.

(2) توفر الآلية والمستلزمات الكافية لتطبيق تلك التشريعات من وضوح نصوصها وتعليماتها والمؤسسات المعنية بها، والتوعية بمضامينها، وتوفير الكوادر والمؤهلات المطلوبة.

لا تدرك بالمستوى المطلوب أهمية تطبيق المحاسبة البيئية وظهر ذلك جلياً عندما لم تُرَ هذه الإدارات أنَّ الإفصاح عن التكاليف البيئية يحد من التلوث، وأنها لا تُحسن من عدالة البيانات في القوائم المالية.

5- عندما ترى إدارات تلك الشركات بأنَّ قرب مصانعها من المناطق السكنية لا يحظى إلا بمستوى أهمية قدرها (72%) في الدفع باتجاه تطبيقات المحاسبة البيئية، فإنَّ ذلك قد يُفسر على أنها تعتقد أنَّ نشاطاتها غير ملوثة للبيئة، وهذا خلاف الواقع الذي اطلعنا عليه مُسبقاً.

6- إنَّ أسلوب الحوافز المعتمد حالياً ليس بالمستوى المطلوب طالما يمثل إعاقة بمعدل (32%) أمام تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة.

7- إنَّ المؤهلات وعمليات التأهيل والتدريب الحالية للكوادر البشرية في تلك الشركات لا تساهم في تطبيق المحاسبة البيئية إلا بمعدل مُتدنٍ جداً، وهي تشمل كافة الجوانب من عدم استقطاب للمهارات، وعدم الإطلاع على المستجدات في مجال المحاسبة البيئية وتطبيقها، وعدم وجود وحدات ودورات تدريبية وغيرها، ولعل ذلك يتبلور أكثر عند معرفة الواقع التطبيقي ومن خلال المشاهدات

بالتنفيذ مما يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والعائد، وكيف يمكن المحافظة عليها فضلاً عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية.

2- أن يمتد دور مدققي الحسابات ليشمل تدقيق كافة المصاريف والحسابات الخاصة بالجانب البيئي لكافة أنشطة الشركات الصناعية المتعلقة بالحد من التلوث كمصاريف التخلص من النفايات الضارة، ومصاريف تركيب أجهزة ومعدات تنقية الهواء وغيرها. وإبداء الآراء والتحفظات عليها عند تدقيق حسابات الشركات موضوع البحث وكما تم التنويه عنه في الفقرة (7) من الاستنتاجات.

3- أن ينال موضوع البيئة الاهتمام الكافي من قبل الجامعات وفي جميع المجالات، كتضمن خطط الدراسة في الجامعات الأردنية مساقاً خاصاً بالمحاسبة البيئية، وتشجيع البحث العلمي فيها.

4- إصدار الجمعيات المهنية لمعيار محاسبي خاص بالإفصاح البيئي يتناسب وواقع الأردن وإلزام الشركات بتطبيقه.

5- تعديل نظام الحوافز الجمركية والضريبية بما يكفل منح إعفاءات للأصول

(3) توفير الرقابة والمتابعة الكافية والسليمة للتأكد من الالتزام بها والحد من إنتاج النفايات بحيث لا يتعدى قدرة تحمل البيئة على استيعابها وزيادة فعالية استخدام الموارد.

(4) تطبيق العقوبات في الوقت المناسب على المخالفات وفرض رسوم تلوث، واستخدام مثل هذه الرسوم في حل المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة ولتشجيع الحد من التلوث من جهة أخرى.

(5) استمرارية تطوير تلك القوانين والتشريعات والضوابط بما يتناسب وتطبيقاً أفضل للمحاسبة البيئية وحسب تطور حجوم وأنواع النشاطات.

(6) إشراك المختصين في صياغة التشريعات البيئية، لأن دمج البعد البيئي بسياسات التنمية الاقتصادية وإحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني، هو مطلب أساسي لمواجهة المشاكل البيئية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي هناك ضرورة لمشاركة المحاسبين والخبراء الماليين في التخطيط طويل الأجل لتحسين الجودة البيئية، وتقييم الآثار البيئية للمنشأة، وقبل البدء



الاجتماعية والمعدات والآلات التي تحد من التلوث أو التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة وتشجيع المنتجات غير الضارة بالبيئة إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً.

#### ب. توصيات خاصة بالشركات الصناعية بمنطقة العقبة الاقتصادية:

1- لا بد وأن ينصبّ الاهتمام على تطوير عوامل ومقومات المحاسبة البيئية أو تجاوز المعوقات حسب الاسبقيات واستناداً إلى مستوى الأهمية من أعلى إلى أدنى.

2- التأهيل والتدريب للكوادر البشرية التي تتكفل بتطبيقات المحاسبة البيئية، وعلى كل المستويات التي تم تشخيص الخلل فيها عند تحليل النتائج، وابتداءً من التعيينات حيث يجب أن تكون من التخصصات المؤهلة وكذلك توفير التدريب الداخلي والخارجي للملائم، وإتاحة الوسائل المناسبة لمتابعة التطور في تطبيقات المحاسبة البيئية.

3- أن تكون الحوافز بالمستوى الذي يشجع بصورة أفضل على تطبيق المحاسبة البيئية، كأن تكون بنسب أكبر وخصوصاً على الأصول والمصروفات المعنية بتطبيقات المحاسبة البيئية

4- الارتقاء إلى مرحلة التطبيق للمحاسبة البيئية من خلال تطوير أنظمة محاسبية تتفق مع المتطلبات البيئية في المنطقة وإعداد قوائم

مالية تفصح عن الأثر البيئي لنشاطاتها. ت. مواصلة البحث العلمي في حقل المحاسبة البيئية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتغطي الجوانب العديدة التي تشكو من النقص وأهمها:

- 1- النشاطات الاقتصادية الأخرى وليس الصناعية فحسب في مجال المحاسبة البيئية.
- 2- تطوير التشريعات والمعايير المحاسبية والتدقيقية وبما يتلاءم وطبيعة المنطقة ومستقبلها.
- 3- التأهيل والتدريب في حقل المحاسبة البيئية ومدى الحاجة للمؤسسات المختصة.
- 4- تصميم النظم المحاسبية البيئية الملائمة للشركات العاملة في المنطقة.

#### المراجع

##### المراجع باللغة العربية.

##### أولاً: الكتب:

1. بدوي، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2002.
2. غرايبة، سامح ويحيى الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق، ط3، عمان يناير 2000.

##### ثانياً: المجلات المتخصصة

1. الديب، عوض لبیب المحاسبة عن

5. حسن، محمد أحمد، الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وأثاره الإيجابية- دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (1)، كلية التجارة، حلوان، 1999، ص 157.
6. عبدالبر، عمرو حسين، "دور المحاسب الإداري في قياس وتحليل التكاليف البيئية"، المجلة العلمية لكلية لإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد العاشر، 1999، ص 211.
7. عيسى حسين، نظم إدارة التكاليف البيئية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ع 3، 1999، ص 763 - 764.
8. علي، عبد الوهاب نصر، أثر الإفصاح المحاسبي على أداء الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم- دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1996، ص 42-51.
9. شحادة، عبدالرزاق قاسم أقياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في
- التكاليف والتزامات البيئة في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية- مع الإشارة إلى مصر، "مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ملحق ع 2، مجلد 33، 1996، ص 4.
2. السبوع، سليمان سند"مدى تبني الشركات الصناعية الأردنية لتقنية المحاسبة الإدارية البيئية والمحاسبة عن التكاليف البيئية"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 4، 2009، ص 243، الأردن.
3. الرفاعي، عبد الهادي، وباسل أسعد والهام بطيخ، التلوث البيئي الناجم عن الصناعة الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبياً دراسة تطبيقية على شركة مصفاة بانياس لتكرير النفط، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3) 2008، ص 217 - 236
4. الظاهر، عادل البهلول حميدان الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا (دراسة استطلاعية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد الأول، 2011، ص ص 440 - 459.

الطباعة في جمهورية مصر العربية -  
بالتطبيق علي صحيفة الأهرام، رسالة  
ماجستير، معهد الدراسات والبحوث  
البيئية، جامعة عين شمس 1997.

3. الأهدل، يحيى عمر إبراهيم، "دور  
التكاليف البيئية في تقويم الأداء البيئي  
للمنشآت الصناعية اليمنية"، رسالة  
جامعية، جامعة اليمن 2005.

4. القطايطي، منير جمعة "منافع الإفصاح عن  
التكاليف البيئية دراسة تطبيقية على  
الشركات الصناعية المساهمة المدرجة  
في سوق المال الفلسطيني" رسالة  
ماجستير غير منشورة كلية التجارة -  
الجامعة الإسلامية غزة 2007.

5. الخولي، نضال أحمد عبد الكريم،  
"إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية  
والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (بالتطبيق  
على عينة مختارة من الشركات الصناعية  
المساهمة العامة الأردنية)"، رسالة  
ماجستير غير منشورة، جامعة عمان  
العربية للدراسات العليا، 2004.

6. الطاهر، أسماء عبدالقادر، "أثر التكاليف  
البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية  
السودانية" دراسة تحليلية تطبيقية على  
قطاع النفط، رسالة ماجستير غير

قدرتها التنافسية في مجال الجودة"، دراسة  
منشورة، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة  
دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،  
المجلد 26، العدد الأول 2010، ص  
273-304.

### ثالثاً: وقائع مؤتمر، أوراق علمية وملخصات:

10. الرفاعي، غالب عوض وآخرون،  
الحاسب القانوني والتصدي للتأثير  
المحتمل لأنشطة الشركات الصناعية في  
التغير المناخي العالمي: دراسة تحليلية  
ميدانية في الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر  
العلمي الدولي السنوي التاسع لكلية  
الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة  
الزيتونة اقتصاديات البيئة والعولمة، نيسان  
2009، ص5.

### رابعاً: الأطروحات الجامعية وبراءات الاختراع:

1. أبو سريع، حسن سيد عويس، إطار  
مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن  
أثر المحافظة على البيئة بالتطبيق على  
قطاع الإسمنت في مصر، رسالة  
دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر،  
2004.

2. البهي، رفعت أحمد محمد، قياس ورقابة  
تكاليف منع التلوث الناتج عن صناعة

11. مصطفى، داليا رضا، المحاسبة عن تكاليف تحقيق السلامة البيئية والمهنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
12. نايل، عبدالعليم صبحي عبدالحميد، قياس وتحليل فاعلية التكاليف البيئية في صناعة الأدوية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2005.
13. ضاعية، السيد زكي السيد، القياس الكمي لأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية على مستخدمي القوائم المالية، "دراسة نظرية ميدانية" رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2007.
- خامساً: المجالات الالكترونية ومصادر الإنترنت.
1. <http://www.arabthought.org/content/%D8%AA%nt/>
2. الدليل القانوني الموحد للمخالفات البيئية التي تتعامل معها الإدارة الملكية لحماية البيئة، الإدارة الملكية لحماية البيئة، 2011، [www.rangers.psd.gov.jo](http://www.rangers.psd.gov.jo).
3. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون حماية البيئة رقم (52) للعام 2006.
- منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/ جامعة البحر الأحمر، 2010.
7. المرزوقي، مها عباس، "دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية" جدة: كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز، رسالة ماجستير غير منشورة 2004.
8. السيد، رانيه عمر محمد الباز، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2007.
9. مقلد، محمد محسن عوض، نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيمة ببورصة الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، 2008.
10. علي، جمال عبدالحميد "تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات الإدارية - دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، بني سويف 2003.

- economics and accounting profession", International journal of social Economics, vol.32, No.12, 2005, pp. 1035 – 1050.
5. Hussainey, Khaled and salama. Aly, "The importance of corporate environmental reputation to investors Journal of Applied Accounting Research Emerald Group Publishing Limited, 2010.
  6. Jaipiem, et al "Environmental Management Accounting Practices and Firm Value: An Empirical Investigation of ISO 14000 Firms in THAILAND, REVIEW OF BUSINESS RESEARCH, Volume 12, Number 3, 2012 1- 2
  7. Karna, J, E. Hasen, "Social responsibility in environmental planning and marketing", Euro-pean journal of marketing, vol.37, No.5, 2003, pp.848-871
  8. Abdul Hadi Ibrahim and Ku Nor Izah Ku Ismail "Social and Environmental Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Companies" Issues in Social and Environmental Accounting, Vol. 2, No. 2 Dec 2008/Jan 2009, pp. 198-210.
  9. Lindrianasari R. Weddie Adriyanto "Manager's Perception of the Importance of Environmental Accounting and its Effect on the Quality of Corporate Environmental Accounting Disclosures: Case from Indonesia, *Issues in Social and*
  4. [www.aqabazone.com](http://www.aqabazone.com).
  5. BBC عربي 20/4/2012.
  6. <http://www.jordaninvestment.com>
  7. [www.ammonnews.net](http://www.ammonnews.net).
- المراجع باللغة الإنجليزية:**
- Book with One or More Authors:**
1. Uma, Sekaran, Research methods for manager: A skill-Building Approach, 3rd edition, John Willy& Sons Inc, New York, 2000.
- Scholarly and Professional Journals.**
1. Alin I. Ienciu, "Environmental Reporting at the European Union Level" International jornal of business research, Volume 11, Number 1, 2011, pp. 128- 134.
  2. Cormier, D. and Magnan, M., "The revised contribution of environm-ental reporting to Investors' valuation of firm's Earnings: an international perspective", Ecolo-gical Economics, Vol.62, Nos3-4, 2007.
  3. Department of Economic And social Affairs statistics division United Nations, "preliminary Meeting of the UN Committee on Environmental Economic Accoun-ting, "Global Initiative for Envir-onmental Accounting New York 29-31 August 2005, p 4- 6.
  4. Gamini Hearth, "Sustainable development and environmental accounting the challenge to the

- "Eco- Efficiency in corporate budgeting, "Environmental Management and health journal, vol12, Issue 2, pp.158- 174.
- 16.Uwoiigbe, Uwalomwa" Corporate Social and Environmental Disclosure in Nigeria:"A Comparative Study of the Building Material and Brewery Industry" www.ccsenet.org/ijbm. International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 2; February 2011, pp. 258- 264.
- 17.Weber, L., Workshop on Environmental and Natural Resource Accounting for selected Countries in West Asia: The French Experience -Environmental and Natural Resource Accounting UNEP, Ankara, June 1995 pp. 5- 6.
- Conference Proceedings, Papers and Abstracts**
1. Department of Economic And social Affairs statistics division United Nations, "preliminary Meeting of the UN Committee on Environmental Economic Accounting, "Global Initiative for Environmental Accounting New York 29-31 August 2005, p 4- 6.
2. L. Weber, Workshop on Environmental and Natural Resource Accounting for selected Countries in West Asia: The French Experience -Environmental and Natural Resource Accounting UNEP, Ankara, June 1995 pp. 5-6.
- Environmental Accounting*, Vol. 4, No. 1 June 2010, pp. 74-86.
- 10.Maliah Sulaiman, Nik Nik & Ahmad Alwi," Management accounting practices in selected Asian countries: A review of the literature, Managerial Auditing Journal, vol. 19 No. 4, 2004, pp. 493 -508.
- 11.Murray, A., Sinclair, D., Power, D. and Gray, R, "Do financial markets care about social and environmental disclosure? Further evidence and exploration from the UK Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. No19, 2006.
- 12.Patrick Medley, "Environmental accounting- what dose it mean to professional accountants?", Accounting, Auditing, And Accountability journal, vol.10, No.4, 1997, pp. 594 – 600.
- 13.Peter lemathe & Roger k Doost" Environmental cost accounting and auditing", Managerial Auditing journal, vol.15, No.8, 2000, pp. 424-431
- 14.Robkob and Ussahawanitchaki" Antecedents and Consequences of Voluntary Disclosure of Environmental Accounting: An Amperical Study of Foods and Beverage Firms in Thailand", Review of Business Research, Vol.9, No.3, 2009, pp. 1-30.
- 15.Roger Burritt, Stefan Schaltegger,

ington, D.C. No. 712-R- 95003, sep, 1995, pp. 10- 15.

5. United States Environmental protection agency - Office of pollution and Toxies, "An Introduction to Environmental Accounting, As A business management Tool", Washington. D.C, No.68-W2-008, June 1995, pp.4-5.

### Electronic Journals and Internet Sources

1. Abeer Hassan and Essam Ibrahim, Corporate Environmental Information Disclosure: Factors Influencing Companies` Success in Attaining Environmental Awards" Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Respsib. Environ. Magmt. 19, 32-46 (2012), Published online 5 December 2011 in Wiley Online Library (wilyonline-library.com) DoI: 10.1002/ csr. 278.
2. Anil Agrawal, "Human nature interaction in a third world country", The environmentalist, vol.6, No.3, (1986), p167. (25) Peter lemathe, Roger k Doost” Environmental cost accounting and auditing”, Managerial Auditing journal, vol.15, No.8, 2000, pp.424-431, [www.emeraldinsight.com](http://www.emeraldinsight.com).
3. Darabi et al, "Analysing Environmental Accounting Position", Interdisciplinary journal of contemporary research in business, copyright © 2012 Institute of Interdisciplinary Business Research 42, July 2012, vol.4, No.3, pp.42-52, [ijcrb.webs.com](http://ijcrb.webs.com).
4. Office of pollution and toxics, United states Environmental Protection Agency, Case Study: Green Accounting at AT & T Environmental accounting, Wash-





## أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات الأردنية

د. إياد طه الرواشدة\* و د. مؤيد عبدالرزاق الفواعير\*\*

تاريخ وصول البحث: 2012/5/27م تاريخ قبول البحث: 2013/4/7م

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات الأردنية، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة بلغ تعدادها الصافي (553) موظفاً، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود أثر لمستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات الأردنية، وأن مستلزمات تشغيل نظام المعلومات تفسر ما مقداره (62.3%) من التباين في جودة الخدمة المقدمة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بضرورة قيام شركة الاتصالات الأردنية بأخذ دورها في الاهتمام بمستلزمات تشغيل نظام المعلومات وتعزيزها لما لها من أثر في تحسين الأداء، وزيادة رضا العاملين، وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة. **الكلمات الدالة:** مستلزمات تشغيل نظام المعلومات، جودة الخدمات المقدمة، شركة الاتصالات الأردنية.

### Abstract

This study aimed to identify the impact of the information operating system supplies on the quality of services in JTC. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was developed and distributed to a sample consisted of (553) employees. The study has reached the following results: there is an impact of information operating system supplies on the

\* أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الطفيلة التقنية.

\*\* أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

dimensions of services quality in JTC which explains (62.3%) of variation in the dependent variable (the dimensions of services quality in JTC).

The study recommended the need for Jordan Communications Company to take its role in taking care of and promoting the information operating system supplies because of their impact on performance. The study also recommended to increase staff satisfaction and to improve the quality of the services offered.

**Key words:** Information operating system supplies, Services quality, JTC.

## 1.1 المقدمة:

تُعدُّ تكنولوجيا المعلومات الإدارية واحدة من النظم القادرة على جمع ومعالجة وتصنيف وحفظ البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات للقيام بالوظائف الإدارية كافة، من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وعلى مجالات العمل في المنظمة كافة، حيث شهدت المنظمات نقلة كبيرة في أنظمة المعلومات، تمثلت باستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، بالإضافة للوسائل التكنولوجية الأخرى التي ساهمت في وجود نظام معلومات يعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسب.

إن توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى المنظمات الإدارية يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في كل الأنظمة

الإدارية التي تؤثر في المصادر البشرية من حيث المهارات الفنية، وأساسيات تنفيذ العمل، وسياسات المنظمات، وسلوك القائد الذي يؤدي الدور الأهم في النجاح بغض النظر عن صعوبة العمل الذي يواجهه العاملون، وحتى تستطيع المنظمات التقدم إلى المستقبل، لا بد لها أن تنهج طريق توظيف التكنولوجيا، والتي تُعدُّ مطلباً إجبارياً لتلك المنظمات التي تبحث عن التميز في الأداء (الوليد، 2009). ومع ثورة التكنولوجيا المعاصرة، وتزايد حدة المنافسة أخذت المنظمات تدرك شيئاً فشيئاً أهمية التكنولوجيا ودورها كنشاط يمكن أن يكون منظماً، ومنهجياً؛ من أجل التوصل إلى خدمات، خصوصاً وأن جودة الخدمات شهدت خلال العقود الأخيرة تطوراً هاماً وأصبحت تشكل

الحياة اليومية للعميل. الأمر الذي يؤثر على فاعليتها وأدائها وحيلولة دون وصولها إلى درجة التميز المطلوب بلوغها في الأداء.

وتُعد شركة الاتصالات الأردنية المزود الرئيسي لخدمات الاتصالات، ويتعرض قطاع الاتصالات لضغوط كبيرة نتيجة الصعوبات المالية، والتغيرات التشريعية والاقتصادية، وانتقاد المعايير والآليات المستخدمة، وذلك جنباً إلى جنب مع الضغوط الداخلية والرغبة المتزايدة في تحسين جودة الخدمة، مما رتب على إدارة الشركة أعباءً والتزامات كي تكون ناجحة بجودة خدماتها التي ترضي جمهورها، نظراً لازدياد حدة المنافسة بين الشركات نتيجة لتعدد وتنوع الخدمات التي تقدمها من جهة، وارتفاع مستوى حاجات وتوقعات ورغبات العملاء، واختلاف معايير حكمهم على جودة الخدمات التي يستهلكونها من جهة أخرى، ذلك أن توظيف استخدام التكنولوجيا له العديد من المزايا الإيجابية والفعالة والتي تنعكس على المنظمة كالتطوير التكنولوجي، والمنافسة، والرغبة في تحسين العمل وغيرها، مما يترك أثراً ونتائج مختلفة ومتنوعة على المنظمة، سواء كان ذلك على صعيد الأنظمة والقوانين والتشريعات، أو على صعيد العمل والخدمات المقدمة. لذا فإن مشكلة

أهمية كبيرة إذ أخذت بعض منظمات القطاع العام بإتباع استراتيجيات مختلفة لتحسين نوع الخدمة دون منظور كلي أو خطة متكاملة من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات الحديثة (العلاق، 2001).

ونظراً لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة الخدمة، فقد أصبح توظيف التكنولوجيا يحظى بأهمية خاصة على المستوى التطبيقي، وذلك بهدف تصويب ومراقبة عمليات التغيير والتطوير داخل المنظمات المختلفة، وتبرز هذه الأهمية بشكل واضح؛ من خلال الجهود التي تبذلها شركة الاتصالات الأردنية في استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ بأكبر قدر ممكن في مجال تقديم الخدمات، نظراً لأهمية التكنولوجيا في هذه المنظمات الحيوية.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

تشهد المنظمات الخدمية في الوقت الحاضر، العديد من التغيرات من أبرزها الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المتطورة، وندرة الموارد الأساسية، وتزايد جو المنافسة بين المنظمات، إضافة إلى التغير المتسارع في سلوك الزبائن المتلقين للخدمة، وارتفاع مستوى حاجاتهم وتوقعاتهم ورغباتهم، وتحول السلع الكمالية إلى سلع أساسية في

الدراسة تتمثل في تحديد مدى إدراك ومعرفة أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات الأردنية.

### 1.3 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الاهتمام بالمستخدمين، مع أن الاهتمام في الغالب يكون مركزاً على تكنولوجيا المعلومات، ومكوناتها المادية، وبما أن هذه الدراسة تهتم بمستلزمات تشغيل نظام المعلومات، فإن ذلك يجعل هذه الدراسة تكتسب بُعداً جديداً في دراسة طرق تطوير أنظمة المعلومات في المنظمة، وتنبع أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مستلزمات تشغيل نظام المعلومات وأثرها على جودة الخدمات المقدمة من قبل شركة الاتصالات الأردنية، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1. كونها تتطرق إلى أحد المفاهيم التنظيمية وهو استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الإدارية، والذي يعتبر من المواضيع الهامة في الفكر الإداري الحديث، كونه مصدراً هاماً من مصادر بقاء المنظمة وديمومتها، خاصة في المؤسسات التي تسعى إلى تبني إستراتيجية الإدارة الحديثة التي تسمح بمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، واستغلال الفرص، وزيادة

قدراتها التنافسية، والإبداعية.

2. بما أن هذا المفهوم (مستلزمات تشغيل نظام المعلومات) حديث العهد نسبياً في البيئة، لذلك فإن إخضاع هذا المفهوم للدراسة التطبيقية يعطيها أهمية واضحة ضمن الإطار العلمي لأساليب الإدارة المتقدمة في اكتساب المعارف والمهارات، واستخدامها في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

3. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تبني استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الإدارية في شركة الاتصالات الأردنية؛ إذ أن استخدامها يساعد في تبني أساليب عمل جديدة تختلف عن نمطية العمل التقليدي مما يساعدها على حل مشكلاتها وتبني التغيير كمنهج.

4. كذلك فإن هذه الدراسة يمكن أن توجه أنظار المدراء وصانعي القرار في شركة الاتصالات الأردنية إلى أهمية تبني استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الإدارية بغية تعزيزها كونها تساعد في تحسين جودة الخدمات.

### 1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في شركة الاتصالات الأردنية.

2- التعرف على مستوى جودة الخدمات في شركة الاتصالات الأردنية.

3- اختبار أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في مستوى جودة الخدمات المقدمة بإبعادها المختلفة (الدليل المادي الملموس، والاعتمادية، وقوة الاستجابة، والأمان والثقة، والتعاطفية).

4- تقديم توصيات استناداً إلى نتائج الدراسة تساعد متخذي القرارات على تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات كمنهج يُسهم في نجاح المنظمات لتحسين مستوى جودة خدماتها.

#### 1.5 فرضيات الدراسة:

تمحورت هذه الدراسة حول الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) على جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

#### الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

#### الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

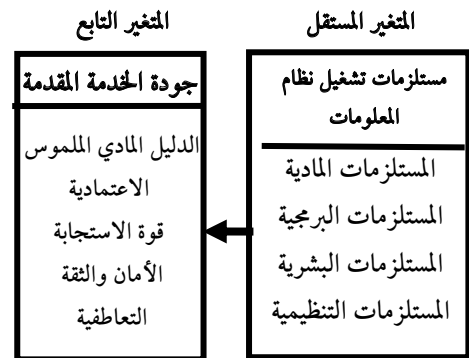
#### الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية)

في الأمان والثقة بوصفهما بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

**الفرضية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

#### 1.6 أنموذج الدراسة:



شكل (1) المصدر: من إعداد الباحثين.

#### 1.7 منهجية الدراسة:

لقد تبنت الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، التي تشكل رافداً

حيوياً في الدراسة وما تتضمنه من محاور معرفية. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي الشامل، وتحليل كافة البيانات المتجمعة من خلال الإجابة عن الاستبانات، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة، وكان اعتماد الدراسة على الاستبانة التي تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة.

#### 1.7.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة الاتصالات الأردنية، وبلغ عدد العاملين في شركة الاتصالات الأردنية (3159) موظفاً، في ضوء إحصائيات أقسام شؤون الموظفين لشركة الاتصالات الأردنية بتاريخ 11/8/2010.

#### 1.7.2 عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية بسيطة تمثل (20%) من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (632) استبانة على عينة الدراسة، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، حيث استرجع (567) استبانة، وتم استبعاد (14) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (553) استبانة لتشكل ما نسبته (17.5%) من مجتمع الدراسة الكلي، وما نسبته (87.5%)

عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (28%) من المجموع الكلي للعينة.

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، فكانت أعلى نسبة لفئة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (53.9%)، تلاهم في ذلك حملة دبلوم كلية مجتمع بنسبة (28%)، ثم تلاهم فئة حملة الشهادات العليا بنسبة (13.6%)، وأخيراً جاءت فئة حملة الثانوية العامة بنسبة (4.5%).

وفيما يخص المستوى الإداري نجد أن فئة الموظفين كانت أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة، وبلغت نسبتهم (40.1%)، تلاها فئة رئيس شعبة بنسبة (19%)، تلاها فئة رئيس قسم بنسبة (16.1%)، ثم تلاهم فئة مساعد مدير بنسبة (13.4%) وأخيراً فئة المدراء بنسبة (11.4%)، وهذا أمر طبيعي في أن هذه الفئة تضم عدداً قليلاً ومحدوداً من الأفراد، بخلاف المستويات الإدارية الأخرى كما هو قائم في الواقع الإداري.

أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة فقد كانت أعلى نسبة هي فئة (11-15 سنة) حيث بلغت هذه النسبة (34.4%) وتلاها في ذلك فئة (6-10 سنوات) حيث بلغت النسبة (27.3%) ثم تلاها في ذلك فئة (16 سنة فأكثر) بنسبة (21.5%) وكانت فئة (5

من عينة الدراسة الكلية، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

### 1.7.3 خصائص عينة الدراسة:

جدول (1)

| المتغير         | الفئة        | العدد | النسبة |
|-----------------|--------------|-------|--------|
| الجنس           | ذكر          | 398   | 72%    |
|                 | أنثى         | 155   | 28%    |
| المستوى الإداري | مدير         | 63    | 11.4%  |
|                 | مساعد مدير   | 74    | 13.4%  |
|                 | رئيس قسم     | 89    | 16.1%  |
|                 | رئيس شعبة    | 105   | 19.0%  |
|                 | موظف         | 222   | 40.1%  |
| الخبرة          | 5 سنوات فأقل | 93    | 16.8%  |
|                 | 6-10 سنوات   | 151   | 27.3%  |
|                 | 11-15 سنة    | 190   | 34.4%  |
|                 | 16 سنة فأكثر | 119   | 21.5%  |
| المؤهل العلمي   | ثانوية عامة  | 25    | 4.5%   |
|                 | دبلوم كلية   | 155   | 28.0%  |
|                 | بكالوريوس    | 298   | 53.9%  |
|                 | شهادة عليا   | 75    | 13.6%  |
| العمر           | 25 سنة فأقل  | 38    | 6.9%   |
|                 | 26-35 سنة    | 111   | 20.1%  |
|                 | 36-46 سنة    | 283   | 51.2%  |
|                 | 47 سنة فأكثر | 121   | 21.9%  |

يبين التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة يوضح الجدول (1) أن أغلبية العينة هم من الذكور حيث بلغ عددهم (398) بنسبة (72%) من مجموع أفراد

سنوات فأقل) هي أقل نسبة، حيث شكلت النسبة (16.8%) من عينة الدراسة.

وبالنسبة لمتغير العمر فقد شكلت فئة (36-46) سنة أعلى نسبة، حيث كانت النسبة (51.2%) من عينة الدراسة، تلاها في ذلك الفئة (47 سنة فأكثر) حيث كانت نسبتها (21.9%) من عينة الدراسة، وهاتان الفئتان تشكّلان الغالبية العظمى من العاملين، ثم تلا ذلك الفئة العمرية (26-35 سنة) بنسبة مقدارها (20.1%)، أما أقل فئة عمرية فكانت فئة (25 سنة فأقل)، حيث كانت نسبتها (6.9%) من عينة الدراسة.

#### 1.7.4 أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة من خلال الوقوف والاطلاع على الجانب النظري لموضوعي مستلزمات تشغيل نظام المعلومات، جودة الخدمة بعناصرهما وأبعادهما المختلفة، والمبينة في الملحق رقم (1) وفيما يأتي توضيح لأجزاء أداة الدراسة:

**الجزء الأول:** يتضمن خصائص عينة الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية أو الشخصية والوظيفية. (الجنس، والمستوى الإداري والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

**الجزء الثاني:** ويتضمن فقرات تهدف

إلى تحديد أبعاد (مستلزمات تشغيل نظام المعلومات) وهذه الفقرات، تمت الاستعانة بها في بناء الاستبانة الخاصة بمستلزمات تشغيل نظام المعلومات من خلال دراسة (الظفيري، 2010؛ اليوسف، 2010؛ عيسان والعاني، 2008؛ البحيصي، 2006) وأجريت عليها التعديلات اللازمة لكي تناسب أهداف الدراسة.

**الجزء الثالث:** ويتضمن فقرات تهدف إلى تحديد أبعاد جودة الخدمة (الدليل المادي الملموس، والاعتمادية، وقوة الاستجابة، الأمان والثقة، والتعاطفية) والتي استخدمها كل من (المجالي، 2009؛ العنزي، 2007؛ الأحدي، 2006؛ معلا، والطائي، 2003؛ Wisniewski, 1996؛ Hernon, 1999) وسيتدرج المقياس من (1-5) مستويات، حيث تعطى درجة (1) لعبارة لا تنطبق أبداً ودرجة (2) تنطبق بدرجة قليلة ودرجة (3) تنطبق بدرجة متوسطة ودرجة (4) تنطبق بدرجة عالية ودرجة (5) تنطبق بدرجة عالية جداً.

#### 1.7.5 صدق وثبات أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (10) مُحكّمين من أساتذة الإدارة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية،



يلاحظ من الجدول (2) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الأداة (0.90) وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

#### 1.7.6 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS.16).

1- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار صلاحية نماذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.

2- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.

3- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وجرى استخراج معامل الثبات، طبقاً لكرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (2) الآتي:

جدول (2)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

| رقم الفقرة في الاستبانة | اسم المتغير والبعد            | معامل الثبات (كرونباخ ألفا) |
|-------------------------|-------------------------------|-----------------------------|
| 20-1                    | مستلزمات تشغيل نظام المعلومات | 0.88                        |
| 5-1                     | المستلزمات المادية            | 0.89                        |
| 10-6                    | المستلزمات البرمجية           | 0.90                        |
| 15-11                   | المستلزمات البشرية            | 0.83                        |
| 20-16                   | المستلزمات التنظيمية          | 0.84                        |
| 43-21                   | جودة الخدمة المقدمة           | 0.91                        |
| 25-21                   | الدليل المادي الملموس         | 0.88                        |
| 30-26                   | الاعتمادية                    | 0.89                        |
| 34-31                   | قوة الاستجابة                 | 0.89                        |
| 39-35                   | الأمان والثقة                 | 0.88                        |
| 43-40                   | التعاطفية                     | 0.87                        |
| 43-1                    | الكلية                        | 0.90                        |

4- اختبار معامل الالتواء (Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distributions).

## 2.1 الإطار النظري:

إن مفهوم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات من بين الأساليب التي تسعى المنظمات المعاصرة إلى تطبيقها في تقديم الخدمة المتميزة لتحقيق التوافق والانسجام بين أهداف وحاجات المؤسسة والعاملين فيها من جهة، وحاجات وأهداف العملاء من جهة أخرى، لتحقيق رؤية تنظيمية جديدة تنطوي على التفاعل بين الأفراد والمهام والأنظمة التقنية المعتمدة في انجاز النشاطات والمهام (Landrum, et.al, 2008).

إن الغرض من توظيف استخدام التكنولوجيا هو تقديم خدمات أفضل للعملاء على أساس من النزاهة والمساواة والشفافية، وذلك بإدخال وسائل وآليات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات، وقد برز ذلك في القطاع العام أيضاً في إطار اتفاق جديد بين الحكومة والمواطن أساسه الشفافية والثقة المتبادلة بين كل من المواطن ومقدم الخدمة (Landrum, & Prybutok, 2004).

يشير (Jiang, 2002, et.al) أن الهدف

الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمة هو تصنيفها بحيث تسهل عملية حفظها وعرضها على طالبيها لئتم استخدامها والاستفادة منها بحيث تكون هناك سهولة في عملية الوصول إليها للاستفادة منها في حل المشكلات واتخاذ القرارات، ولاشك أن لتكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة بما تنتجه من نظم متطورة لتخزين واسترجاع البيانات ونظم إدارتها بما يؤدي إلى تقديم خدمة أفضل للعملاء.

وتتمثل قوة المنظمات القادرة على التنافس في ظل العولمة والخصخصة بقدراتها العلمية والتكنولوجية، وبرأسمالها البشري والفكري، وتغذيتها للمعلومات، وإعادة توزيعها عبر الشبكات والبرمجيات. وهذا يستوجب تحول المنظمات عن النهج التقليدي الموجه نحو الموارد المادية لتصبح الموارد البشرية محل الصدارة والاهتمام. والبحث عن أساليب تعلم جديدة وتوظيف التقنيات العصرية في تقديم الخدمة (Kettinger & Lee, 1994).

ويؤكد (Vouzaz & Psychogios, 2007) أن المنظمات تسعى دائماً إلى أن تكسب رضا العملاء، وولاءهم للمنتج أو الخدمة التي تقدمها المنظمة، لذلك يتم تصميم هذه الخدمات والمنتجات وفقاً

نظام المعلومات وجودة الخدمة، وقد تم تناول هذه المواضيع من مداخل مختلفة، وأشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات- على حد علم الباحثين- تبحث بشكل مباشر في أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في تحسين جودة الخدمة المقدمة في مجموعة شركات الاتصالات الأردنية، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان ومن هذه الدراسات ما يلي:

#### أ. الدراسات باللغة العربية:

أجرت (اليوسف، 2010) دراسة "مدى توافر خصائص تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فاعلية الاتصالات الإدارية" وهدفت إلى التعرف على مدى توافر خصائص تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فاعلية الاتصالات الإدارية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (336) مبحوثاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

معلومات وبيانات يتم جمعها من العملاء بطرق مختلفة، وبشكل دوري عن جودة الخدمات والمنتجات ومدى رضا العملاء عنها، وكيفية تطويرها لتتلاءم مع أذواق العملاء ورغباتهم.

وتكمن أهمية توظيف استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة المتميزة للمستفيدين والذين تتوجه إليهم المنظمة بخدماتها وتسعى إلى تحقيق رضاهم وتفاعلهم معها، ولأهمية توظيف استخدام التكنولوجيا في تطوير وتبسيط الأداء وسرعة الإنجاز بما يخدم المنظمة والمستفيدين على حد سواء. وحيث إن المستفيدين هم طرف أساسي في التعامل مع التكنولوجيا مما يتطلب أن تكون لديهم المعرفة والإلمام والرغبة للتعامل معها واستخدامها بما يحقق النتائج المرجوة من تطبيقها، لذلك فإن من الأهمية أن يتم تنمية الوعي لديهم عن طريق إرشادهم وتوجيههم وتثقيفهم وتعريفهم بتلك المستجدات في مجال التقنية وكيفية استخدامها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله.

#### الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي لها علاقة بمستلزمات تشغيل

**مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على العاملين والموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة استخدام نظم المعلومات الإدارية بأبعادها المختلفة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة) من وجهة نظر العاملين والموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والتعرف على مستوى أدائهم الوظيفي، وكذلك تحليل أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على مستوى تصورات الباحثين نحو كل من نظم المعلومات الإدارية ومستوى الأداء الوظيفي، حيث تم اختيار عينة عددها (550) أي بنسبة 25% من مجتمع الدراسة، وتم توزيع استبانة الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً لاستخدام نظم المعلومات الإدارية على التخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة وكذلك هناك فروق تُعزى للمحافظة، وكذلك توجد فروق في استخدام نظم المعلومات الإدارية تعزى لحجم الدائرة.

**وأجرى (المجالي، 2009) دراسة**

1. أن تصورات العاملين في وحدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخصائص تكنولوجيا المعلومات ذات مستوى مرتفع، وأن تصورات العاملين لأبعاد فاعلية الاتصال الإداري ذات مستوى مرتفع أيضاً.

2. وجود أثر لأبعاد خصائص تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الاتصال الإداري، وأن أبعاد خصائص تكنولوجيا المعلومات تفسر ما مقداره (48.7%) من التباين في فاعلية الاتصال الإداري.

**أما دراسة (السعدي، 2010) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المدققين في الشركات الصناعية، وتكونت عينة الدراسة من المدققين الذين يعملون في الشركات الصناعية وعددهم (50) مدققاً وقد تم توزيع استبانة عليهم لمعرفة آرائهم حول استخدام الحاسوب في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة وتبين هناك أثر لمتغير التخطيط والتنفيذ بدرجة متوسطة وعدم وجود أثر لمتغير الرقابة.

**وقام (الظفيري، 2010) بدراسة: أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على**

**أثر جودة خدمات الحكومة الالكترونية**  
 في أجهزة الخدمة المدنية على درجه رضا متلقي الخدمة، وهدفت إلى التعرف على جودة خدمات الحكومة الالكترونية المقدمة في أجهزة الخدمة المدنية بأبعادها (الاعتمادية وقوة الاستجابة والثقة والأمان وتوفير الكلفة المادية وتوفير الوقت وتوفير الجهد والشفافية) وأثرها على رضا متلقي الخدمة من أجهزة الخدمة المدنية المركزية الأردنية (الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية) التي تقدم الخدمات الالكترونية للمواطنين ودرجة رضاهم عنها. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات الالكترونية المقدمة في أجهزة الخدمة المدنية قد جاء مرتفعاً، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن المواطن متلقي الخدمة قد شعرَ بالتحسين على نوعية الخدمات التي تدعم وتسهل المعاملات والخدمات الالكترونية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة بالاشتراك مع القطاع الخاص في نشر الثقافة الالكترونية في المجتمع الأردني. وأوصت الدراسة بأهمية التوسع في تقديم الخدمات الالكترونية لتشمل القطاعات العامة المختلفة والعمل على تسويق الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية إعلامياً ونشر الثقافة الالكترونية في المجتمع الأردني.

**وأجرى (بخجي، 2008) دراسة 'صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية تطوير الأداء، حيث عمد الباحث في دراسته إلى تبين علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنمية وتطوير الأداء في المؤسسات، وقد توصل إلى أن تكنولوجيا المعلومات تُعدُّ قاسماً مشتركاً في أغلب المؤسسات، فالتكنولوجيا لها العديد من المميزات التي تتمتع بها على رأسها تقليل نسبة التدخل البشري في العمليات المتكررة، وتحسين صورة مخرجات وأداء المؤسسات، وتسريع عمليات تبادل المعلومات عبر الشبكات. ويحدث تطبيق تكنولوجيا المعلومات تغيرات أساسية في الإدارة، ويساعد بشكل خاص في اتخاذ القرار المناسب والسريع المبني على الحقائق والمعلومات، كما يُحدث تحولاً تدريجياً من الإدارة المكتبية التقليدية إلى الإدارة الالكترونية.**

#### **ب. الدراسات باللغة الإنجليزية:**

##### **دراسة أجراها (Ryker& Nath,**

**"User Satisfaction Determinants: The Role Of Hardware and Procedural Component" (محددات رضا المستخدم عن نظام المعلومات)،** هدفت هذه الدراسة للتعرف على رضا

التعرف على الرضا الكلي للمستخدم يتطلب ذلك معرفة رضا المستخدم على كل مكون من مكونات الحاسوب دون إهمال أي منها وبخاصة المكونات المادية (Hardware).

دراسة قام بها (Alavi & Wheeler,

"Using IT to Reengineer Business Education: An Exploratory Investigation of Collaborative Telelearning" (2010)  
(استخدام تكنولوجيا المعلومات لإعادة هندسة أعمال التعليم: بحث استكشافي للتعليم التعاوني عن بُعد).

جاءت هذه الدراسة للبحث في فاعلية التكنولوجيا الجديدة (المؤتمرات عن بُعد) في دعم التعليم التعاوني عن بُعد في جامعة جورج واشنطن. ووجدت الدراسة إن بيئات التعليم الثلاث فاعلة بشكل متساوٍ فيما يتعلق باكتساب المعرفة، ولكن مهارات التفكير الحاسمة العالية وجدت في بيئة التعليم عن بُعد. وإن المواضيع في بيئات التعليم الثلاث كانت مرضية بشكل متساوٍ فيما يتعلق بالعمليات والنتائج.

وبالنتيجة فإن الطلبة الذين يستخدمون المؤتمرات عن بُعد كانوا أكثر التزاماً وجذباً لمجموعاتهم من الطلبة المحليين الذين

المستخدم عن نظام المعلومات المحوسب، وذلك من خلال التعرف على رضاه عن خمسة عناصر هي: البرمجيات، المكونات المادية، البيانات، والأفراد، والإجراءات وقد ركزت الدراسة على رضا المستخدم عن المكونات المادية (Hardware)، وعلى إجراءات (procedural) التشغيل لنظام المعلومات، وقامت الدراسة بأخذ عينة من المستخدمين بلغت (232) مفردة من مستخدمي أنظمة المعلومات في عدد من الشركات، وتم تحليل البيانات باستخدام المقاييس الإحصائية (الانحدار، والارتباط Regression, Correlation)، وتوصلت الدراسة إلى أن رضا المستخدم عن الأجهزة وإجراءات التشغيل والأفراد العاملين في قسم صيانة نظام المعلومات يعمل على زيادة الرضا الكلي للمستخدمين عن نظام المعلومات، كما وجدت الدراسة ضرورة توفر دليل للمستخدم يوضح استخدام نظام المعلومات، وبخاصة إذا زود هذا الدليل بأمثلة عملية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة معرفة المستخدم بالمكونات المادية للحاسب (Hardware) وذلك حتى يتمكن من التعرف على متطلبات تشغيل البرمجيات من ذاكرة مناسبة، ووحدة معالجة مركزية (CPU) ملائمة، وأنه من أجل

**And Strategic Performance: The Role Of Top Team Composition"** (نظم المعلومات الإدارية والأداء الاستراتيجي: دور تركيبة الفريق الأعلى). لقد هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور فريق الإدارة العليا في العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والأداء الاستراتيجي. وقد استخدمت في هذه الدراسة بيانات مسحية جمعت من 92 فريقاً من الإدارة العليا وهذا أدى الى تحليل التركيبات المختلفة للفريق وتفاعلها مع نظم المعلومات الإدارية المتطورة، وأن هذا التفاعل يؤثر على الأداء الاستراتيجي والذي تركز على تقليل التكلفة وزيادة المرونة. وقد بينت نتائج الدراسة كيفية تأثير نظم المعلومات الإدارية على الأداء الاستراتيجي (بالتركيز على المرونة)، حيث كان التأثير معتدلاً من خلال تنوع فرق الإدارة العليا.

### 3. عرض النتائج:

#### 3.1 اختبار فرضيات الدراسة:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي: فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات

يعملون وجهاً لوجه.

دراسة قام بها, (Mitchell & Zmud

"The Effects of Coupling IT and Work Process Strategies in Redesign Projects", *Organization Science* (أثار ارتباط تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات عمليات الأعمال في مشاريع إعادة التصميم)، تم في هذه الدراسة استخدام البيانات المجمعة من ثلاث مجموعات من المستجيبين وهم: مديرو المشاريع، ومديرو تكنولوجيا المعلومات، ومستخدمو العملية في (43) مشروعاً لإعادة تصميم العملية في صناعة الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير نتائج البحث إلى أن أداء المشروع يتحسن بشكل كبير مع ارتباط استراتيجيات عمليات الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ العمليات الإبداعية، ويتحسن بشكل ضعيف مع ارتباط الاستراتيجيات عند تنفيذ العمليات التقليدية. ولتنسيق تكنولوجيا المعلومات المُمكنة للتغيير، فإن فريق المشروع المعاد تصميمه ينبغي أن يفهم في أي سياق يتم توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات.

أجرى (David, 2009) دراسة:

"Management Information Systems



قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح (1.314-2.160) كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح "Tolerance" لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.313-0.561) ولذلك يمكن القول إنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. ومن أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول (3) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

المستقلة "Multi-Collinearity" قام الباحث بإجراء معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor-VIF"، واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويشير الجدول (3) إلى أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول إن هذا المتغير له ارتباط عالٍ مع متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة. وكما يشير الجدول (3) الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة وقيمة معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح "Tolerance" لكل متغير، نلاحظ أن

### جدول (3)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

| المتغيرات            | التباين المسموح به<br>Tolerance | معامل تقييم التباين (VIF) | معامل الالتواء<br>Skewness |
|----------------------|---------------------------------|---------------------------|----------------------------|
| المستلزمات المادية   | 0.313                           | 1.404                     | 0.370                      |
| المستلزمات البرمجية  | 0.464                           | 2.156                     | 0.210                      |
| المستلزمات البشرية   | 0.561                           | 1.314                     | 0.266                      |
| المستلزمات التنظيمية | 0.463                           | 2.160                     | 0.337                      |



## جدول (4)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج

لاختبار فرضيات الدراسة

| المتغير التابع        | معامل التحديد $R^2$ | قيمة F المحسوبة | مستوى دلالة F |
|-----------------------|---------------------|-----------------|---------------|
| جودة الخدمة المقدمة   | 0.623               | *119.99         | 0.000         |
| الدليل المادي الملموس | 0.472               | *64.879         | 0.000         |
| الاعتمادية            | 0.512               | *76.05          | 0.000         |
| قوة الاستجابة         | 0.478               | *66.456         | 0.000         |
| الأمان والثقة         | 0.398               | *48.054         | 0.000         |
| التعاطفية             | 0.267               | *26.481         | 0.000         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

يوضح الجدول (4) صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ ، حيث إن أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات تفسر (62.3%) من التباين في بُعد (جودة الخدمة المقدمة)، وتُفسر أيضاً (47.8%) من التباين في بُعد (الدليل المادي الملموس)، وفُسرَت.

**الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات

(المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) على جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (5)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير إحصائي في جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.020، 6.369، 3.309، 6.067) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) على جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية. وعليه تقبل الفرضية البديلة.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression

#### جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة

| مستلزمات تشغيل<br>نظام المعلومات | B     | الخطأ المعياري | Beta  | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t |
|----------------------------------|-------|----------------|-------|-----------------|---------------|
| المستلزمات المادية               | 0.095 | 0.031          | 0.135 | *3.020          | 0.003         |
| المستلزمات البرمجية              | 0.191 | 0.030          | 0.261 | *6.369          | 0.000         |
| المستلزمات البشرية               | 0.080 | 0.024          | 0.121 | *3.309          | 0.001         |
| المستلزمات التنظيمية             | 0.162 | 0.027          | 0.214 | *6.067          | 0.000         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha \leq 0.01$ ).

#### جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بجودة الخدمات

المقدمة من خلال مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في<br>معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$<br>معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t* |
|-------------------------------------------------|-----------------------------|-----------------|----------------|
| المستلزمات البرمجية                             | 0.546                       | *7.572          | 0.000          |
| المستلزمات التنظيمية                            | 0.615                       | *6.873          | 0.000          |
| المستلزمات البشرية                              | 0.620                       | *4.476          | 0.000          |
| المستلزمات المادية                              | 0.623                       | *4.099          | 0.000          |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha \leq 0.01$ ).

دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (54.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (61.5%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات البشرية

لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (6) والذي يبين ترتيب

حيث فسر مع المتغيرات السابقة (62%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (62.3%) من التباين في جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع.

**الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.**

#### جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة

| مستلزمات تشغيل نظام المعلومات | B     | الخطأ المعياري | Beta  | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t |
|-------------------------------|-------|----------------|-------|-----------------|---------------|
| المستلزمات المادية            | 0.143 | 0.050          | 0.151 | *2.857          | 0.004         |
| المستلزمات البرمجية           | 0.200 | 0.043          | 0.195 | *4.681          | 0.000         |
| المستلزمات البشرية            | 0.124 | 0.045          | 0.136 | *2.750          | 0.006         |
| المستلزمات التنظيمية          | 0.185 | 0.048          | 0.187 | *3.845          | 0.000         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha \leq 0.01$ ).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (7)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (2.857، 4.681، 2.750، 3.845) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.01$ ). وما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقبول الفرضية البديلة.

متابعة

## جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي 'Stepwise Multiple Regression' للتنبؤ بالدليل المادي الملموس من خلال مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمتغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$ معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t * |
|----------------------------------------------|--------------------------|-----------------|-----------------|
| المستلزمات البرمجية                          | 0.318                    | *4.766          | 0.000           |
| المستلزمات التنظيمية                         | 0.407                    | *3.822          | 0.000           |
| المستلزمات المادية                           | 0.452                    | *2.840          | 0.005           |
| المستلزمات البشرية                           | 0.472                    | **2.469         | 0.014           |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha \leq 0.01$ )

\*\* ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (45.2%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (47.2%) من التباين في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع.

**الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.**

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (8) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (31.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (40.7%) من التباين

## جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة

| مستلزمات تشغيل نظام المعلومات | B     | الخطأ المعياري | Beta  | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t |
|-------------------------------|-------|----------------|-------|-----------------|---------------|
| المستلزمات المادية            | 0.122 | 0.042          | 0.134 | *2.913          | 0.004         |
| المستلزمات البرمجية           | 0.259 | 0.047          | 0.259 | *5.540          | 0.000         |
| المستلزمات البشرية            | 0.119 | 0.049          | 0.124 | **2.446         | 0.015         |
| المستلزمات التنظيمية          | 0.222 | 0.042          | 0.214 | *5.335          | 0.000         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

\*\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.446)، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقبول الفرضية البديلة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (9)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.335، 5.540، 2.913) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ . وأن المتغير الفرعي والمتعلق (المستلزمات البشرية) له تأثير في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة

## جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي 'Stepwise Multiple Regression' للتنبؤ  
بالاعتمادية من خلال أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمتغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$<br>معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t * |
|----------------------------------------------|-----------------------------|-----------------|-----------------|
| المستلزمات البرمجية                          | 0.378                       | *6.645          | 0.000           |
| المستلزمات التنظيمية                         | 0.453                       | *6.061          | 0.000           |
| المستلزمات المادية                           | 0.492                       | *3.250          | 0.001           |
| المستلزمات البشرية                           | 0.509                       | *2.921          | 0.004           |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

المستلزمات البرمجية (45.3%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (49.2%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (50.9%) من التباين في الاعتمادية بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (10) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى، وفسر ما مقداره (37.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير

## جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة

| مستوى دلالة t | قيمة t المحسوبة | Beta  | الخطأ المعياري | B     | مستلزمات تشغيل نظام المعلومات |
|---------------|-----------------|-------|----------------|-------|-------------------------------|
| 0.034         | *2.131          | 0.105 | 0.048          | 0.103 | المستلزمات المادية            |
| 0.000         | *6.339          | 0.272 | 0.036          | 0.109 | المستلزمات البرمجية           |
| 0.009         | *2.631          | 0.138 | 0.047          | 0.124 | المستلزمات البشرية            |
| 0.000         | *4.757          | 0.230 | 0.045          | 0.215 | المستلزمات التنظيمية          |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

قيم (t) المحسوبة (2.131) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقبول الفرضية البديلة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (11)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (6.339، 2.631، 4.757) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ . وأن المتغير الفرعي والمتعلق بـ (المستلزمات المادية) له تأثير في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت

## جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بقوة الاستجابة من خلال أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمتغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$ معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t* |
|----------------------------------------------|--------------------------|-----------------|----------------|
| المستلزمات البرمجية                          | 0.348                    | *6.493          | 0.000          |
| المستلزمات التنظيمية                         | 0.431                    | *4.905          | 0.000          |
| المستلزمات البشرية                           | 0.470                    | *2.760          | 0.006          |
| المستلزمات المادية                           | 0.478                    | **2.398         | 0.017          |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

\*\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

البرمجية (43.1%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (47%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (47.8%) من التباين في قوة الاستجابة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الأمان والثقة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في قوة الاستجابة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (12) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (34.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات



جدول (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في الأمان والثقة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة

| مستلزمات تشغيل نظام المعلومات | B     | الخطأ المعياري | Beta  | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t |
|-------------------------------|-------|----------------|-------|-----------------|---------------|
| المستلزمات المادية            | 0.065 | 0.055          | 0.066 | 1.171**         | 0.242         |
| المستلزمات البرمجية           | 0.262 | 0.047          | 0.247 | 5.561*          | 0.000         |
| المستلزمات البشرية            | 0.171 | 0.048          | 0.183 | 3.585*          | 0.000         |
| المستلزمات التنظيمية          | 0.195 | 0.053          | 0.191 | 3.679*          | 0.000         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (13)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الأمان والثقة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.561، 3.585، 3.679) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ . وأن المتغير الفرعي والمتعلق بـ (المستلزمات المادية) ليس له تأثير في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة

(1.171)، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات والمتعلقة بـ (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الأمان والثقة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بتأثير متغير (المستلزمات المادية) في الأمان والثقة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

#### جدول (14)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression"

للتنبؤ بالأمان والثقة من خلال أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمتغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$ معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة $t^*$ |
|----------------------------------------------|--------------------------|-----------------|-------------------|
| المستلزمات البرمجية                          | 0.266                    | *7.948          | 0.000             |
| المستلزمات التنظيمية                         | 0.351                    | *5.790          | 0.000             |
| المستلزمات البشرية                           | 0.391                    | *5.661          | 0.000             |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

خرج من معادلة الانحدار المدرج متغير (المستلزمات المادية).

التابع، ودخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (39.1%) من التباين في الأمان والثقة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. خرج من معادلة الانحدار المتعدد المدرج متغير (المستلزمات المادية) على اعتبار أنه متغير غير مهم إحصائياً وضعيف في تفسير التباين في المتغير التابع.

**الفرضية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في الأمان والثقة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (14) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (26.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (35.1%) من التباين في المتغير

## جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في قوة التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة

| مستلزمات تشغيل نظام المعلومات | B     | الخطأ المعياري | Beta  | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t |
|-------------------------------|-------|----------------|-------|-----------------|---------------|
| المستلزمات المادية            | 0.013 | 0.036          | 0.019 | 0.377**         | 0.706         |
| المستلزمات البرمجية           | 0.163 | 0.044          | 0.211 | 3.691*          | 0.000         |
| المستلزمات البشرية            | 0.097 | 0.046          | 0.130 | 2.090*          | 0.037         |
| المستلزمات التنظيمية          | 0.111 | 0.039          | 0.139 | 2.825*          | 0.005         |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (15)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات التنظيمية) هي أكثر أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات تأثيراً في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (6.691، 2.825) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ . وأن المتغير الفرعي والمتعلق بـ (المستلزمات البشرية) له تأثير في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (2.090)، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ . وأن المتغير

الفرعي والمتعلق بـ (المستلزمات المادية) ليس له تأثير في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.377)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ . ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لأبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات فيما يتعلق بـ (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بتأثير متغير (المستلزمات المادية) في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة.

## جدول (16)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي 'Stepwise Multiple Regression' للتنبؤ  
بالتعاطفية من خلال أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات كمتغيرات مستقلة

| ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة $R^2$<br>معامل التحديد | قيمة t المحسوبة | مستوى دلالة t * |
|----------------------------------------------|-----------------------------|-----------------|-----------------|
| المستلزمات البرمجية                          | 0.206                       | *4.182          | 0.000           |
| المستلزمات التنظيمية                         | 0.240                       | *3.468          | 0.001           |
| المستلزمات البشرية                           | 0.264                       | *2.756          | 0.006           |

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha \leq 0.01)$ .

خرج من معادلة الانحدار المتدرج متغير (المستلزمات المادية).

أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (26.4%) من التباين في التعاطفية بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. خرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير (المستلزمات المادية) على اعتبار أنه متغير غير مهم إحصائياً وضعيف في تفسير التباين في المتغير التابع.

## 4. مناقشة النتائج والتوصيات:

## 4.1 مناقشة النتائج:

1. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات بأبعادها (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) في التعاطفية بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، كما يتضح من الجدول (16) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فإن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى، وفُسر ما مقداره (20.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (24%) من التباين في المتغير التابع، ودخل

عليها متخذ القرار من المصادر الخارجية وتلك التي يحصل عليها من المصادر الداخلية، وأنها تزود المنظمة بالأساليب التي تمكنها من رسم الخطط اللازمة لتعزيز أساليب الاتصال الإداري فيها لتحقيق الأهداف الرئيسية والثانوية عن طريق استخدام الموارد البشرية والمعلومات. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (التمياط، 2007) ودراسة (اليوسف، 2010) ودراسة (العنزي، 2007) ودراسة (البحيصي، 2006) ودراسة (المجالي، 2009). وتتفق كذلك مع دراسة (رايس، 2009)، وتتفق أيضا مع دراسة (بختي، 2008) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين تكنولوجيا المعلومات وبيئة العمل الداخلية.

2. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسّر ما مقداره (31.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (40.7%) من التباين في المتغير

وفسّر ما مقداره (54.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (61.5%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (62%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (62.3%) من التباين في جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. وتفسر هذه النتيجة على أن توافر أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في شركة الاتصالات الأردنية سوف يحسن من جودة الخدمات، ويساعد استخدام نظم المعلومات الحديثة تسهيل الإجراءات الإدارية، ويزيد الكفاءة لدى العاملين فيها، ويحسن المخرجات، ويوفر الوقت والمال. وذلك من خلال توفر التجهيزات والمعدات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم، وتوفر أخصائيين، والبنية المعلوماتية اللازمة، وتوفر المعدات والتجهيزات اللازمة من موارد بشرية مؤهلة، وخطط إستراتيجية واضحة، وقاعدة بيانات واسعة ومهيئة تُسهم في تحسين جودة الخدمات. وأن تكامل هذه النظم يهدف إلى فهم أعمق وتفسير أدق للمعلومات الإدارية، حيث تضمن التكامل وتزيل التناقض بين المعلومات التي يحصل

التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (45.2%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (47.2%) من التباين في الدليل المادي الملموس بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. وقد يعود ذلك إلى الأسلوب الإداري المتميز في شركة الاتصالات الأردنية خصوصاً أن هذه الشركة تعمل على تطبيق مفاهيم إدارية عصرية وحديثة، كما تعكس هذه النتيجة الاهتمام في الشركة بنوعية الخدمة المقدمة للمستهلكين كونها تقدم خدمة تشكل عصب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمع الأردني. وكذلك اهتمام الشركة بجودة الخدمة المقدمة للمستهلكين، لارتباطها المباشر بمتطلبات الحياة الأساسية في المجتمع، وأن أي تذبذب في جودة الخدمة المقدمة سينعكس سلباً على كافة قطاعات المجتمع، إلا أن الشركة لم تحرز التقدم المتوقع منها في السيطرة على سجلات دقيقة وموثقة للعملاء، والتوقيات والمعلومات المقدمة للعملاء، لذا يتطلب ذلك جهداً جماعياً قوياً، ومستمرّاً من قبل الشركة للسيطرة على هذه المشكلات من وجهة نظر العملاء. فبالرغم من الجهود المضنية التي قدمتها إدارة شركة الاتصالات الأردنية

للهواتف الثابتة في مجال الجودة، باعتبارها الحل الأمثل للنهوض بالشركة، إلا أنها طبقت العديد من برامج الجودة، وإقامة العديد من المؤتمرات السنوية الخاصة بالجودة، للاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال، إلا أنها لم تحقق المستوى المتوقع في الاستفادة من الجودة على النحو المطلوب، وفي الوقت المناسب لتلبية طلبات العملاء. واهتمام إدارة شركة الاتصالات الأردنية بغرس الثقة في نفوس العملاء كأحد متطلبات الجودة، إذ سعت إلى سلسلة إجراءات لتطوير وتحسين إجراءات العمل باستمرار ليعتبر العملاء بالثقة والأمان، إلا أن مرحلة التأكد من فاعلية وكفاءة إجراءات العمل الجديدة، لم تسر على النحو المتوقع، والذي قد يعود إلى درجة مقاومة العاملين، أو عدم اقتناعهم بهذه الإجراءات بالشكل الذي يحقق رغبات العملاء واستفساراتهم. ولعل اهتمام الشركة بتوقعات وحاجات ورغبات الزبائن وفقاً لرؤيتها العامة، دون إسناد ذلك إلى بيانات يتم جمعها من الزبائن أنفسهم، قد ينعكس على إدارة الجودة، ومدى واقعية برامجها في تحقيق توقعات وحاجات ورغبات الزبائن. مما ينعكس على واقعية وموضوعية تقييم برامج الجودة، خصوصاً في ظل تدني مشاركة العاملين بسبب تطبيق نظام محوسب للتعامل

مع العملاء، وتوافق معايير التقييم وواقع تطبيق برامج الجودة بالشركة، والتي لا بد أن تتسم بالمرونة في التعامل مع معطيات الواقع بما يحقق التطبيق الأمثل لبرامج الجودة من وجهة نظر العملاء.

3. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات المادية، والمستلزمات البرمجية، والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الاعتمادية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسّر ما مقداره (37.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (45.3%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (49.2%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (50.9%) من التباين في الاعتمادية بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. ويمكن تفسير ذلك بأن الأجهزة المستخدمة والتي تتصف بالحدثة وبسهولة الاستخدام وسهولة تعلم استخدامها، تؤدي إلى سرعة قبولها وتبنيها من قبل العاملين،

وبالتالي فإن استخدامهم لها يساعدهم في تأدية واجباتهم الوظيفية بكفاءة وفاعلية، كما أن ملائمة البرمجيات المستخدمة وحدثتها، تعمل على تلبية احتياجات المستخدم من المعلومات التي تتصف بالدقة والشمولية وتأتي في الوقت المناسب، والتي يكون لها تأثير في جودة الخدمات المقدمة.

4. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية، والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في قوة الاستجابة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (34.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (43.1%) من التباين في المتغير التابع، ودخل ثالثاً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (47%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات المادية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (47.8%) من التباين في قوة الاستجابة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. ويعزى السبب في ذلك إلى أن المعلومات اللازمة

للعاملين لأداء مهامهم تتصف بالدقة والمصدقية مما يتيح الفرصة للنمو والتطور، وتسهيل طرق وأساليب العمل، بما يكفل الاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد والعاملين بالمنظمة من أجل تحقيق مصلحة المنظمة والفرد معاً.

5. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في الأمان والثقة بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (26.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (35.1%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة (39.1%) من التباين في الأمان والثقة بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الأجهزة المستخدمة والتي تتصف بالحدثة ويسهولة الاستخدام، تؤدي إلى سرعة قبولها وتبنيها من قبل العاملين، وبالتالي فإن استخدامهم لها يساعدهم في تأدية واجباتهم الوظيفية بكفاءة وفاعلية،

والتي يكون لها تأثير في إنجاز المهام والوظائف وبالتالي تؤدي إلى تحسين الأداء.

6. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية (المستلزمات البرمجية، والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) لها تأثير في التعاطفية بوصفها بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وأن متغير المستلزمات البرمجية قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (20.6%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير المستلزمات التنظيمية حيث فسر مع متغير المستلزمات البرمجية (24%) من التباين في المتغير التابع، دخل أخيراً متغير المستلزمات البشرية حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (26.4%) من التباين في التعاطفية بوصفه بُعداً من أبعاد جودة الخدمات المقدمة كمتغير تابع. خرج من معادلة الانحدار المتعدد المتدرج متغير (المستلزمات المادية) على اعتبار أنه متغير غير مهم إحصائياً وضعيف في تفسير التباين في المتغير التابع. وهذه التصورات الإيجابية حول أهمية حداثة الأجهزة المستخدمة تبرز في تعلم المعرفة والأساليب المتطورة لأداء العمل وذلك لإحداث تغيرات في سلوك العاملين وعاداتهم ومعرفتهم ومهاراتهم اللازمة في أدائهم لعملهم من أجل الوصول إلى أهدافهم



المعالم من خلال عقد الدورات التدريبية  
وورَش العمل.

#### قائمة المراجع:

#### أ. المراجع باللغة العربية:

1. الأحدي، حنان (2006). محددات جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية، دراسة نوعية. دورية الإدارة العامة، 46 (3): ص ص 505-543.
2. البحيصي، عصام (2006). تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال- دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 4 (1): ص ص 155-177.
3. بجتي، إبراهيم (2008). صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية تطوير الأداء. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 6 (2): ص ص 96-121.
4. السعدي، إبراهيم خليل (2010). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة الإدارة العامة، 50 (1): ص ص 53-83.

وأهداف المنظمة التي يعملون بها على السواء.

#### 4.2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي:

1. العمل على تعزيز أبعاد مستلزمات تشغيل نظام المعلومات وجودة الخدمة في شركة الاتصالات الأردنية، من خلال إيجاد قاعدة بيانات ونظم للمعلومات، قادرة على تزويد إدارتها بما تحتاجه من معلومات كمية ونوعية في الوقت المناسب والشكل المناسب، وعلى جميع المستويات الإدارية فيها، وتأهيل وتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية، ورفدها بالكفاءات المؤهلة والمدرّبة التي تحتاجها لزيادة كفاءة وفعالية تلك النظم من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في هذا المجال.
2. ضرورة ربط كافة فروع الشركة المنتشرة في المملكة بشبكة معلومات حديثة تتيح لمختلف الفروع المحافظة على خصوصيتها، وتمكنها من تقديم خدماتها للعملاء والموردين بسهولة ويسر.
3. أن يتوفر لدى إدارة شركة الاتصالات الأردنية مستوى من الالتزام، يتجسد في تعزيز ثقافة الجودة لدى العاملين، وتطوير مهاراتهم وتوفير رؤية استراتيجية واضحة

5. الظفيري، نواف (2010). أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على العاملين والموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.
6. العلاق، بشير عباس (2001). قياس جودة الخدمات من وجهة نظر المستفيدين كمؤشر فعال على الأداء الناجح للقيادة الإدارية في المنظمات الخدمية، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 182.
7. العنزي، فهد مشهور (2007). اتجاهات العملاء والعاملين في شركة الاتصالات السعودية نحو جودة الخدمة المدركة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.
8. المجالي، رائد (2009). أثر جودة خدمات الحكومة الالكترونية في أجهزة الخدمة المدنية على رضا متلقي الخدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم
- الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.
9. معلا، ناجي، والطائي، حميد (2003). تقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية التي تقدمها الفنادق العاملة في الأردن: دراسة ميدانية تحليلية. دراسات العلوم الإدارية، 30 (1): ص ص 128-143.
10. الوليد، بشار، نظام المعلومات الإدارية، الأردن، عمان: دار الراجعية للنشر والتوزيع، 2009.
11. اليوسف، ندى كريم (2010). مدى توافر خصائص تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فاعلية الاتصالات الإدارية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

#### ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Alavi, Maryam, Wheeler, Bradley C., (2010). Using IT to Reengineer Business Education: An Exploratory Investigation of Collaborative Telelearning. MIS Quarterly, Vol. 19 (3): PP. 293-312.
2. Al-Marri, Khalid, Abdel Moneim, M., Baheeg, Ahmed, Zairi, (2007). Excellence in service: an empirical

8. Kettinger W. J., Lee, C. C., (1994). Perceived service quality and user satisfaction with the information services function. *Decision Sciences*, Vol. 25 (6): PP. 737-766.
9. Landrum, H., Prybutok, V. R. (2004). A service quality and success model for the information service industry. *European Journal of Operational Research*, Vol. 156 (2): P. 628. □
10. Landrum, H., Prybutok, V.R., Kappelman, L.A., Zhang, X., (2008). SERVCESS: A parsimonious instrument to measure service quality and information system success. *The Quality Management Journal*, Vol. 15 (3): PP. 17-25.
11. Mitchell, Victoria, L., Zmud, Robert W., (2009). The Effects of Coupling IT and Work Process Strategies in Redesign Projects, *Organization Science. A Journal of the Institute of Management Sciences*, Vol.10 (4): PP. 424-438.
12. Newkirk, Henry, Albert, Lederer, Alice, Johnson, (2008). The Impact of Business and IT Change on Strategic Information Systems Alignment. *The Northeast Region Decision Sciences Institute (NEDSI)*, Vol. 6 (1): PP. 469– 474.
- study of the UAE banking sector. *International Journal of Quality & Reliability Management*, Vol. 24 (2): PP. 164 – 176.
3. David, Naranjo-Gil, (2009). Management Information Systems and Strategic Performance: The Role Of Top Team Composition. *International Journal of Information Management*, Vol. 29 (2): PP. 104-110.
4. Donnelly, Mike, (1995). Measuring service quality in local government: the SERVQUAL approach, *International journal of public sector management*, Vol. 8 (7): P.17.
5. Eagle, Lynne, Brennan, Ross, (2007). Are students customers? TQM and marketing perspectives, *Quality Assurance in Education*, Vol. 15 (1): PP. 44 – 60.
6. Hernon, F., (1999). Service quality and customer satisfaction: An Assessment and future Directions. *Journal of Academic librarianship*, Vol. 25 (1): PP.11- 23.
7. Jiang, J. J., Klein, G., Carr, C. L., (2002). Measuring information system service quality: SERVQUAL from the other side. *MIS Quarterly*, Vol. 26 (2): PP. 145-166.

13. Ryker, Randy, Nath, Ravinder, (2010). User Satisfaction Determinants: The Role Of Hardware and Procedural Components. Journal Of Computer Information System , Vol. 38 (2): PP. 44 -48.
14. Santos, J., (2003). E-service quality: a model of virtual service quality dimensions. Management Service Quality, Vol. 13 (3): PP. 33-46.
15. Shomsul, Baharin, (2001). The role of the private sector in higher education-A submission from the Malaysian Association of Private Colleges. In Strategic planning for private higher education for the period 2001–2010. Higher Education Seminar, MAPCO.
16. Vouzas F., Psychogios, A.G., (2007). Assessing managers' awareness of TQM. The TQM Magazine, Vol. 19 (1): PP.146-168.
17. Wisniewski, Mik, Donnelly, Mike, (1996). Measuring Service Quality in the public sector: The potential for servqual. Total quality management, Vol. 7 (4): PP.357-366.

## بسم الله الرحمن الرحيم

أختي الموظفة الفاضلة:

أخي الموظف الفاضل:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مستلزمات تشغيل نظام المعلومات في جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات الأردنية، أرجو التلطف بتعبئة فقرات هذه الاستبانة، علماً بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي، وذلك بوضع إشارة (X) في المربع الذي يتوافق مع إجابتك.

## شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثان

د. أياد طه الرواشده

د. مؤيد عبدالرزاق الفواعير

## القسم الأول: معلومات شخصية

أولاً: ضع إشارة (X) حول الإجابة المناسبة:

أولاً: المستوى الوظيفي

مدير ☐مساعد مدير ☐رئيس قسم ☐رئيس شعبة ☐موظف ☐

ثانياً: مدة الخدمة

5 سنوات فأقل ☐من 6 – 10 سنوات ☐من 11 – 15 سنة ☐16 سنة أو أكثر ☐

ثالثاً: المستوى العلمي

الثانوية العامة فما دون ☐دبلوم كلية مجتمع ☐بكالوريوس ☐دراسات عليا ☐

رابعاً: العمر

25 سنة فأقل ☐26 – 35 سنة ☐36 – 46 سنة ☐أكثر من 47 سنة ☐

خامساً: الجنس

ذكر ☐أنثى ☐

القسم الثاني: يرجى قراءة كل فقرة من هذه الفقرات ووضع إشارة (x) عند البديل الذي يعكس رأيك.

| الفقرة                                                                                 | تتطبق دائماً | تتطبق غالباً | تتطبق أحياناً | تتطبق نادراً | لا تتطبق إطلاقاً |
|----------------------------------------------------------------------------------------|--------------|--------------|---------------|--------------|------------------|
| <b>المستلزمات المادية</b>                                                              |              |              |               |              |                  |
| 1 تتوفر أجهزة الحاسب الملائمة لإنجاز العمل المطلوب                                     |              |              |               |              |                  |
| 2 يوفر النظام مساحات كافية لعملية تخزين المعلومات                                      |              |              |               |              |                  |
| 3 تتناسب سرعة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه                                      |              |              |               |              |                  |
| 4 تتناسب الشبكة المتوفرة مع احتياجات العمل في الشركة                                   |              |              |               |              |                  |
| 5 تمتاز الشبكة المستخدمة في الشركة بسرعة الاتصال                                       |              |              |               |              |                  |
| <b>المستلزمات البرمجية</b>                                                             |              |              |               |              |                  |
| 6 تتناسب البرمجيات المستخدمة مع متطلبات العمل في الشركة                                |              |              |               |              |                  |
| 7 يتم تحديث البرمجيات بما يتناسب مع حاجة العمل في الشركة                               |              |              |               |              |                  |
| 8 تتوافق البرمجيات المستخدمة مع الأجهزة التي يتم استخدامها في الشركة                   |              |              |               |              |                  |
| 9 البرمجيات المتوفرة تغطي كافة النشاطات التي تقوم بها الشركة                           |              |              |               |              |                  |
| 10 يتوفر لي جميع التعليمات اللازمة لتشغيل البرامج التي احتاجها في أداء عملي            |              |              |               |              |                  |
| <b>المستلزمات البشرية</b>                                                              |              |              |               |              |                  |
| 11 يجب القسم الفني المختص بنظام المعلومات المحوسب بسرعة على استفساراتي                 |              |              |               |              |                  |
| 12 يعالج القسم المختص بالنظام المشاكل التي تواجهني في استخدام الشبكة أو النظام         |              |              |               |              |                  |
| 13 يتم الاتصال مع القسم المسؤول عن نظام المعلومات بصورة مباشرة                         |              |              |               |              |                  |
| 14 أتمتع بعلاقات جيدة مع العاملين بالقسم المسؤول عن نظام المعلومات                     |              |              |               |              |                  |
| 15 يتفهم العاملون في القسم المختص بنظام المعلومات احتياجاتي المختلفة من نظام المعلومات |              |              |               |              |                  |

| المستلزمات التنظيمية         |                                                                                |  |  |  |  |
|------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| 16                           | يمكن الحصول على المعلومات المتوفرة لدى الإدارة العليا بسهولة                   |  |  |  |  |
| 17                           | يستطيع أي مستوى تنظيمي الحصول على المعلومات التي يحصل عليها أي مستوى آخر       |  |  |  |  |
| 18                           | تقدم الإدارة العليا الدعم المالي اللازم لاستخدام نظام المعلومات المحوسب        |  |  |  |  |
| 19                           | تتابع الإدارة العليا سير العمل القائم على استخدام نظام المعلومات المحوسب       |  |  |  |  |
| 20                           | توفر الإدارة العليا المتطلبات اللازمة لتحسين استخدام نظام المعلومات المحوسب    |  |  |  |  |
| <b>الدليل المادي الملموس</b> |                                                                                |  |  |  |  |
| 21                           | تتوفر لدى الشركة معدات وأجهزة تقنية حديثة                                      |  |  |  |  |
| 22                           | تتوفر لدى الشركة مرافق مادية وتسهيلات ملائمة                                   |  |  |  |  |
| 23                           | يبدو العاملون في الشركة على درجة عالية من حسن المظهر                           |  |  |  |  |
| 24                           | يتلاءم المظهر العام للشركة مع طبيعة الخدمات المقدمة للعملاء                    |  |  |  |  |
| 25                           | تخضع المعدات المستخدمة في الشركة لصيانة دورية                                  |  |  |  |  |
| <b>الاعتمادية</b>            |                                                                                |  |  |  |  |
| 26                           | تفي إدارة الشركة بالوعود التي تقطعها على نفسها تجاه العملاء قدر تعلق الأمر بها |  |  |  |  |
| 27                           | تبدي الشركة اهتماماً مخلصاً بمشاكل العملاء وتعمل على إيجاد الحلول لها          |  |  |  |  |
| 28                           | تحرص الشركة على تقديم الخدمة بالشكل الصحيح في المقام الأول                     |  |  |  |  |
| 29                           | تلتزم الشركة بالتوقيتات المحددة لتقديم خدماتها إلى العملاء                     |  |  |  |  |
| 30                           | تحتفظ الشركة بسجلات دقيقة وموثقة                                               |  |  |  |  |
| <b>قوة الاستجابة</b>         |                                                                                |  |  |  |  |
| 31                           | يخبر العاملون في الشركة عملاءهم بالضبط بكيفية تنفيذ الخدمة                     |  |  |  |  |

|    |                                                                                |  |  |  |  |
|----|--------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| 32 | إن العاملين في الشركة على استعداد لتلبية طلبات العملاء فوراً                   |  |  |  |  |
| 33 | إن العاملين في الشركة يرغبون دوماً بتقديم المساعدة للعملاء                     |  |  |  |  |
| 34 | الشركة دائماً مشغولة لتقديم المعلومات المطلوبة منها للعملاء                    |  |  |  |  |
|    | <b>الأمان والثقة</b>                                                           |  |  |  |  |
| 35 | يغرس سلوك العاملين في الشركة الثقة في نفوس العملاء                             |  |  |  |  |
| 36 | إنك تشعر بالأمان عند تعاملك مع العاملين في الشركة                              |  |  |  |  |
| 37 | يتسم سلوك العاملين في الشركة باللباقة في تعاملهم مع العملاء                    |  |  |  |  |
| 38 | يملك العاملون في الشركة المعرفة الكافية للإجابة على أسئلة العملاء واستفساراتهم |  |  |  |  |
| 39 | يملك العاملون في الشركة المهارات لأداء وظائفهم بشكل جيد                        |  |  |  |  |
|    | <b>التعاطفية</b>                                                               |  |  |  |  |
| 40 | تولي الشركة الاهتمام المناسب لكل عميل                                          |  |  |  |  |
| 41 | تضع الشركة المصلحة العليا للعميل في صلب اهتماماتها                             |  |  |  |  |
| 42 | تتفهم الشركة وتدعم حاجات محددة للعاملين للقيام بمهامهم بشكل أفضل               |  |  |  |  |
| 43 | ساعات العمل في الشركة ملائمة وعلى مدار الساعة                                  |  |  |  |  |



## معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية

د. فايز جمعة النجار\*

تاريخ وصول البحث: 2012/10/20م تاريخ قبول البحث: 2013/3/18م

### ملخص

لقد حاول الباحث التعرف إلى أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، والتعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية للمعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس ونوع الجامعة). وقد شكلت عينة الدراسة (8) جامعات تمثل (26%) من مجتمع الدراسة والبالغ (30) جامعة أردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

لقد تبين أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي تشكل أكبر عائق أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية وبمتوسط حسابي بلغ (3.84)، ثم جاء بعد ذلك في المرتبة الثانية مدى توفر المجالات العلمية وبمتوسط حسابي بلغ (3.80)، وجاء في المرتبة الثالثة ضعف الدعم المادي للباحث في الجامعات وبمتوسط حسابي بلغ (3.76)، كما ورد في المرتبة الرابعة من المعوقات التناقض في تعليمات التعليم العالي وبمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وجاء في المرتبة الأخيرة البيئة الجامعية وبمتوسط حسابي بلغ (3.49). كما تبين وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين الذكور والإناث في النظر إلى عوامل البيئة الجامعية، والموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات كعوائق أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وتميل جميعها لصالح الإناث. وأخيراً تبين وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة والحكومية في النظر إلى الدعم المادي للباحث في الجامعات، والتناقض في تعليمات التعليم العالي كعوائق أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وتميل جميعها لصالح العاملين في الجامعات الخاصة. وأخيراً قدمت الدراسة عدداً من التوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي، معوقات البحث العلمي، الجامعات الأردنية.

\* أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

### Abstract

The researcher tried to identify the main constraints that impede the development of scientific research in Jordanian universities, and to identify significant differences of the constraints that impede the development of scientific research at their universities, according to the same variables. The study sample represented (8) universities out of (30) universities, forming (26%) of the population studied in Jordan

It turns out that the budgets allotted for scientific research are the greatest constraint to the development of scientific research at Jordanian universities, with an average of (3.84); then came in the second rank the availability of scientific journals, with an average of (3.80); and then came in the third rank the weakness of the financial support to the researchers at universities with an average of (3.76). The fourth constraint is the contradiction in the regulations of higher education with an average of (3.66); and the last is the university environment variable with an average of (3.49).

As it turns out that there is a statistically significant difference at the significance level of ( $P \leq 0.05$ ) between males and females in university environment in how they look at the factors of the university environment and budgets as barriers to the development of scientific research at Jordanian universities, and tends all to be in favor of females..

Finally, the results show a statistically significant difference at the significance level of ( $P \leq 0.05$ ) among faculty members of the private and public universities in viewing material support for the researcher in universities, and the contradiction in the regulations of higher education as barriers to the development of scientific research at Jordanian universities, and tend all to be in favor of workers in private universities. Finally, the study concluded with a number of recommendations.

Key Terms: Scientific research, Obstacles to scientific research, Jordanian Universities.

## 1. المقدمة:

يلعب البحث العلمي دوراً محورياً في تقدم الدول عموماً والشركات خصوصاً، إذ من خلاله يمكن للدول أن تعمل على قيادة التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لأنه يعمل على دراسة المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمعات لإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث أدركت العديد من الدول الحديثة والمتقدمة بأن بقاءها وتقدمها وتطورها يعتمد على مدى تقدم البحث العلمي فيها، فأعطت البحث العلمي الأهمية المناسبة ووفرت له عوامل النجاح المختلفة بما يخدم تلك المجتمعات، ومن ثم ارتكزت على نتائجه عندما تكون قابلة للتطبيق.

واعتماداً على ما سبق لا بد أن نؤكد بأن الجامعات عموماً هي البيئة المناسبة لإجراء تلك البحوث، فما هي العوامل التي تقف حائلاً أمام الجامعات الأردنية لكي تقوم بدورها الريادي في البحث العلمي لتسهم في تقدم المجتمع وتطويرة.

## 2. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية البحث العلمي، خاصة مع التطور التكنولوجي العالمي المتسارع في شتى المجالات وخصوصاً في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا، وظهور

الاتجاهات البحثية الجماعية والتي يشترك بها عادة عدة مختصين وعدة جامعات ومن عدة دول أحياناً لتتصدى للعديد من المشكلات العلمية والتكنولوجية التي تواجهها تلك المجتمعات، فأين الجامعات الأردنية من هذه التطورات العالمية؟

## 3. أهداف الدراسة:

لقد هدفت الدراسة التعرف إلى أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية من حيث البيئة الجامعية، الموازنات المخصصة للبحث العلمي، الدعم المادي المقدم للباحث، التناقض في تعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية، ومدى توفر المجالات العلمية المعتمدة للنشر.

## 4. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تواضع البحث العلمي ومدى قدرته على معالجة المشكلات المختلفة التي يعاني منها المجتمع عموماً والاقتصاد خصوصاً.

## 5. أسئلة الدراسة:

وقد تمثلت في السؤال الرئيس التالي: ما هي أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية؟

## 6. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد فروق

## 8. الإطار النظري للدراسة.

### 1.8. البحث العلمي.

#### 1.1.8. مفهوم البحث العلمي.

يمثل البحث طريقة منظمة أو فحصاً استفسارياً منظماً لاكتشاف حقائق جديدة، أو التثبت والتحقق من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط بينها أو القوانين التي تحكمها بما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية (غرايه وآخرون، 2008، 11؛ الرشيد، 2000، 19). إنه شيء يباشره الأفراد بنظام لإيجاد مخرجات بطريقة منطقية لزيادة المعرفة. إنه طريقة منظمة لإيجاد تفسيرات لظواهر اجتماعية، أو توضيح حقائق لم تفهم بصورة واقعية (Young & Schmid, 1966, 30).

#### 2.1.8. أنواع البحث العلمي.

أ. يقسم البحث حسب طبيعة البحث إلى:  
(النجار، 2010، 50)

1. البحث النظري أو الأساسي: هو البحث الذي يقوم به الباحث لإشباع حاجته من المعرفة وتوسيعها، وتوضيح غموض في ظاهرة ما، دون النظر إلى مدى تطبيق نتائجه في الميدان، ويكون الدافع لهذا النوع من البحث السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة الوصول إلى معارف جديدة.
2. البحث التطبيقي هو البحث الذي

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس، نوع الجامعة).

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1.6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً للجنس.

2.6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً لنوع الجامعة (حكومية وخاصة).

## 7. التعريفات الإجرائية.

البيئة الجامعية: التعليمات والقوانين الداخلية التي تصدرها الجامعات، والتسهيلات المختلفة الداعمة للبحث العلمي المتوفرة في الجامعة.

تعليمات التعليم العالي: التعليمات والقوانين التي تصدرها وزارة التعليم العالي الأردنية.

الجامعات الأردنية: الجامعات الأردنية بغض النظر عن ملكيتها (حكومية أو خاصة) وتخضع لتعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية.

يمكن من خلالها أن نصل إلى شرح الأسباب بين المتغيرات للوصول إلى السبب والأثر (Saunders et al., 2007, 134). وعموماً يمكن تقسيم البحوث الإيضاحية من حيث السببية إلى البحوث الارتباطية والتي تحاول اكتشاف عدة عوامل مرتبطة بمشكلة البحث، والبحوث السببية والتي يتم إجراؤها عندما يكون حاجة إلى إيجاد علاقة (سبباً ونتيجة) عن طريق إجراء مقارنات بين الظواهر المختلفة (Sekaran, 2003, 126).

### 3.1.8. البحث العلمي في الأردن مقارنة بالعالم (البطيخي، 2009).

توزع دول العالم وفق مستويات التقدم في البحث العلمي إلى أربع مجموعات:

1. دول تملك التقدم العلمي والتطوري والتكنولوجي (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أوروبا الغربية).
2. دول تملك عناصر التقدم العلمي والتكنولوجي وتسعى إلى تطويرها (روسيا، بعض دول أوروبا الشرقية).
3. دول تعمل على إدخال عناصر التقدم العلمي والتكنولوجي ضمن أولوياتها (الهند، جنوب شرق آسيا).
4. دول مستهلكة ومستوردة لتتاجات التقدم العلمي والتكنولوجي (العالم العربي، دول

يهدف إلى إيجاد حل لمشكلات قائمة، أو التوصل إلى علاج لموقف معين، ويعتمد على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج في دني الواقع.

ب. يمكن تقسيم البحث من حيث الغرض الذي يهدف الباحث إلى تحقيقه إلى الأنواع التالية:

1. البحث الاستكشافي Exploratory Research ، هو بحث ابتدائي يفيد في تفسير (to clarify) طبيعة المشكلة وزيادة فهمها. وتعين أهمية ظاهرة معينة في ضوء جديد (Robonson, 2002, 59)، وهو مفيد في حالة التعمق في فهم المشكلة لغرض بلورة هدف بحثي أو فرضية أكثر دقة ومشروعية.

2. البحث الوصفي Descriptive Research، يهدف البحث إلى إعطاء صورة دقيقة وقت الدراسة عن أشخاص، أحداث أو حالات حالية (Salkind, 2006, 186)، بحيث يعطي وصفاً للظاهرة التي ترغب بجمع البيانات عنها (الخرابشة، 2007، 69).

3. البحث الإيضاحي Explanatory Research، هو البحث الذي يسعى لدراسة حالة أو ظاهرة بنظام لشرح العلاقات بين المتغيرات المختلفة بالطرق الإحصائية، كما

أفريقية وآسيوية فقيرة).

ويبين "جدول رقم (1)، مبالغ الإنفاق على البحث والتطوير ونسبته من الناتج القومي الإجمالي في دول العالم المختلفة مقارنة بالأردن.

يلاحظ من الجدول رقم (1)، أن الدول العربية تقع في أدنى السلم ( $0.1\% - 0.2\%$ )، بينما معدل الدول النامية ( $0.9\%$ )، كما أن المعدل المقبول عالمياً ( $1\%$ )، ولا بد أن تصل كثافة الإنفاق إلى ( $2.3\%$ ) للوصول إلى مستوى الدول الصناعية، علماً أن معدل كثافة الإنفاق العالمية ( $1.7\% - 1.8\%$ ).

## 2.8. الجامعات الأردنية.

لقد بدأت مسيرة التعليم الجامعي في الأردن عام (1962) بتأسيس الجامعة الأردنية، وخلال ربع قرن من تأسيس الجامعة الأم ظل التعليم الجامعي مقتصرًا على أربع جامعات حكومية فقط، ولكن في مرحلة (1990-2000) تم تأسيس (6) جامعات حكومية أخرى في المحافظات المختلفة، كما تمت الموافقة على الترخيص للقطاع الخاص للاستثمار في الجامعات الخاصة (عويس، 2009، 48).

لقد شهد قطاع التعليم العالي في الأردن تطوراً متسارعاً حيث يبلغ عدد

الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة حوالي (30) جامعة تحتضن الآلاف من طلبة أبناء الدول العربية والأجنبية يتلقون فيها تعليمهم في مختلف التخصصات والدرجات العلمية (أبو عرابي، 2009).

كما صدر عام 2008 واستناداً إلى المادة (31) من الدستور قانون جامعة العلوم الإسلامية العالمية، والتي أنشئت بموجبه جامعة العلوم الإسلامية العالمية كجامعة إقليمية ترفد السوق الأردني والعربي والإسلامي والعالمي بالعديد من الكفاءات وبمختلف الدرجات العلمية (التشريعات القانونية الأردنية، الجريدة الرسمية، 2008).

وقد كشفت إحصائية رسمية صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام (2009) أن عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة قد بلغ (219277) طالباً، وأن عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة قد بلغ (14259) طالباً، بينما عدد الطلبة الوافدين الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة (3014) طالباً، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة (236820)

طالباً. كما بينت أن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة قد بلغ (7613) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2009).

بينما بينت إحصائية رسمية أخرى صادرة عام (2010) عن هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية أن عدد الطلبة في الجامعات الرسمية والخاصة تجاوز (243) ألف طالب وطالبة، وأن عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وفي جميع الكليات (8898)، فيما تتطلب المعايير أن يبلغ عددهم (10636) عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية. وقد تبين أن عدد حملة رتبة أستاذ (1274) وأستاذ مشارك (1537) وأستاذ مساعد (3792) ورتب أخرى (2295) عضو هيئة تدريس. وتشير أهمية هذه الإحصائيات إلى أنها بمثابة دالة للجامعات لمعرفة احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس في كل تخصص ومن كل رتبة أكاديمية (الرأي، 10-4-2010).

## 9. الدراسات السابقة.

لقد هدفت دراسة المجيدل وشماس (2010) بعنوان: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة

أغودجاً، تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بصلالة- عُمان وتحول دون إنجازهم لأبحاثهم العلمية وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها. وقد قسمت الدراسة المعوقات إلى ثلاثة محاور هي المعوقات المادية، المعوقات الإدارية، والمعوقات الذاتية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعوقات الإدارية هي الأشد وطأة على أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي، تلاها المعوقات المادية، وأخيراً المعوقات الذاتية. وقد تركزت المعوقات حول راسمي سياسات التعليم العالي، عدم تطوير البنى التحتية، ضعف التشريعات للنهوض بالبحث العلمي، وضعف تخصيص الميزانيات والاعتماد المالي اللازم للمشاريع البحثية. كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، بينما ظهر فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بسنوات الخبرة وتميل لصالح الفئات ذات الخبرة الأقل. وأخيراً قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: رصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، اعتماد نظام الترقيات المعمول به في مختلف مؤسسات التعليم العالي، تسهيل المشاركة في المؤتمرات،

الاستقصاء والبحث، ثقافة العمل الفردي وتدني مستوى البحوث الفردية، الأساتذة مثقلون بالأعباء التدريسية، ضعف المساقات التي تقوي روح البحث العلمي.

4. ضعف التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث: (بيروقراطية التشريعات المرتبطة بالبحث العلمي واللوازم، هجرة الباحثين، قلة التعاون بين مؤسسات البحث والجامعات، قلة المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية).

وفي دراسة (العمامرة والسراي، 2008) بعنوان البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة: معوقاته ومقترحات تطويره، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة ومعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تقديرهم لمعوقات البحث العلمي تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، نوع الكلية، الخبرة)، ومعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس لمقترحات تطويره تبعاً لمتغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من مشكلات تعيق قيامهم بالبحوث العلمية.

تخفيض نصاب التدريس، توفير الدوريات والمجلات العلمية المختلفة، وتوفير قاعدة بيانات حديثة.

كما هدفت دراسة البطيخي (2009) بعنوان البحث العلمي في الأردن: واقع وطموحات، التعرف إلى معوقات البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وقد توصل الباحث إلى المعوقات التالية:

1. عدم وجود العدد الكافي من الباحثين الأكفاء (نظراً لتدني مستوى التعليم وارتفاع الأعباء التدريسية على الأساتذة، ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا، وقلة عدد الموفدين،...).

2. عدم وجود دعم مالي كاف (تدني الرواتب، عدم تجديد الأجهزة، قلة الحواسيب، قلة المؤتمرات، قبول الجامعات للطلبة بأعداد كبيرة لزيادة الدخل،...)، إضافة إلى عدم صرف العمادات لمخصصاتهم (التشديد على الباحثين، عزوف الباحثين عن تقديم مشاريع البحوث).

3. مشاكل تواجه المجتمع: (ضعف ثقافة البحث العلمي مع التركيز على تخصصات معينة، عدم اعتماد أصحاب القرار في القطاع العام والخاص على نتائج البحث، عدم تنشئة الأجيال في المدارس على حب



3. المعوقات المتعلقة بالناحية المادية وقد شملت: ضآلة كمية الدعم الجامعي لتغطية تكاليف البحث العلمي، عدم وجود دعم مادي للبحث في المؤسسات المستفيدة من البحث العلمي.

4. المعوقات المتعلقة بالنشر والتوزيع وقد شملت: عدم اهتمام المؤسسات المعنية بنشر واستخدام نتائج البحث العلمي، عدم التطبيق الفعال للقوانين والأنظمة، عدم تعاون مؤسسات النشر مع الباحثين.

5. المعوقات المتعلقة بالناحية الإدارية وقد شملت: عدم وجود إجراءات لتنشيط البحث العلمي في الجامعة والكلية، إتباع الجامعة لسياسة متشددة لحضور مؤتمرات وندوات متخصصة.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها: توفير قواعد بيانات حديثة للباحثين، إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الجامعة، اعتماد آلية لتقييم البحوث داخل الجامعة، تفريغ أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث، توفير الدعم المادي والمعنوي للباحث، والعمل على تسريع نشر الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس في المجلات المحكمة، مع تذليل العقبات أمام الباحثين لحضور المؤتمرات والندوات.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء لمعوقات البحث العلمي تبعاً لمتغير الجنس وتميل لصالح النساء، مع عدم وجودها تبعاً لمتغير الخبرة.

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء لمقترحات تطوير البحث العلمي تبعاً لمتغير الجنس وتميل لصالح النساء، مع عدم وجودها تبعاً لمتغير الخبرة.

أما دراسة (الجرجاي وحمد، 2005) بعنوان معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره، والتي هدفت إلى تشخيص المعوقات التي تواجه البحث العلمي وعضو هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة. وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. المعوقات المتعلقة بجمع المعلومات وقد شملت: عدم توفر مراكز البحوث والكتب والمجلات والدوريات في الجامعة.

2. المعوقات المتعلقة بالبيئة الجامعية وقد شملت: عدم إسهام الجامعة في نفقات البحث العلمي، عدم تفريغ عضو هيئة التدريس لإجراء البحوث، وعدم تزويد الباحث بملاحظات المقيّم على البحث المرفوض.

وفق جنسهم ووكلياتهم وصفاتهم العلمية وخبراتهم التدريسية والبلدان التي تخرجوا منها.

#### 10. منهجية الدراسة.

1.10. نوع وطبيعة الدراسة: تعتبر هذه الدراسة أساسية (Basic) من حيث الأسلوب، إيضاحية (Explanatory) من حيث الغرض.

2.10. مجتمع وعينة الدراسة: لقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الجامعات الأردنية والتي يبلغ عددها (30) جامعة. أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة عشوائية شملت (8) جامعات شكلت ما نسبة (26%) من مجتمع الدراسة. وقد تم اعتماد العينة الطبقية العشوائية إذ تم تقسيم المجتمع إلى طبقتين حكومية وخاصة وتم السحب عشوائياً لـ (4) جامعات من كل طبقة لتشكيل العينة الكلية. علماً بأنه قد تم توزيع (20) استبانة لكل جامعة وبمجموع قدره (160) استبياناً، وقد تبين بعد الاسترجاع والتدقيق بأن (132) استبانة منها صالحة للتحليل شكلت ما نسبته (82%) من المجموع الكلي للاستبيانات.

3.10. وحدة التحليل: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

4.10. طرائق جمع البيانات: تمثلت طرائق

أما دراسة (كنعان، 2001) بعنوان البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق: الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير، حيث بينت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق هي: (زيادة التعمق في مجال التخصص، وزيادة في التحصيل المعرفي والعلمي، والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. أما نتائج الدراسة فقد بينت أن أهم معوقات البحث العلمي في جامعة دمشق هي: قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي، قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات، نقص عدد الموفدين للدول المتقدمة في البحث العلمي، نقص التمويل الكافي لدعم البحوث، كما بينت النتائج أيضاً أن أهم سبل تطوير البحث العلمي هي توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، وتوفير المكافآت مقابل إجراء البحوث، وتوفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات.

كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره في جامعة دمشق

## 1.1. اختبار نموذج الدراسة/الصدق والثبات

**1.11. صدق الأداة:** لقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين للوصول إلى الصدق الظاهري، كما تم تجريب النموذج على عينة قبلية/ أولية من مجتمع الدراسة، مما جعل هذه الأداة تصل إلى درجة عالية من الصدق الظاهري.

**2.11. ثبات الأداة:** لقد تم اختبار ثبات النموذج باستخراج معامل (كرونباخ-ألفا) لمتغيرات الدراسة المختلفة. وبيّن الجدول (2)، نتائج التحليلات الإحصائية لاختبار (كرونباخ-ألفا) لمتغيرات نموذج الدراسة التي تم التوصل إليها.

يتبين من الجدول (2)، أن معامل الثبات للنموذج في اختبار (كرونباخ-ألفا) في فقرات البيئة الجامعية (0.76)، وفي فقرات الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية (0.81)، أما الدعم المادي للباحث في الجامعات الأردنية فقد بلغ (0.81)، وقد بلغ في تعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية (0.78)، وفي مدى توفر المجلات العلمية المعتمدة للنشر (0.82). وما سبق نلاحظ أن جميع الفقرات قد حصلت على قيم أعلى من (0.60) وهو الحد الأدنى المتفق عليه للاعتمادية (Sekaran & Bougie, 2010)،

جمع البيانات في المصادر الثانوية وقد شملت: الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. أما المصادر الأولية فقد تمثلت إستبانة تم إعدادها وتوزيعها لتغطية الجانب الميداني للدراسة، ملحق 1، ص 35.

**5.10. المتغيرات والمقاييس:** لقد اشتملت أداة الدراسة/ الاستبانة على جزأين هما:

**1.5.10. الجزء الأول:** يشمل المعلومات التعريفية عن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وقد شملت الأسئلة العامة من (1-5).

**2.5.10. الجزء الثاني:** يشمل الأسئلة المتعلقة بالمعوقات وقد شملت الأسئلة من (1-25) متغيراً، وهي: (البيئة الجامعية، الموازنات المخصصة للبحث العلمي، الدعم المادي للباحث، تعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية، ومدى توفر المجلات العلمية المعتمدة للنشر)، وبواقع خمسة أسئلة لكل متغير.

وأخيراً فقد تم تصميم البحث استناداً إلى تعليمات النشر في مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، والتوثيق في قائمة المراجع اعتماداً على (APA, 2010) جمعية علماء النفس الأمريكية.

خلال أسئلة المعلومات العامة الواردة في أسئلة الاستبانة. وبين الجدول (3)، الخصائص التعريفية لعينة الدراسة.

يبين الجدول (3)، أن (80%) من أعضاء هيئة التدريس هم من الذكور، وأن (60%) منهم هم برتبة أستاذ مساعد، وأن (47.5%) من أعضاء هيئة التدريس يملك خبرة في التدريس الجامعي أقل من 5 سنوات، كما تبين أن (18.9%) منهم لا يملكون حاسوباً في مكاتبهم، كما تبين أن (42%) منهم قد شارك ب (1-2) دورة في أساليب التدريس والبحث العلمي في الجامعة، وأخيراً تبين أن (70.5%) من أعضاء هيئة التدريس لم يتلقَ أيّ دعم للبحث العلمي من الجامعة التي يعمل بها.

#### 2.14. مناقشة أسئلة الدراسة.

السؤال الرئيس: ما هي أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الرئيس تم وضع مجموعة من الافتراضات كمعوقات أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وقد تم ذلك استناداً إلى مجموعة من الدراسات السابقة، واعتماداً على عينة استطلاعية من أعضاء الهيئة التدريسية من

وأخيراً بلغ في معوقات تطور البحث العلمي مجتمعة في الجامعات الأردنية (0.92)، لذلك نستطيع القول إن جميع فقرات نموذج الدراسة تمتلك قيمة جيدة للثبات ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي.

#### 12. محددات الدراسة.

مدى الاستجابة من أعضاء هيئة التدريس في تعبئة الاستبانات، ومحدودية زمن الدراسة.

#### 13. الأساليب الإحصائية المستخدمة.

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS)، إذ تم اعتماد التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين في الخصائص التعريفية، كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضية الرئيسة بفروعها المختلفة، حيث تم استخدام أسلوب اختبار الفرق بين متوسطين، اختبار ت (t-test).

#### 14. نتائج الدراسة وتحليلها.

##### 1.14. الخصائص التعريفية لعينة الدراسة.

لقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات التعريفية للتعرف على الخصائص المختلفة لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وقد قيسَت هذه المتغيرات من

والتمسك بجرفية التعليمات الداخلية الصادرة عن الجامعة من قبل عمادات البحث العلمي، على الرغم من عدم وجودها في تعليمات التعليم العالي فقد بلغت (3.49)، وأخيراً جاء تردد أعضاء هيئة التدريس في دراسة المواضيع التي تمس جوانب حساسة لأطراف مختلفة؛ يمكن أن تؤثر على الوضع الوظيفي لعضو هيئة التدريس وبدرجة موافقة (3.33).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المجيدل وشماس، 2010)، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود قاعدة بيانات، وعدم تخصيص ساعات للبحث العلمي من ضمن ساعات العمل. كما تتفق مع نتائج دراسة (البطيخي، 2009)، خاصة فيما يتعلق بزيادة العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس، وثقافة العمل الفردي والأناية. كما اتفقت مع نتائج دراسة (الجرجراوي وحامدة، 2005)، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود إجراءات لتنشيط البحث العلمي، وعدم توفر قاعدة بيانات حديثة للباحثين، وعدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث المختلفة. كما اتفقت مع نتائج دراسة (كنعان، 2001)، خاصة فيما يتعلق بقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات.

ذوى الخبرة في الجامعات الأردنية.

أما نتائج التحليل فقد أشارت إلى الآتي:

1. البيئة الجامعية كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي.

لقد ظهر من نتائج تطبيق الدراسة العديد من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، ويبين الجدول رقم (4)، أن البيئة الجامعية تقف عائقاً أمام تطور البحث العلمي.

تبين نتائج الجدول رقم (4)، أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي (3.49) على أن البيئة الجامعية السائدة في الجامعات الأردنية تقف عائقاً أمام تطور البحث العلمي، إذ تبين أن زيادة عبء التدريس يقلل من الزمن المتوفر للبحث العلمي وبدرجة موافقة بلغت (3.60)، تلاها بعد ذلك عدم وجود قاعدة بيانات داخلية موثوقة تتجدد باستمرار للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛ تبين وضعهم العلمي الحقيقي لكافة الأطراف ومنها التعليم العالي وبمتوسط قدره (3.51)، كما بلغت درجة الموافقة على عدم تشجيع العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس خاصة ضمن تعليمات الترقية القديمة، والتي ما زالت نافذة في بعض الجامعات الحكومية والخاصة (3.50)، أما عدم التمتع بالمرونة

2. الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي.

تبين نتائج الجدول رقم (5)، بخصوص الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات كعائق من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي (3.84) على أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات تشكل عائقاً من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إذ تبين أن عدم وجود حوافز سواء مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الباحث يميزه عن غيره من أعضاء هيئة التدريس، وقد حصلت على أعلى درجة موافقة بلغت (4.05)، علماً أن انظمة التعليم العالي الأردنية تفرض على الجامعات تخصيص نسبة (3%) من موازنة الجامعة للبحث العلمي، تلاها بعد ذلك عدم متابعة التعليم العالي بشكل دقيق لموازنات البحث العلمي في الجامعات الأردنية وبمتوسط قدره (3.88)، ثم تواضع الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية وبمتوسط قدره (3.81)، وكذلك عدم استخدام الموازنة المخصصة للبحث العلمي

رغم تواضعها الشديد فيما خصصت له أصلاً في الجامعات الأردنية وبمتوسط قدره (3.77)، وأخيراً جاء اتساع البنود الفرعية المخصصة لدعم البحث العلمي في تعليمات وزارة التعليم العالي مما يخرجها عن الغرض الأصلي في الدعم الحقيقي للباحث وبمتوسط قدره (3.68).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المجيدل وشماس، 2010)، خاصة فيما يتعلق بضعف الميزانيات والاعتماد المالي اللازم للمشاريع البحثية، كما تتفق مع نتائج دراسة (البطيخي، 2009)، خاصة فيما يتعلق بعدم صرف العمادات لمخصصاتهم الخاصة بدعم البحث العلمي رغم تواضعها مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن تقديم مشاريع بحثية رصينة. كما اتفقت مع نتائج دراسة (الجرجاوي وحمادة، 2005)، خاصة فيما يتعلق بضآلة كمية الدعم الجامعي الذي يقدم لتغطية تكاليف البحث العلمي، وعدم التطبيق الفعال للأنظمة والقوانين. كما اتفقت النتائج مع نتائج دراسة (كنعان، 2001)، خاصة فيما يتعلق بنقص التمويل الكافي لدعم البحوث.

3. الدعم المادي للباحث في الجامعات كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي.

تخصصات معينة، وقلة المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية من قِبل الباحثين لضعف الدعم المالي المقدم لهم للمشاركة. كما اتفقت مع نتائج دراسة (العميرة والسراي، 2008)، خاصة فيما يتعلق بأن أعضاء هيئة التدريس يعانون من مشكلات مختلفة تعيق قيامهم بالبحث العلمي. كما اتفقت مع نتائج دراسة (الجرجاوي وحمادة، 2005)، خاصة فيما يتعلق باتباع الجامعات لسياسات متشددة في إيفاد الباحث لحضور مؤتمرات وندوات متخصصة، وضآلة كمية الدعم الجامعي الذي يُقدم لتغطية تكاليف البحث العلمي. كما اتفقت مع نتائج دراسة (كنعان، 2001)، خاصة فيما يتعلق بتوفير المكافآت لأعضاء هيئة التدريس مقابل إجراء البحوث.

4. التناقض في تعليمات التعليم العالي كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي. تبين نتائج الجدول رقم (7) بخصوص التناقض في تعليمات التعليم العالي كعائق من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي (3.66) على أن التناقض في تعليمات التعليم العالي يُشكل عائقاً من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إذ تبين أن أكثر العوامل

تبين نتائج الجدول رقم (6) بخصوص الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات كعائق من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي (3.76) على أن ضعف الدعم المادي المُقدم للباحث في الجامعات يُشكل عائقاً من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إذ تبين أن عدم المساهمة في الرسوم المطلوبة للنشر خاصة في المجلات الأجنبية يمثل عائقاً أمام تطور البحث العلمي وبمتوسط قدره (3.86) تلاه تواضع الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات الأردنية وبمتوسط قدره (3.84)، ثم جاء بعد ذلك تواضع الدعم المقدم للباحث للمشاركة في المؤتمرات العلمية في الدول الخارجية وبمتوسط قدره (3.80)، ثم جاء عدم الربط بين البحوث المنشورة لعضو هيئة التدريس والراتب والمكافآت الممنوحة وبمتوسط قدره (3.78)، وأخيراً جاء التركيز على دعم البحوث في المواضيع العلمية وإهمال المواضيع الإنسانية وبمتوسط بلغ (3.54).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (البطيخي، 2009)، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود دعم مالي كافٍ لعضو هيئة التدريس، مع تركيز الدعم على



يتعلق ببيروقراطية التشريعات المرتبطة بالبحث العلمي واللوازم، وقلة التعاون بين مؤسسات البحث والجامعات.

5. مدى توفر المجلات العلمية كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي.

تبين نتائج الجدول رقم (8) بخصوص مدى توفر المجلات العلمية كعائق من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية. أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي (3.80) على أن مدى توفر المجلات العلمية يُشكّل عائقاً من معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إذ تبين أن أكثر العوامل أهمية جاءت في ارتفاع كُلفِ النشر في المجلات الأجنبية خاصة المفهرسة في قواعد البيانات المعتمدة لدى التعليم العالي وبمتوسط حسابي بلغ (3.97)، تلاه بعد ذلك محدودية المجلات العلمية المتخصصة في الجامعات الخاصة وبمتوسط حسابي بلغ (3.92)، ثم جاء عدم اعتماد المجلات الصادرة عن الجامعات الأردنية عدا المعتمدة لأغراض الترقية وبمتوسط حسابي (3.84)، وجاء بعد ذلك حصر النشر لأغراض الترقية لكل مجال من العلوم في مجلة حكومية واحدة فقط وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وأخيراً جاء ضعف

أهميةً جاءت ربط تعليمات الترقية في الجامعات الخاصة بإتباع تعليمات إحدى الجامعات الحكومية، رغم تناقض التعليمات في الجامعات الحكومية وبمتوسط حسابي بلغ (3.89)، تلاه بعد ذلك عدم توحيد تعليمات الترقية النافذة في الجامعات الأردنية سواء حكومية أو خاصة وبمتوسط حسابي بلغ (3.66)، ثم جاء تغير التعليمات الصادرة عن التعليم العالي باعتماد المجلات العلمية المعتمدة وفي فترات قصيرة جداً وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، ثم تناقض التعليمات الصادرة عن التعليم العالي والموجهة للجامعات، وعدم ترك أي فترة زمنية لها للتكيف مع التعليمات الجديدة في حال تغيرها وبمتوسط بلغ (3.63)، وأخيراً جاء ترك الحرية للجامعات؛ حكومية أو خاصة لتغيير تعليمات الترقية بالزيادة أو النقصان بحجة استقلال الجامعات، رغم أن التعليمات الرسمية تنص على الالتزام بها وبمتوسط بلغ (3.46).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المجيدل وشماس، 2010)، خاصة فيما يتعلق براسمي سياسات التعليم العالي، وضعف التشريعات اللازمة للنهوض بالبحث العلمي. كما تتفق النتائج عموماً مع نتائج دراسة (البطيخي، 2009)، خاصة فيما



إحصاءات المجموعة (Group Statistic) أن هناك فروقاً بمتوسط المعينات تعود إلى الجنس، ولكن وبالتدقيق في الجدول (9/ب)، ص (33) اختبار عينات مستقلة (Independent samples test) نجد أن هذه الفروق ليست جميعها ذات دلالة إحصائية، حيث نجد أن: متوسط موافقة الإناث على أن البيئة الجامعية تشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بلغت (3.74) وانحراف معياري (0.66)، بينما بلغت عند الذكور (3.43)، وانحراف معياري (0.77)، كما بلغت قيمة  $t$  (-1.89) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.04$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين الذكور والإناث في النظر إلى البيئة الجامعية كمعوق من معوقات البحث العلمي، ويميل لصالح الإناث.

كما نجد أن متوسط موافقة الإناث على أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات تشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بمتوسط موافقة (4.20)

فرص النشر في جامعات الدول العربية المجاورة للباحث الأردني وبمتوسط حسابي بلغ (3.61).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الجرجاني وحامدة، 2005)، خاصة فيما يتعلق بعدم تعاون مؤسسات النشر مع الباحثين. ومع نتائج دراسة (كنعان، 2001)، حول ضرورة توفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات.

#### 14. 3 مناقشة فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس ونوع الجامعة)

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:  
 $H_0: 1$  لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً للجنس.

ويبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرق بين متوسطين (الجنس، وعوامل المعوقات) وكذلك نتائج اختبار عينات مستقلة.

يتبين من الجدول (9/أ) جدول

إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ) في المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تبعاً لنوع الجامعة.

ويبين الجدول رقم 10 نتائج اختبار الفرق بين متوسطين (ملكية الجامعة: خاصة، حكومية) وكذلك نتائج اختبار عينات مستقلة.

يتبين من الجدول (أ/10) جدول احصاءات المجموعة (Group Statistic) أن هناك فروقاً بمتوسط المعينات تعود إلى ملكية الجامعة، ولكن وبالتدقيق في الجدول (10/ب) جدول اختبار عينات مستقلة (Independent samples test) نجد أن هذه الفروق ليست جميعها ذات دلالة إحصائية، حيث نجد أن متوسط موافقة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على أن الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات الأردنية يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي وقد بلغت (3.88) وبانحراف معياري (0.63)، بينما بلغت لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (3.66)، وبانحراف معياري (0.83)، كما بلغت قيمة ت (1.71-) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.04$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند ( $P \leq 0.05$ ).

وبانحراف معياري (0.55)، بينما بلغت عند الذكور (3.75)، وبانحراف معياري (0.62)، كما بلغت قيمة ت (3.33-) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.001$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ).

وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين الذكور والإناث في النظر إلى أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات تشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح الإناث.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (العمامرة والسرايبي، 2008)، التي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسراء لمعوقات البحث العلمي تبعاً لمتغير الجنس ولصالح النساء. كما اتفقت أيضاً مع نتائج دراسة (كنعان، 2001) التي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق وفق جنسهم.

$H_0: 2$  لا يوجد فروق ذات دلالة

تعليمات التعليم العالي يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة.

#### 15. الاستنتاجات والتوصيات.

##### 1.15. الاستنتاجات.

1. لقد تبين من نتائج التحليلات الإحصائية أن أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية تتمثل في العوامل التالية حسب الأهمية، وكما يظهرها الجدول رقم (11).

تبين نتائج الجدول رقم (11) أن عينة الدراسة قد وافقت وبمتوسط حسابي بلغ (3.84) على أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي تُشكل أكبر عائق أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية حيث ضَعَفُ الموازنات المخصصة لذلك، وعَدَمُ صرفها في الأوجه المخصصة لها، ثم جاء بعد ذلك في المرتبة الثانية مدى توفر المجلات العلمية وبمتوسط حسابي بلغ (3.80) حيث ضعفت فرص النشر في الدول العربية المجاورة، ثم جاء في المرتبة الثالثة ضعف الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات وبمتوسط حسابي بلغ (3.76)، كما ورد في المرتبة الرابعة من المعوقات التناقض في تعليمات التعليم العالي وتغيرها باستمرار

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة والحكومية في النظر إلى أن الدعم المادي للباحث في الجامعات يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح العاملين في الجامعات الخاصة.

كما نجد أن متوسط موافقة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على أن التناقض في تعليمات التعليم العالي يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بلغت (3.83) وبانحراف معياري (0.59)، بينما بلغت لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (3.50)، وبانحراف معياري (0.67)، كما بلغت قيمة ت (-) 3.02 عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.003$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند ( $P \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة والحكومية في النظر إلى أن التناقض في

بلغت قيمة  $t$  (-3.33) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.001$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ )، وبناء عليه تم قبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين الذكور والإناث في النظر إلى أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات تُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح الإناث.

4. لقد تبين من نتائج التحليلات الإحصائية أن متوسط موافقة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على أن الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بلغت (3.88) وياخرف معياري (0.63)، بينما بلغت لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (3.66)، وياخرف معياري (0.83)، كما بلغت قيمة  $t$  (-1.71) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.04$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند ( $P \leq 0.05$ ). وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة والحكومية في

ومتوسط حسابي بلغ (3.66)، وجاء في المرتبة الأخيرة البيئة الجامعية ومتوسط حسابي بلغ (3.49).

2. لقد تبين من نتائج التحليلات الإحصائية أن موافقة الإناث على أن البيئة الجامعية تشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بلغت (3.74) وياخرف معياري (0.66)، بينما بلغت عند الذكور (3.43)، وياخرف معياري (0.77)، كما بلغت قيمة  $t$  (-1.89) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.04$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $P \leq 0.05$ ). وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين الذكور والإناث في النظر إلى البيئة الجامعية كمعوق من معوقات البحث العلمي، ويميل لصالح الإناث.

3. لقد تبين من نتائج التحليلات الإحصائية أن متوسط موافقة الإناث على أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات تُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي إذ بلغ متوسط الموافقة (4.20) وياخرف معياري (0.55)، بينما بلغت عند الذكور (3.75)، وياخرف معياري (0.62)، كما

بالدراسة، وانطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

1. العمل على زيادة الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية، مع تقديم الحوافز سواء مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الباحث يميزه عن غيره من أعضاء هيئة التدريس، مع دعوة التعليم العالي لمتابعة الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية سواء حكومية أو خاصة بشكل دقيق؛ لأنه رغم تواضع الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية فإنه لا يتم استخدامها فيما خصّصت له أصلاً، وذلك بسبب اتساع البنود الفرعية المخصصة لدعم البحث العلمي في تعليمات وزارة التعليم العالي مما يخرجها عن الغرض الأصلي في الدعم الحقيقي للباحث وإخراجها عن مسارها الحقيقي.

2. العمل على التوسع في إصدار المجلات العلمية في الأردن وعدم حصر النشر لأغراض الترقية لكل مجال من العلوم في مجلة حكومية واحدة فقط، إذ يمكن تكييف المجلات القائمة في الجامعات الخاصة ضمن شروط التعليم العالي مع تحويلها إلى مجلات متخصصة، وإلزام بقية الجامعات الخاصة

النظر إلى أن الدعم المادي للباحث في الجامعات يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح العاملين في الجامعات الخاصة.

5. لقد تبين أن متوسط موافقة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على أن التناقض في تعليمات التعليم العالي يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي بلغت (3.83) وبانحراف معياري (0.59)، بينما بلغت لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (3.50)، وبانحراف معياري (0.67)، كما بلغت قيمة  $t$  (-3.02) عند (130) درجة حرية تحت مستوى معنوية ( $\text{sig}=0.003$ ) وهي ذات دلالة إحصائية عند ( $P \leq 0.05$ ). وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ ) بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة والحكومية في النظر إلى أن التناقض في تعليمات التعليم العالي يُشكل عائقاً من عوائق تطور البحث العلمي، ويميل لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة.

## 2.15. التوصيات.

في ضوء تحليل البيانات المختلفة المتعلقة

بإصدار مجلات علمية متخصصة كشرط من شروط الاعتماد، واعتمادها لأغراض الترقية مع عدم المبالغة في اشتراط عمر المجلة خاصة مع ضعف فرص النشر للباحث الأردني في جامعات الدول العربية المجاورة.

3. العمل على زيادة الدعم المادي للباحث في الجامعات بالمساهمة في الرسوم المطلوبة للنشر، سواء في المجلات العربية أو الأجنبية حيث إن أغلب المجلات العلمية بدأت في استيفاء كُلفِ النشر خاصة الأجنبية منها، مع مطالبة الجامعات بتقديم الدعم للباحث للمشاركة في المؤتمرات العلمية في الدول المختلفة مع عدم التمييز بين المواضيع العلمية والمواضيع الإنسانية، وأخيراً العمل على الربط بين البحوث المنشورة لعضو هيئة التدريس بالراتب والمكافآت الممنوحة.

4. العمل على توحيد تعليمات الترقية من قِبَل التعليم العالي، سواء للجامعات الحكومية أو الخاصة، وعدم السماح بتجاوزها أو تغييرها؛ لأن التعليمات الرسمية تنصُّ على الالتزام بتعليمات التعليم العالي، مع العمل على ربط تعليمات الترقية في الجامعات عموماً بتعليمات التعليم العالي وليس بإحدى الجامعات الحكومية لتناقض التعليمات في

الجامعات الحكومية أصلاً، فلو استعرضنا تعليمات الترقية في الجامعات الحكومية في الوقت الحاضر لوجدنا أن بعضها لا زال يتبع تعليمات قد صدرت منذ عقود، وأخيراً العمل على ثبات التعليمات الصادرة عن التعليم العالي باعتماد المجلات العلمية المعتمدة وعدم تغييرها في فترات قصيرة جداً لا تتجاوز العام أحياناً، وعند ضرورة التغيير إعطاء فترة زمنية للتكيف مع التعليمات الجديدة.

5. العمل على إصدار تشريع أو تعليمات من قِبَل وزارة التعليم العالي بوجوب المصادقة على الرتبة الجامعية الصادرة عن الجامعات، سواء كانت حكومية أو خاصة، وإلزام الجامعات بالتعامل معها بسوية واحدة؛ مما يعطي الحافز القوي والأثر الطيب في نفوس الباحثين لتطوير البحث العلمي في الجامعات الأردنية دون تمييز.

6. زيادة الاهتمام بالبيئة الجامعية السائدة في الجامعات الأردنية بالعمل على تقليل عبء التدريس لتوفير الزمن المتوفر للبحث العلمي، وتشجيع العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس مع توحيد تعليمات الترقية في الجامعات الحكومية والخاصة على أن يكون تنفيذها مُلزماً للجميع، سواء

التخصص، الرتبة العلمية وتاريخ الحصول عليها، البحوث المنشورة، الجامعة التي يعمل بها، وعلى أن تتجدد بشكل دائم وملزم من قبل عضو هيئة التدريس والجامعة التي يعمل فيها، مع الالتزام بإبلاغ التعليم العالي في حال ترك الجامعة إلى جامعة أخرى سواء داخل الأردن أو خارجه، ولو تحقق ذلك فستكون هذه القاعدة بمثابة الضبط الذاتي لأعضاء هيئة التدريس وتحركاتهم، وللجامعات وما تمتلك من أعضاء هيئة تدريس في التخصصات المختلفة.

#### 16. المراجع:

#### المراجع باللغة العربية:

1- البطيخي، أنور (2009). البحث العلمي في الأردن: واقع وطموحات. وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، الأردن، عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي.

2- التشريعات القانونية الأردنية، الجريدة الرسمية (2008). متوفر على الموقع:

[http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search\\_no.jsp?no=16&year=2008](http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=16&year=2008).

3- الجرجاوي، زياد علي، وحمد، شريف علي (2005). معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة

الجامعات الحكومية أو الخاصة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس لدراسة المواضيع التي تمس جوانب حساسة لأطراف مختلفة.

7. العمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس الإناث في الانخراط ضمن مجموعات البحث العلمي، سواء على مستوى البيئة الجامعية لتسهيل حصولها على الدعم المالي من الجامعة، أو على مستوى التعليم العالي خصوصاً في البحوث المدعومة من المؤسسات الدولية.

8. العمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة من خلال توحيد التعليمات النازمة للعمل الأكاديمي والعلمي في الجامعات الأردنية سواء حكومية أو خاصة، حتى يتمكن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة من الحصول على الدعم المادي والمعنوي الذي يستحقونه، والعمل على إزالة التناقضات الواردة في التعليمات سواء في الترقية أو الاعتماد فيما يتعلق بالجامعات عموماً.

9. وأخيراً يوصي الباحث بالإسراع في إنشاء قاعدة بيانات شاملة لوزارة التعليم العالي وهيئة الاعتماد تشمل جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة تبين الاسم، الجنس،



مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني.

9- عويس، وجيه (2009). واقع التعليم الجامعي في الأردن: التطور والواقع الحالي. مجلة البحث العلمي، العدد (1) ت1-ك1 لعام 2009، ص 48-55، الأردن، عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي.

10- غرايه، فوزي، دهمش، نعيم، الحسن، رجي، عبدالله، خالد أمين، وأبو جبارة، هاني (2008). أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية (ط4). الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

11- كنعان، أحمد علي (2001). البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق: الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير. مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الرابع.

12- المجيدل، عبدالله، وشماس، سالم مستهيل (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة أنموذجاً. مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الاول والثاني، ص 17-59. متوفر على الموقع:

في تطويره. بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره في جامعة القدس المفتوحة، رام الله في شهر تموز 2005

4- الخرابشه، عمر محمد عبدالله (2007). أساليب البحث العلمي. الأردن، عمان: مركز بيع الكتب في كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

5- الرأي الأردنية (10-4-2010). اعتماد التعليم العالي: عدد طلبة الجامعات تجاوز الـ 243 ألفاً. متوفر على الموقع:

[http://www.alrai.com/pages.php?news\\_id=328943](http://www.alrai.com/pages.php?news_id=328943)

6- الرشيد، بشير صالح (2000). مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة. الكويت: دار الكتاب الحديث.

7- أبو غرابي، سلطان (2009). اتفاقية تعاون علمي مع جامعة تكساس الأمريكية. متوفر على موقع:

[http://www.yu.edu.jo/index.php?option=com\\_content&view=article&id=564:2009-03-17-16-29-38&catid=1:latest-news&Itemid=37](http://www.yu.edu.jo/index.php?option=com_content&view=article&id=564:2009-03-17-16-29-38&catid=1:latest-news&Itemid=37)

8- العميرة، محمد حسن، والسرابي، سهام محمد (2008). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة: معوقاته ومقترحات تطويره.



- Upper Saddle River, New Jersey: Pearson Education, Inc.
5. Saunders, Mark, Lewis, Philip, & Thornhill, Adrain (2007). Research methods for business students (4<sup>th</sup> ed.). Harlow: Pearson Education Limited.
6. Sekaran, Uma, & Bougie, Roger (2010). Research methods for business: Askill bulding approach (5<sup>th</sup> ed.). New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
7. Young, Pauline V., & Schmid, Caluin F. (1966). Scientific social surveys and research. Englewood Cliffs, NJ: Pretice Hall, Inc.
- <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/edu/images/stories/17-59.pdf>
- 13- النجار، فايز جمعه، النجار، نبيل، والزعبي، ماجد (2010). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي (ط2). الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 14- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. الأردن. متوفر على الموقع: [http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu\\_id=190&local\\_type=0&local\\_id=0&local\\_details=0&local\\_details1=0](http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=190&local_type=0&local_id=0&local_details=0&local_details1=0).

### المراجع باللغة الإنجليزية:

1. American Psychological Association (2010). Publication Manual of the American psychoogical association (6<sup>th</sup> ed.). Washington, DC: American Psychological Association.
2. Manual of the American Psycho-ogical association (5<sup>th</sup> ed.) (2003). Washington, DC: American Psych- ological Association.
3. Robinson, C. (2002). Real word research (2<sup>nd</sup> ed.). Oxford, Blackwell.
4. Salkind, Neil J. (2006). Exploring research (6<sup>th</sup> ed.).

## الجدول (1)

مبالغ الانفاق على البحث والتطوير ونسبته من الناتج القومي الإجمالي في دول العالم بالمقارنة مع الأردن

| الدولة  | المبلغ (بليون دولار) | النسبة من الناتج القومي الإجمالي | الإنفاق - فرد |
|---------|----------------------|----------------------------------|---------------|
| السويد  | 10                   | 4.27%                            | 1111          |
| فنلندا  | 5                    | 3.5%                             | 957           |
| اليابان | 107                  | 3%                               | 840           |
| أمريكا  | 275                  | 2.7%                             | 930           |
| الأردن  | 0.023                | 0.38%                            | 4             |

المصدر بتصرف: البطيخي، أنور (2009). البحث العلمي في الأردن: واقع وطموحات. وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، عمان، الأردن: الجمعية الأردنية للبحث العلمي.

## الجدول (2):

نتائج اختبار (كروناخ-ألفا) لمتغيرات نموذج الدراسة

| اسم المجال                                          | عدد الفقرات | قيمة ألفا |
|-----------------------------------------------------|-------------|-----------|
| البيئة الجامعية                                     | 5           | 0.7572    |
| الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية | 5           | 0.8077    |
| الدعم المادي للباحث في الجامعات الأردنية            | 5           | 0.8059    |
| تعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية               | 5           | 0.7787    |
| مدى توفر المجلات العلمية المعتمدة للنشر             | 5           | 0.8165    |
| معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية       | 25          | 0.9151    |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

## الجدول (3):

الخصائص التعريفية لعينة الدراسة (ن=132)

| المتغيرات                                                              | الفئات             | التكرار | النسبة المئوية |
|------------------------------------------------------------------------|--------------------|---------|----------------|
| الجنس                                                                  | ذكر                | 106     | 80.3           |
|                                                                        | أنثى               | 26      | 19.7           |
| العمر                                                                  | أقل من 30 سنة      | 16      | 12.1           |
|                                                                        | 30- أقل من 40 سنة  | 45      | 34.1           |
|                                                                        | 40- أقل من 50 سنة  | 49      | 37.1           |
|                                                                        | 50 سنة فأكثر       | 22      | 16.6           |
| الرتبة الأكاديمية                                                      | مدرس               | 28      | 21.2           |
|                                                                        | أستاذ مساعد        | 81      | 61.4           |
|                                                                        | أستاذ مشارك        | 19      | 14.4           |
|                                                                        | أستاذ              | 4       | 3.0            |
| نوع الجامعة                                                            | حكومية             | 69      | 52.3           |
|                                                                        | خاصة               | 63      | 47.7           |
| هل لديك حاسوب منفرد في الجامعة                                         | نعم                | 107     | 81.1           |
|                                                                        | لا                 | 25      | 18.9           |
| عدد الدورات التي شاركت فيها في أساليب التدريس والبحث العلمي في الجامعة | لا شيء             | 47      | 35.6           |
|                                                                        | 1- 2 دورة          | 56      | 42.4           |
|                                                                        | 3- 5 دورة          | 26      | 19.7           |
|                                                                        | أكثر من 5 دورات    | 3       | 2.3            |
| عدد البحوث التي دُعمت لك من قبل الجامعة                                | لا شيء             | 93      | 70.5           |
|                                                                        | 1- 2 بحوث          | 23      | 17.4           |
|                                                                        | 3- 5 بحوث          | 9       | 6.8            |
|                                                                        | أكثر من 5 بحوث     | 7       | 5.3            |
| عدد سنوات الخبرة في التدريس الجامعي                                    | أقل من 5 سنوات     | 62      | 47.0           |
|                                                                        | 5- أقل من 10 سنوات | 32      | 24.2           |

|       |         |                   |  |
|-------|---------|-------------------|--|
| 18.2  | 24      | 10- اقل من 15 سنة |  |
| 10.6  | 14      | 15 سنة فأكثر      |  |
| 100 % | المجموع |                   |  |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

الجدول (4):

البيئة الجامعية كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب الأوزان التي حصل عليها كل بند (ن = 132)

| Std. Deviation<br>الانحراف المعياري | Mean<br>الوسط الحسابي | n<br>العينة | الفقرات                                                                                                                                                |    |
|-------------------------------------|-----------------------|-------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| 1.12                                | 3.61                  | 132         | زيادة عبء التدريس لأعضاء هيئة التدريس مما يقلل من الزمن المتوفر للبحث العلمي                                                                           | Q3 |
| 1.13                                | 3.52                  | 132         | عدم وجود قاعدة بيانات داخلية موثوقة تتجدد باستمرار للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛ تبين وضعهم العلمي الحقيقي لكافة الأطراف ومنها التعليم العالي    | Q1 |
| .98                                 | 3.51                  | 132         | عدم تشجيع العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس خاصة ضمن تعليمات الترقية القديمة، والتي ما زالت نافذة في بعض الجامعات الحكومية والخاصة                  | Q2 |
| 1.04                                | 3.50                  | 132         | عدم التمتع بالمرونة والتمسك بحرفية التعليمات الداخلية الصادرة عن الجامعة من قبل عمادات البحث العلمي، على الرغم من عدم وجودها في تعليمات التعليم العالي | Q4 |
| 1.07                                | 3.33                  | 132         | تردد أعضاء هيئة التدريس في دراسة المواضيع التي تمس جوانب حساسة لأطراف مختلفة؛ يمكن أن تؤثر على الوضع الوظيفي لعضو هيئة التدريس                         | Q5 |
|                                     | 3.49                  | 132         | البيئة الجامعية                                                                                                                                        |    |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

## الجدول (5):

الموازانات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب الأوزان التي حصل عليها كل بند (ن=132)

| الفقرات                                                                                                                              | n<br>العينة | Mean<br>الوسط<br>الحسابي | Std.<br>Deviation<br>الانحراف<br>المعياري |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------------|-------------------------------------------|
| Q10 عدم وجود حوافز سواء مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الباحث يميزه عن غيره من أعضاء هيئة التدريس                                 | 132         | 4.05                     | .771                                      |
| Q9 عدم متابعة التعليم العالي بشكل دقيق لموازانات البحث العلمي في الجامعات الأردنية                                                   | 132         | 3.89                     | .911                                      |
| Q6 تواضع الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية.                                                                        | 132         | 3.81                     | .90                                       |
| Q8 عدم استخدام الموازنة المخصصة للبحث العلمي رغم تواضعها الشديد فيما خصصت له أصلاً في الجامعات الأردنية                              | 132         | 3.77                     | .81                                       |
| Q7 اتساع البنود الفرعية المخصصة لدعم البحث العلمي في تعليمات وزارة التعليم العالي مما يخرجها عن الغرض الأصلي في الدعم الحقيقي للباحث | 132         | 3.69                     | .81                                       |
| الموازانات المخصصة للبحث في الجامعات                                                                                                 | 132         | 3.84                     |                                           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

## الجدول (6):

الدعم المادي للباحث في الجامعات كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب الأوزان التي حصل عليها كل بند (ن=132)

| الفقرات                                                                       | n<br>العينة | Mean<br>الوسط<br>الحسابي | Std.<br>Deviation<br>الانحراف<br>المعياري |
|-------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------------|-------------------------------------------|
| Q12 عدم المساهمة في الرسوم المطلوبة للنشر خاصة في المجلات الأجنبية            | 132         | 3.86                     | .91                                       |
| Q11 تواضع الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات الأردنية                     | 132         | 3.85                     | .95                                       |
| Q13 تواضع الدعم المقدم للباحث للمشاركة في المؤتمرات العلمية في الدول الخارجية | 132         | 3.80                     | 1.08                                      |

|     |                                                                            |     |      |      |
|-----|----------------------------------------------------------------------------|-----|------|------|
| Q14 | عدم الربط بين البحوث المنشورة لعضو هيئة التدريس والراتب والمكافآت الممنوحة | 132 | 3.79 | 1.04 |
| Q15 | التركيز على دعم البحوث في المواضيع العلمية وإهمال المواضيع الإنسانية       | 132 | 3.55 | 1.01 |
|     | الدعم المادي للباحث في الجامعات                                            | 132 | 3.77 |      |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

الجدول (7): التناقض في تعليمات التعليم العالي كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب الأوزان التي حصل عليها كل بند (ن = 132)

|     | الفقرات                                                                                                                                                    | n<br>العينة | Mean<br>الوسط<br>الحسابي | Std.<br>Deviation<br>الانحراف<br>المعياري |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------------|-------------------------------------------|
| Q20 | ربط تعليمات الترقية في الجامعات الخاصة بإتباع تعليمات إحدى الجامعات الحكومية، رغم تناقض التعليمات في الجامعات الحكومية، فأين أهمية تعليمات التعليم العالي؟ | 132         | 3.89                     | .94                                       |
| Q18 | عدم توحيد تعليمات الترقية النافذة في الجامعات الأردنية سواء حكومية أو خاصة.                                                                                | 132         | 3.67                     | .95                                       |
| Q17 | تغير التعليمات الصادرة عن التعليم العالي باعتماد المجالات العلمية المعتمدة وفي فترات قصيرة جداً.                                                           | 132         | 3.66                     | .85                                       |
| Q16 | تناقض التعليمات الصادرة عن التعليم العالي والموجهة للجامعات، وعدم ترك أي فترة زمنية لها للتكيف مع التعليمات الجديدة في حال تغيرها.                         | 132         | 3.64                     | .82                                       |
| Q19 | ترك الحرية للجامعات لتغيير تعليمات الترقية بالزيادة أو النقصان بحجة استقلال الجامعات، رغم أن التعليمات الرسمية تنص على الالتزام بها.                       | 132         | 3.46                     | .91                                       |
|     | التناقض في تعليمات التعليم العالي                                                                                                                          | 132         | 3.66                     |                                           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

## الجدول (8):

مدى توفر المجالات العلمية كمعوق من معوقات تطور البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب الأوزان التي حصل عليها كل بند (ن=132)

| الفقرات                                                                             | n             | Mean              | Std. Deviation |
|-------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|----------------|
| العينة                                                                              | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |                |
| Q25 ارتفاع كلف النشر في المجالات الأجنبية خاصة المفهرسة في قواعد البيانات المعتمدة. | 132           | 3.98              | 1.05           |
| Q23 محدودية المجالات العلمية المتخصصة في الجامعات الخاصة.                           | 132           | 3.92              | 1.07           |
| Q22 عدم اعتماد المجالات الصادرة عن الجامعات الأردنية عدا المعتمدة لأغراض الترقية.   | 132           | 3.84              | 1.01           |
| Q21 حصر النشر لأغراض الترقية لكل مجال من العلوم في مجلة حكومية واحدة فقط.           | 132           | 3.65              | 1.19           |
| Q24 ضعف فرص النشر للباحث الأردني في جامعات الدول العربية المجاورة.                  | 132           | 3.61              | 1.10           |
| مدى توفر المجالات العلمية                                                           | 132           | 3.80              |                |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

الجدول (9/أ): اختبار الفرق بين متوسطين، اختبار t-test (ن= 132)

### Group Statistics

| الجنس                                | N   | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|--------------------------------------|-----|------|----------------|-----------------|
| البيئة الجامعية                      | 106 | 3.43 | .77            | .08             |
| ذكر                                  | 26  | 3.75 | .66            | .13             |
| انثى                                 | 106 | 3.75 | .62            | .06             |
| الموازونات المخصصة للبحث في الجامعات | 26  | 4.20 | .55            | .11             |
| ذكر                                  | 106 | 3.73 | .73            | .07             |
| انثى                                 | 26  | 3.95 | .82            | .16             |
| تناقض في تعليمات التعليم العالي      | 106 | 3.62 | .67            | .07             |
| انثى                                 | 26  | 3.82 | .56            | .11             |
| مدى توفر المجالات العلمية            | 106 | 3.74 | .84            | .08             |
| انثى                                 | 26  | 4.07 | .74            | .14             |

الجدول (9/ب): اختبار عينات مستقلة Independent samples test (ن= 132)

### Independent Samples Test

|                                      |                             | Levene's Test for Equality of Variances |      | t-test for Equality of Means |        |                 |                 |                       |                                           |       |
|--------------------------------------|-----------------------------|-----------------------------------------|------|------------------------------|--------|-----------------|-----------------|-----------------------|-------------------------------------------|-------|
|                                      |                             | F                                       | Sig. | t                            | df     | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |       |
|                                      |                             |                                         |      |                              |        |                 |                 |                       | Lower                                     | Upper |
| البيئة الجامعية                      | Equal variances assumed     | .67                                     | .41  | -1.89                        | 130.00 | .04             | -.31            | .16                   | -.64                                      | .01   |
|                                      | Equal variances not assumed |                                         |      | -2.09                        | 43.64  | .04             | -.31            | .15                   | -.61                                      | -.01  |
| الموازونات المخصصة للبحث في الجامعات | Equal variances assumed     | .98                                     | .33  | -3.33                        | 130.00 | .00             | -.45            | .13                   | -.71                                      | -.18  |
|                                      | Equal variances not assumed |                                         |      | -3.61                        | 42.42  | .00             | -.45            | .12                   | -.69                                      | -.20  |
| دعم المادي للباحث في الجامعات        | Equal variances assumed     | .14                                     | .71  | -1.34                        | 130.00 | .18             | -.22            | .16                   | -.54                                      | .10   |
|                                      | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.25                        | 35.41  | .22             | -.22            | .18                   | -.58                                      | .14   |
| تناقض في تعليمات التعليم العالي      | Equal variances assumed     | .75                                     | .39  | -1.39                        | 130.00 | .17             | -.20            | .14                   | -.48                                      | .08   |
|                                      | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.56                        | 44.64  | .13             | -.20            | .13                   | -.46                                      | .06   |
| مدى توفر المجالات العلمية            | Equal variances assumed     | .67                                     | .42  | -1.86                        | 130.00 | .06             | -.33            | .18                   | -.69                                      | .02   |
|                                      | Equal variances not assumed |                                         |      | -2.01                        | 42.21  | .05             | -.33            | .17                   | -.67                                      | .00   |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).



الجدول (10/أ): اختبار الفرق بين متوسطين، اختبار t-test (ن = 132)

### Group Statistics

|                                        |        | N     | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|----------------------------------------|--------|-------|------|----------------|-----------------|
| ملكية الجامعة                          | حكومية | 69.00 | 3.38 | .74            | .09             |
|                                        | خاصة   | 63.00 | 3.62 | .77            | .10             |
| الموازنات المخصصة للبحث في الجامعات    | حكومية | 69.00 | 3.78 | .73            | .09             |
|                                        | خاصة   | 63.00 | 3.91 | .51            | .06             |
| حكومية دعم المادي للباحث في الجامعات   | حكومية | 69.00 | 3.66 | .83            | .10             |
|                                        | خاصة   | 63.00 | 3.89 | .63            | .08             |
| حكومية لتتقن في تعليمات التعليم العالي | حكومية | 69.00 | 3.50 | .67            | .08             |
|                                        | خاصة   | 63.00 | 3.84 | .59            | .07             |
| مدى توفر المجالات العلمية              | حكومية | 69.00 | 3.68 | .86            | .10             |
|                                        | خاصة   | 63.00 | 3.94 | .77            | .10             |

الجدول (10/ب): اختبار عينات مستقلة Independent samples test (ن = 132)

### Independent Samples Test

|                                     |                             | Levene's Test for Equality of Variances |      | t-test for Equality of Means |        |                 |                 |                       |                                           |       |
|-------------------------------------|-----------------------------|-----------------------------------------|------|------------------------------|--------|-----------------|-----------------|-----------------------|-------------------------------------------|-------|
|                                     |                             | F                                       | Sig. | t                            | df     | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |       |
|                                     |                             |                                         |      |                              |        |                 |                 |                       | Lower                                     | Upper |
| البيئة الجامعية                     | Equal variances assumed     | .30                                     | .58  | -1.80                        | 130.00 | .07             | -.24            | .13                   | -.50                                      | .02   |
|                                     | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.80                        | 128.14 | .07             | -.24            | .13                   | -.50                                      | .02   |
| الموازنات المخصصة للبحث في الجامعات | Equal variances assumed     | 11.34                                   | .00  | -1.25                        | 130.00 | .21             | -.14            | .11                   | -.36                                      | .08   |
|                                     | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.27                        | 121.62 | .21             | -.14            | .11                   | -.35                                      | .08   |
| دعم المادي للباحث في الجامعات       | Equal variances assumed     | 9.54                                    | .00  | -1.71                        | 130.00 | .04             | -.22            | .13                   | -.48                                      | .04   |
|                                     | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.73                        | 125.98 | .04             | -.22            | .13                   | -.48                                      | .03   |
| للتقن في تعليمات التعليم العالي     | Equal variances assumed     | 2.45                                    | .04  | -3.02                        | 130.00 | .00             | -.33            | .11                   | -.55                                      | -.11  |
|                                     | Equal variances not assumed |                                         |      | -3.03                        | 129.87 | .00             | -.33            | .11                   | -.55                                      | -.12  |
| مدى توفر المجالات العلمية           | Equal variances assumed     | 1.08                                    | .30  | -1.86                        | 130.00 | .07             | -.26            | .14                   | -.55                                      | .02   |
|                                     | Equal variances not assumed |                                         |      | -1.86                        | 129.98 | .06             | -.26            | .14                   | -.54                                      | .02   |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

الجدول (11): معوقات تطور البحث العلمي حسب الأهمية النسبية (ن = 132)

| المحاور                               | n<br>العينة | Mean<br>الوسط الحسابي | Std. Deviation<br>الانحراف المعياري |
|---------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------------------------------|
| الموازانات المخصصة للبحث في الجامعات. | 132         | 3.84                  | .63                                 |
| مدى توفر المجالات العلمية.            | 132         | 3.80                  | .82                                 |
| الدعم المادي للباحث في الجامعات.      | 132         | 3.77                  | .75                                 |
| التناقض في تعليمات التعليم العالي.    | 132         | 3.66                  | .65                                 |
| البيئة الجامعية.                      | 132         | 3.50                  | .76                                 |
| Valid N (list wise)                   | 132         |                       |                                     |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

## ملحق 1: استبانة البحث

## معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية

## الإخوة الأعزاء:

أشكر لكم حسن تعاونكم على تعبئة استبيان هذه الدراسة، والتي تهدف التعرف إلى معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، علماً بأن جميع البيانات المقدمة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي في هذه الدراسة فقط.

## أولاً: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) على المربع الذي يمثل الواقع الفعلي لديكم.

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ 30- أقل من 40 سنة

☐ 40- أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

3- الرتبة الأكاديمية: ☐ مدرس ☐ أستاذ مساعد ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ

4- ملكية الجامعة: ☐ حكومية ☐ خاصة

5- هل لديك حاسوب منفرد في الجامعة: ☐ نعم ☐ لا

6- عدد الدورات التي شاركت فيها في أساليب التدريس والبحث العلمي في الجامعة:

☐ لا شيء ☐ 1- 2 دورة ☐ 3- 5 دورة ☐ أكثر من 5 دورات

7- عدد البحوث التي دعمت لك من قبل الجامعة في آخر ثلاث سنوات:

☐ لا شيء ☐ 1- 2 بحوث ☐ 3- 5 بحوث ☐ أكثر من 5 بحوث

8- عدد سنوات الخبرة في التدريس الجامعي:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5- أقل من 10 سنوات

☐ 10- أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر

ثانياً: يرجى التكرم بوضع إشارة (X) على درجة الموافقة الذي تمثل المعوقات في تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم.

| الرقم                                                        | متغيرات الدراسة (المحاور والفقرات)                                                                                                                      | درجة الموافقة |       |        |           |
|--------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|--------|-----------|
|                                                              |                                                                                                                                                         | عالية جدا     | عالية | متوسطة | قليلة جدا |
| أولاً: البيئة الجامعية.                                      |                                                                                                                                                         |               |       |        |           |
| 1.                                                           | عدم وجود قاعدة بيانات داخلية موثوقة تتجدد باستمرار للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛ تبين وضعهم العلمي الحقيقي لكافة الأطراف ومنها التعليم العالي.    |               |       |        |           |
| 2.                                                           | عدم تشجيع العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس خاصة ضمن تعليمات الترقية القديمة، والتي ما زالت نافذة في بعض الجامعات الحكومية والخاصة.                  |               |       |        |           |
| 3.                                                           | زيادة عبء التدريس لأعضاء هيئة التدريس مما يقلل من الزمن المتوفر للبحث العلمي.                                                                           |               |       |        |           |
| 4.                                                           | عدم التمتع بالمرونة والتمسك بحرفية التعليمات الداخلية الصادرة عن الجامعة من قبل عمادات البحث العلمي، على الرغم من عدم وجودها في تعليمات التعليم العالي. |               |       |        |           |
| 5.                                                           | تردد أعضاء هيئة التدريس في دراسة المواضيع التي تمس جوانب حساسة لأطراف مختلفة؛ يمكن أن تؤثر على الوضع الوظيفي لعضو هيئة التدريس.                         |               |       |        |           |
| ثانياً: الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية. |                                                                                                                                                         |               |       |        |           |
| 6.                                                           | تواضع الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية.                                                                                              |               |       |        |           |
| 7.                                                           | اتساع البنود الفرعية المخصصة لدعم البحث العلمي في تعليمات وزارة التعليم العالي مما يخرجها عن الغرض الأصلي في الدعم الحقيقي للباحث.                      |               |       |        |           |
| 8.                                                           | عدم استخدام الموازنة المخصصة للبحث العلمي رغم تواضعها الشديد فيما خصصت له أصلاً في الجامعات الأردنية.                                                   |               |       |        |           |

|                                                           |                                                                                                                                                     |  |  |  |  |
|-----------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| 9.                                                        | عدم متابعة التعليم العالي بشكل دقيق لموازنات البحث العلمي في الجامعات الأردنية.                                                                     |  |  |  |  |
| 10.                                                       | عدم وجود حوافز سواء مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الباحث يميزه عن غيره من أعضاء هيئة التدريس.                                                   |  |  |  |  |
| ثالثاً: الدعم المادي للباحث في الجامعات الأردنية.         |                                                                                                                                                     |  |  |  |  |
| 11.                                                       | تواضع الدعم المادي المقدم للباحث في الجامعات الأردنية.                                                                                              |  |  |  |  |
| 12.                                                       | عدم المساهمة في الرسوم المطلوبة للنشر خاصة في المجلات الأجنبية.                                                                                     |  |  |  |  |
| 13.                                                       | تواضع الدعم المقدم للباحث للمشاركة في المؤتمرات العلمية في الدول الخارجية.                                                                          |  |  |  |  |
| 14.                                                       | عدم الربط بين البحوث المنشورة لعضو هيئة التدريس والراتب والمكافآت الممنوحة.                                                                         |  |  |  |  |
| 15.                                                       | التركيز على دعم البحوث في المواضيع العلمية وإهمال المواضيع الإنسانية.                                                                               |  |  |  |  |
| رابعاً: التناقض في تعليمات وزارة التعليم العالي الأردنية. |                                                                                                                                                     |  |  |  |  |
| 16.                                                       | تناقض التعليمات الصادرة عن التعليم العالي والموجهة للجامعات، وعدم ترك أي فترة زمنية لها للتكيف مع التعليمات الجديدة في حال تغييرها.                 |  |  |  |  |
| 17.                                                       | تغير التعليمات الصادرة عن التعليم العالي باعتماد المجلات العلمية المعتمدة وفي فترات قصيرة جداً.                                                     |  |  |  |  |
| 18.                                                       | عدم توحيد تعليمات الترقية النافذة في الجامعات الأردنية سواء حكومية أو خاصة.                                                                         |  |  |  |  |
| 19.                                                       | ترك الحرية للجامعات حكومية أو خاصة لتغيير تعليمات الترقية بالزيادة أو النقصان بحجة استقلال الجامعات، رغم أن التعليمات الرسمية تنص على الالتزام بها. |  |  |  |  |
| 20.                                                       | ربط تعليمات الترقية في الجامعات الخاصة بإتباع تعليمات إحدى الجامعات الحكومية، رغم تناقض التعليمات في الجامعات                                       |  |  |  |  |

|  |  |  |  |  |                                                                                    |
|--|--|--|--|--|------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | الحكومية، فأين أهمية تعليمات التعليم العالي؟                                       |
|  |  |  |  |  | خامسا: مدى توفر المجلات العلمية المعتمدة للنشر.                                    |
|  |  |  |  |  | 21. حصر النشر لأغراض الترقية لكل مجال من العلوم في مجلة حكومية واحدة فقط.          |
|  |  |  |  |  | 22. عدم اعتماد المجلات الصادرة عن الجامعات الأردنية عدا المعتمدة لأغراض الترقية.   |
|  |  |  |  |  | 23. عدم وجود مجلات علمية متخصصة في الجامعات الخاصة.                                |
|  |  |  |  |  | 24. ضعف فرص النشر للباحث الأردني في جامعات الدول العربية المجاورة.                 |
|  |  |  |  |  | 25. ارتفاع كلف النشر في المجلات الأجنبية خاصة المفهرسة في قواعد البيانات المعتمدة. |

الباحث

## تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية

د.خلواتي صحراوي\* و د.مفتاح فاطمة\*\*

تاريخ وصول البحث: 2013/1/2م

تاريخ قبول البحث: 2013/6/11م

### ملخص

يغطي موضوع تسيير الإنفاق العام والميزانية العامة إجمالاً بأهمية البالغة في الآونة الأخيرة، وهذا ما تؤكدته الاتجاهات الدولية نحو إصلاحات المالية العمومية وما انتهت إليه توصيات الهيئات الدولية بإرساء أفضل الأساليب في تسيير الأموال العامة، مثل: الشفافية، النزاهة، ميزانية الأداء، التسيير القائم وفق النتائج ومسؤولية المسيرين، هذا كله من أجل ضمان استعمال أفضل للموارد المالية.

ولما كان الدين الإسلامي دستوراً كاملاً ينظم جميع نواحي الحياة، باعتباره سبباً للتأكيد على تلك الأساليب وداعياً إلى تطبيقها، فقد أحاط المال العام بجرمة ثرّبت أشد العقوبات على كل من تجاوز حدّه أو حدثته نفسه باغتيال المال العام، وأوصى باختيار الأكفاء الأمناء لتولي أمر هذا المال، وحملهم هذه المسؤولية التي لا ينهض بها إلا من حباه الله بقلب سليم، كما شدد الرقابة على استعمال المال العام ومستعمليه مؤكداً على الرقابة الذاتية، وأكد كذلك على ضرورة محاربة كل وجوه الفساد التي من شأنها أن تضرّ باستعمال المال العام فيما خصص له، ضماناً لتحقيق المصلحة العامة.

**الكلمات المفتاحية:** المال العام، الإنفاق، الرقابة، الإسلام.

### Abstract

The subject of public spending management takes great importance in recent times; this is confirmed by international movements towards the reform of public finances and the recommendations of international bodies by establishing best practices, such as: transparency, integrity, budget performance, management-based performance according to the results and the responsibility of managers. All these measures mean to ensure better use of financial resources.

\* أستاذ، كلية العلوم القانونية والإدارية بجامعة النعامة-الجزائر.

\*\* باحثة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة معسكر- الجزائر.

And since the Islamic religion is a complete constitution, it was the first to assure those methods by giving the public funds sanctity, and by punishing all those who violate this sanctity. Islam recommends the selection of qualified trustees to take over command of public funds, and it gives them a great responsibility. Also it stresses the control of the use of public funds, confirming self-censorship, and also requests the fight of all aspects of corruption that would be detrimental to the use of public funds to ensure public interest.

Key words: Public funds, spending, control, Islam.

## مقدمة:

حديثه ومتطورة في مجال ماليها العمومية، كما تشجع معظم المنظمات الدولية المختصة (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للشفافية...) إرساء أفضل الأساليب في مجال المالية والميزانية العامة من أجل تحقيق الرشادة والنزاهة والشفافية في إدارة المال العام وذلك من خلال التوصيات والتقارير التي تصدرها إضافة لدعمها كذلك لبعض الدول في مسيرة التطوير هذه.

ولعل ما جلب انتباهنا في هذه الأساليب المبتكرة هو وجودها الأصلي في شريعتنا الإسلامية قبل أن تبناها هذه الدول والهيئات كأساليب حديثة، فضبط الإنفاق العام وترشيده، وإحكام الرقابة عليه، والتزام النزاهة والشفافية في تسيير الأموال العمومية كلها مبادئ موجودة في شريعتنا

يعتبر الإنفاق العام وسيلة ضرورية لإشباع الحاجات العامة وقيام الدولة وممارسة مهامها، لذلك ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور دور الدولة في الحال والمآل، الأمر الذي جعله دائماً محور بحث وتطوير من قبل دراسات المالية العامة، من أجل الوصول إلى أفضل الطرق لتسييره بهدف تحقيق أفضل للمصلحة العامة، وهذا ما يفسر الاتجاه الدولي البارز نحو تحديث وإصلاح أنظمة الميزانية العامة وتطوير طرق وأساليب تسيير النفقات العامة، من خلال محاولات وتجارب سجلتها دول كثيرة منها الولايات المتحدة الأمريكية، بعض الدول الأوروبية، بلدان منظمة التعاون الاقتصادي وحتى بعض الدول النامية والعربية، بتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية



الإسلامية أمرنا الله تعالى بها في كتابه العزيز في أكثر من موضع وأوصانا بها رسوله الكريم ﷺ.

فالشرع الإسلامي لا يقتصر على النواحي العقدية والأخلاقية فحسب بل طال كل ما له علاقة بمعاملات الناس المختلفة في مجالات الحياة (السياسية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية).

هذا ما سنحاول بيانه من خلال هذا البحث، فيما يخص قواعد تسيير الإنفاق العام، وسنعمد لذلك معالجة المحاور التالية:

- أ. مفهوم الإنفاق العام.
- ب. الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام.
- ج. ضوابط وقواعد تسيير الإنفاق العام في الشريعة الإسلامية.
- د. أسبقية الشريعة الإسلامية في التنصيص على الأساليب الحديثة.

#### المحور الأول: مفهوم الإنفاق العام:

في اللغة: النفقة مصدر الفعل أنفق يقال أنفق الرجل أي افتقرَ وَذَهَبَ مَالُهُ (الرازي زين الدين، 1999)، وقيل نفق الفرس وسائر البهائم ينفق نفوقاً أي مات، ونفقت السلعة تنفق نفاقاً أي غلت ورغب فيها، وأنفقها هو (بن سيدة أبو الحسن، 2000).

يقصد بمصطلح النفقات العامة تلك

الأموال التي تصرفها الدولة (الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات والهيئات العمومية)، وبشكل عام تعرف على أنها "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة" (الوادي محمود وزكريا أحمد، 2007)، كما عرفت أيضاً باعتبار أن الدولة هي صاحبة الإنفاق: أنها مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (كردودي صبرينة، 2007).

من خلال هذين التعريفين يمكننا استخلاص الشروط الأساسية التي تقوم عليها النفقة العمومية وهي لا تعدو ثلاثة شروط:

فأول شرط يؤسس لوجود النفقة العمومية هو شكلها حيث تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثنماً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح الإعانات والمساعدات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها... (عباس محززي، 2003).

وقد أكد الإمام الماورديُّ هذا المفهوم بقوله: "هي كل حقٌ وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال فإذا صرف في وجهة صار مضافاً إلى الخارج من بيت المال" (بن داود إبراهيم، 2010).

### المحور الثاني: الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام:

منذ حوالي عشرين سنة ظهرت موجة كبيرة نحو إصلاح وتحديث أنظمة الموازنات العامة- باعتبار الموازنة العامة أصدق صورة عن تسيير المال العام- من خلال توجه دول عديدة إلى تأسيس إصلاحات واسعة وعميقة في مجال مالياتها العمومية واعتماد أطر قانونية وتنظيمية جديدة لموازنتها، منها: أغلبية الدول الأوروبية، أستراليا، كندا، كوريا، الأرجنتين، الشيلي، المكسيك، جنوب إفريقيا وغيرها، إصلاحات معتبرة لميزانياتها العامة، ونذكر منها: مبادرة نيوزلندا في 1994 من خلال قانون responsibility act fiscal، بلدان L'OCDE من خلال Le traité de Maastricht، أستراليا في 1996 من خلال Charte de L'honnête budgétaire، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في 2006.

وثاني هذه الشروط هو مصدرها إذ يشترط لكي تعدّ من النفقات العامة أن يكون الأمرُ بصرفها شخصاً معنوياً عاماً، والمقصود بالشخص المعنوي العام، ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (دراز حامد، 1988)، وعلى ذلك تعد نفقة عمومية تلك النفقات التي تصدر عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية وكل المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لها.

وأما الشرط الثالث فهو معرفة الهدف منها حيث يشترط أن يكون الغرض من النفقة العمومية هو تحقيق المنفعة العامة، وذلك بإشباع الحاجات والرغبات العامة، فمن منطلق العدالة والمساواة في تحمل المواطنين والأفراد الأعباء العامة (الضرائب مثلاً) يجب أن يستفيد كذلك المواطنون من النفقة العامة بنفس المنطلق، أي أن توجه النفقة العامة لخدمة المنفعة العامة.

### الإنفاق العام في الشريعة الإسلامية:

نعرف النفقة في التشريع المالي الإسلامي على أنها إخراج جزء من المال من خزينة الدولة، أي: بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة (الكفراوي عوف، 2005).

وذلك في إطار سعيها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام.

كما يلاحظ بالموازاة مع هذه الموجة ازدياد مطالبة المنظمات والهيئات الدولية بضرورة تطوير أساليب ونظم الموازنة العامة وتسيير المال العام ودعمها لها من خلال التوصيات والتقارير التي تصدرها في هذا السياق.

ومن خلال دراستنا وإطلاعنا على تجارب إصلاح وتطوير عديدة وعلى توصيات المنظمات الناشطة في هذا المجال، يمكننا تلخيص أهم الأساليب المتبعة والمطلوبة حالياً لتسيير الأموال العمومية كما يلي:

أ. الشفافية في تسيير الأموال العمومية (Transparency):

إن المؤسسات الدولية الناشطة في مجال محاربة الفساد وإرساء الشفافية على التصرف العمومي، ترى أن فعالية المالية العامة تستدعي عدداً من المعايير أهمها: الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات. وشفافية المالية العامة تعرف على أنها الإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية بأسلوب منهجي سليم وفي التوقيت المناسب، ويجب أن يكون نشر المعلومات الخاصة بالمالية العامة التزاماً قانونياً يقع على عاتق الحكومة تحدد فيه

توقيت النشر ومدى تفصيله والجهات التي يوجه إليها (مركز أولويات الموازنة والسياسات، 2001).

حيث يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة وشفافية عن أنشطة الحكومة في مجال المالية العامة، كذلك على الحكومة أن تنشر معلومات كاملة عن مستوى ديونها وأصولها المالية والمكونات التي تتكون منها، وكذلك يجب التعهد بنشر معلومات المالية العامة في حينها (أبو كريم أحمد، 2009). وهو السياق ذاته الذي تدور حوله توصيات وجهود المنظمات الدولية، ومنها:

1. المنظمة العالمية للشفافية: منظمة الشفافية الدولية هي منظمة أهلية رائدة في مجال مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية، يصدر عنها "مؤشر مدركات الفساد" الذي يقيس مستويات الفساد في القطاع العام في بلد معين.

2. صندوق النقد الدولي (IMF): إن صندوق النقد الدولي وفي إطار تشجيعه للشفافية في المالية العامة، أعد وثائق عديدة من بينها: "مدونة الممارسات الجيدة"، ودليل حول الشفافية في المالية العامة بالإضافة إلى "دليل للشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية". ومن بين المبادئ التي حث الصندوق على

منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ونتائجها في كافة دول العالم ([www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org), 2012).

وقد أطلقت المنظمة مبادرة الموازنة المفتوحة Open Budget Initiative وهو برنامج بحث شامل في مجال الدعوة لتعزيز تمكين الشعب من الوصول لمعلومات الميزانية واعتماد نظم ميزانية تتيح المساءلة، إذ تعزز هذا البحث بمؤشر (Open Budget Index) يقيس مدى شفافية الميزانية العامة للدولة، وهو مؤشر تم إنشاؤه سنة 2006 على أن يتم إعادة تطبيقه كل سنتين لمتابعة التطورات في هذا المجال، يُقِيمُ مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق ميزانية الدولة، ويتحدد وضع الدولة من خلال الإجابة على 92 سؤالاً من أسئلة استبانة الميزانية المفتوحة.

ب. التسيير القائم وفق النتائج (Management based on results):

تركز الأساليب الحديثة لتسيير المال العام على التسيير القائم وفق "النتائج" بدل "الوسائل"، فالغالب في الأسلوب التقليدي هو تحديد مجالات الإنفاق وفق ما يتوفر من موارد مالية وهذا ما يسمى بالتسيير وفق "الوسائل أو البنود"، أي أن يتم إعداد الموازنات العامة من خلال توجيه الموارد المالية المتوفرة

اتباعها من خلال هذه المنشورات نذكر ([www.imf.org](http://www.imf.org), 2012):

- أ. تحديداً واضحاً للأدوار والمسؤوليات.
- ب. الشفافية في الإجراءات المتعلقة بالميزانية.
- ج. تمكين الشعب من الوصول إلى المعلومات.
- د. ضرورة أن تستوفي المعلومات في مجال الميزانية لمعايير الجودة، كما يجب أن تخضع لتدقيق مستقل.

3. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): تقف الدول الأعضاء في طليعة الدول التي تمارس الشفافية في الموازنة، ففي اجتماعها عام 1999 طلب فريق العمل الذي يضم كبار موظفي الموازنة في تلك الدول من الإدارة جمع الممارسات النموذجية في هذا الميدان اعتماداً على تجارب الدول الأعضاء لاعتمادها كمنهج للعمل. لقد تم تصميم الممارسات النموذجية بشكل تكون فيه أداة مرجعية للدول الأعضاء وغير الأعضاء بهدف زيادة درجة شفافية الموازنة في هذه الدول ([www.oecd.org](http://www.oecd.org), 2012).

4. شراكة الموازنة المفتوحة IBP (International budget partnership): تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة سنة 1997 كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة، وهو منظمة أبحاث تهدف إلى دعم

ج. مؤشرات الأداء (performance indicator)  
يُمكننا مؤشر الأداء من التعبير عن حالة تقدم أشغال تحقيق برنامج ما، وذلك بقياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المتنتزة والموارد المتاحة، انطلاقاً مما سبق يمكن تمثيل هذا النوع من التسيير بالشكل الموالي:

الخطط والأنشطة الحكومية ← برامج ← الأهداف  
← مؤشرات الأداء

الشكل رقم (1)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السبابة في تطبيق هذا الأسلوب منذ سنوات الخمسينات، كما يطبق هذا الأسلوب حالياً في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا من خلال تجربة IOLF<sup>(1)</sup> سنة (2006)، ودول أخرى مثل كندا، وحتى بعض الدول العربية. بينما لا يزال في دول أخرى قيد الدراسة والتجريب.

د. إحكام وتشديد آليات الرقابة:

إن هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية الأموال العمومية من كل أشكال الانحراف والغش والتلاعب، وهذا ما يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة وتنوع طبيعتها واختلاف أهدافها وكثرة الهيئات والمؤسسات المضطلة بها (مسعي محمد،

(الوسائل) لبنود محددة من الإنفاق بهدف أن يتحقق الإنفاق في البنود المحددة مسبقاً، بينما يتجه الأسلوب الحديث إلى ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقاً فيكون الهدف الأساسي لتسيير المال العام هو تحقيق النتائج المرجوة منه، مثلاً كأن تتولى وزارة التربية هدف تحقيق نسبة معينة من تعليم الأطفال في الأرياف وتُخصص لذلك مبلغاً معيناً، فوفق هذا الأسلوب يتم التركيز والعمل على النتيجة المحققة وهي النسبة المحققة فعلاً من تعليم أطفال الأرياف بالإضافة إلى صرف هذا المبلغ المعين في المجال المخصص له.

كما تحاول هذه الموازنة الإجابة على تساؤلات رئيسية هي: ما هي الأهداف الرئيسية التي ننوي الوصول إليها؟ وكيف يمكن تحديد هذه الأهداف وبرمجتها؟ وما هي مكانتها وعلاقتها بالسياسة العليا للدولة؟ (جريسات جميل، 1995).

إن التسيير الجديد للميزانية يستلزم استعمال مؤشرات للأداء وذلك من أجل التقييم الدائم للنتائج المحققة مقارنة بالنتائج المتنتزة وهذا في إطار تحقيق الأهداف، كما يستوجب هذا التسيير الجديد تحديداً مسبقاً للأهداف ويتابع تحقيق الأهداف بمؤشرات الأداء، فتتحقق السياسة عند تحقيق الأهداف.

2003)، وغالباً يكون أساس هذه الرقابة ما يسمى "الرقابة المالية" (المستندية) والتي تهدف إلى التأكد من سلامة عملية الإنفاق ومن صحة المستندات المصاحبة له، دون الاهتمام بنتائج الإنفاق ذاته، وسلامة الإنفاق لا تعني بالضرورة تحقيق أهداف الوحدة الإدارية الحكومية الأمر الذي أدى إلى تطوير أساليب الرقابة على الأموال العمومية بحيث يصاحب الرقابة المالية رقابة كفاية ورقابة على الفعالية، وذلك من أجل ضمان أفضل تصرف بهذا الخصوص، أي أن يتم صرف المال العام بالقدر الذي تم التخطيط له وفي المجال المخصص له، والأكثر من هذا أن يحقق هذا الصرف الهدف المنتظر منه، وهذا ما يسمى في ظل المتطلبات الراهنة بالرقابة على الأداء.

الرقابة على الأداء (control performance): عرّفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ARABOSAI) رقابة الأداء بأنها: "تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة" (حماد أكرم، 2005)، والرقابة على

الأداء تتميز بجملة من المزايا هي (حماد أكرم، 2005):

1. تشمل جوانب الاقتصاد والكفاءة والفعالية في النشاطات الإدارية.
2. التزويد بمعلومات ذات اتصال وثيق بصنع القرارات.
3. وضوح غايات وأهداف البرامج والمشاريع.
4. وضوح المسؤوليات والصلاحيات فيما يخص تنفيذ الخطط التي تمت الموافقة عليها.
5. وضوح جودة وفعالية تنفيذ البرامج بالمقارنة مع الخطط الموضوعة.
6. جودة النتائج مقارنة مع التكاليف المحددة مسبقاً.

تعتبر الرقابة على الأداء أحد أهم الأساليب الحديثة المطلوبة حالياً في تسيير الأموال العمومية، وهي تتماشى مع تطبيق موازنة الأداء والتسيير القائم وفق النتائج المذكورة سابقاً.

هـ. تفعيل دور الميسرين:

تتجه الأساليب الحديثة كذلك إلى التأكيد على أهمية العنصر البشري، من خلال إعطاء "مسير المال العام" المزيد من الحرية في التصرف في المال العام، وبالمقابل تحميله لمسؤولية أكبر تجاه تحقيق المصلحة العامة أو الهدف من هذا

التي قطعت أشواطاً واضحة في إرساء أفضل الأساليب على تسيير ماليتها العمومية.

### المحور الثالث: ضوابط وقواعد إنفاق المال العام في النظام الإسلامي:

يتأسس إنفاق المال العام في النظام الإسلامي على جملة هامة من القواعد والضوابط، لا يصلح أن يتخلف أحدها من أجل أن يحقق المقصد وينسجم مع ما وضع لأجله، والتي تتلخص فيما يلي:

#### 1. المصلحة العامة:

والتي بمقتضاها ينحصر الإنفاق العام في تحقيق المصلحة العامة للمسلمين، بل وفي كل ما يؤدي إلى إقامة مصالح الأمة الإسلامية؛ ويشار للمال العام بأنه مال المصالح العامة، وفي هذه الإضافة إشارة إلى ضابط في غاية الأهمية من ضوابط الإنفاق العام، بل هو أساسها، وهو: المصلحة، وهي ضد المفسدة (الماجد خالد، 2012)، وبهذا فالنفقة الهادفة هي التي تتجه مباشرة لتلبية الحاجات العامة وفق مصالح المسلمين ولا يكفي أن تتم تلبية المصالح العامة إذ لا بد من مشروعيتها (بن داود إبراهيم، 2010)، وفي هذا الصدد يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: 67).

الإنفاق، وهذا في إطار التسيير القائم وفق النتائج، فيُمنح المُسِير مبالغ مالية إجمالية يتمتع بحرية التصرف فيها ولا يسأل عن ذلك - نسبياً<sup>(2)</sup>، إنما يحاسب على تحقيق الهدف من ذلك الإنفاق ويسأل عنه، أي لا تهتم الرقابة التي تقام عليه بمدى احترامه لإنفاق للمبالغ المحددة مسبقاً بقدر ما تهتم بإلزامه بتحقيق الهدف من هذا الإنفاق والذي هو في الأغلب تحقيق النفع العام.

و. مكافحة الفساد (corruption) وإرساء النزاهة في تسيير المال العام:

إن الفساد إن انتشر فيما يتعلق بتسيير الأموال العمومية فإن ذلك سيكون له الأثر السلبي الكبير على استعمال المال العام في سبيل تحقيق المصلحة العامة، بحيث لا تتحقق هذه الأخيرة. لذا تكثر حالياً الدراسات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة مكافحة الفساد بشتى أشكاله حتى نضمن استخداماً جيداً للموارد العامة، فمن غير المعقول أن تصرف الأموال العمومية وتحقق المصلحة العامة في بيئة تنتشر فيها الرشوة أو المحسوبية أو النهب...، وكثيراً ما تثبت التقارير الصادرة سنوياً حول الفساد في العالم أن البلدان التي تحقّق معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد<sup>(3)</sup> هي البلدان



أما الإنفاق على المشاريع النافعة فإن علماء الفكر المالي الإسلامي يرون تخصيص شيء من موارد بيت المال للإنفاق على المشاريع الاقتصادية التي تجلب الدخل لبيت المال وتحقق المصلحة العامة للأمة، ويظهر ذلك في نصيحة أبي يوسف لهارون الرشيد بقوله: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج بالعمل على استخراج الأنهار واستحفارها وإجراء الماء فيها لتعمير الأراضي مما يزيد في الخراج..." ورأيت أن تأمر رجلاً من أهل الخبرة والاختصاص ممن يوثق بدينه وأمانته فتوليّه ذلك ما دام فيه صلاح وزيادة في الخراج، واجعل النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد" (ريان حسين، 1999)، بل أكثر من ذلك فقد ذهب الفقه إلى الإنفاق على المشاريع العامة من المصارف المعدة للزكاة لاسيما حين يعدم المسلمون الموارد والمصادر التي تصلح سبيلاً للنفقة على مشاريعهم العامة مستأنسين بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60] فقد جاء في التفسير المنير قوله "وفي سبيل الله أي: القائمين بالجهاد ولو أغنياء، أو للصرف في مصالح

الجهاد بالإنفاق على المتطوعة وشراء السلاح، وقيل: وفي بناء القناطر والمصانع" (الزحيلي وهبة، 1997).  
2. الاستخلاف:

هو من أهم قواعد وضوابط الإنفاق العام، والتي بمقتضاها نحسن تطبيق وتحمل مبدأ الالتزام بأعباء الأمانة لاسيما في الصرف من المال الذي هو مال الله وما نحن إلا وكلاء عليه مستخلفون فيه، فالمال في الأصل إنما هو مال الله - سبحانه وتعالى - مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33]، أوجده في الطبيعة، وعلى الإنسان أن يكده ويحده من أجل استخراجه والانتفاع به. وكده وتعبه لاستخراجه لا يعطيه سلطان الملكية وجبروت التصرف دون التقيد بمحدود المالك الأصلي، فالإنسان ما هو إلا مستخلف فيه وهو مسؤول أمام الله عن كسب وإنفاق هذا المال، ﴿انْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: الآية 7].

بهذا يعطي الاسلام مفهوماً جديداً للملكية والحيازة، يختلف عن مفهوم الرأسمالية والاشتراكية، فهو لا يعتبر الإنسان مالكاً إنما مجرد وكيل، لأن المال الذي في حوزته أمانة استأمنه الله عليها، كما يقيد



حرية التصرف فيما في حوزته فيمنع تبذيره وصرفه فيما يغضب الله تعالى، بل عليه بتحكيم شرع الله في كل تصرفاته المالية، إن كان على مستوى الكسب أو على مستوى الإنفاق.

### 3. التوسط والقوامة والرشاد في الإنفاق:

تعني هذه القاعدة أن يكون الإنفاق وسطاً بين الإسراف والتقتير<sup>(4)</sup>، بما يحقق القوام (الماجد خالد، 2012)، كما تعني الرشاد وهو أن لا تنفق نفقة إلا في وجهها وألا تمنع نفقة إلا من وجه جائز للمنع (بن داود إبراهيم، 2010). كما أن الرشاد في الإنفاق يستوجب مراعاة المفاضلة في الأولويات بين أوجه الإنفاق ومجالاته (فريق معالجة الموازنة العامة، 2012)، ولعل أهم ما يعتبر سبباً في هدر الأموال عندما يتلى المال بمن لا يحسن ترشيده ووضعه في نصابه وتقدير الأوجه التي ينبغي أن يوضع فيها حتى يسلم من التآكل ويذر الخير والفوائد، فترشيد النفقات لا تعني أكثر من هذا المعنى فهي تتطلب بالإضافة إلى اليد الأمانة الفكر النقي الذي يحسن الترتيب ويقدر المقدر.

أما القوامة في الإنفاق فنقصد بها سلوك طريق الوسطية والعدالة بين طريقتين متطرفين فاسدين نهى عنهما الشرع،

وربطهما بالخسارة والإفلاس وهما: الإسراف والتبذير من جهة، والبخل والتقتير من جهة أخرى، وقد ورد هذا المبدأ واضحاً في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].

وبالحديث عن هذا المبدأ في الإنفاق الحكومي نقول: إنه يجب تجنب الهدر في الإنفاق، وحسن استخدام الموارد طبقاً لتوجيهات الشارع الحكيم، لأن المال العام لدى الحكومة أمانة يجب استعمالها في رفاهية الشعب وتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم حسب التعاليم الإسلامية.

وعلى العموم يمكن إثبات خطورة الإسراف والتقتير في الإنفاق العام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد بما يلي:

- فالإسراف في الإنفاق العام يؤدي إلى ازدياد الهدر والتلف في الأموال العامة للمجتمع، وازدياد الاستهلاك التبذيري وازدياد البذخ والتقليد والعادات الاستهلاكية المستوردة، وازدياد الاستثمارات في المجالات غير النافعة والمفيدة وغير الاستراتيجية

والمضرة بالأمن الاقتصادي للبلد الإسلامي؛ وهذا يؤدي إلى إخراج جزء كبير من الأموال - أي رؤوس الأموال النقدية الضرورية - لتنمية اقتصاد البلد من التيار النقدي للاقتصاد الكلي؛ وتوجيهه نحو مجالات لا تؤدي إلى ازدياد المنافع الاجتماعية والاقتصادية؛ مما يؤدي بالأخير إلى خسارة الاستقلال الاقتصادي للبلد؛ ثم حدوث المشاكل الاقتصادية المختلفة كالتضخم وفشل الخطط التنموية وتأخرها وعدم تنفيذها بالكامل (قادر عبدالله محمد، 2010).

- أما التقدير: فيؤدي إلى انخفاض ضخ الأموال إلى داخل التيار النقدي الكلي في الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى انخفاض عدد المشاريع المخططة؛ وعدم استطاعة إكمال المشاريع القائمة؛ وانخفاض التمويل للاستثمارات في البلد الاقتصادية؛ مما يؤدي إلى انخفاض المشاريع والنشاطات الاقتصادية ثم الاقتراب من حدوث الركود الاقتصادي وفشل الخطط التنموية لاقتصاد البلد؛ وكل هذا يؤدي إلى حدوث التخلف والتأخر الاقتصاديين، ثم تزداد المشاكل والأزمات الاقتصادية خاصة وان انخفاض النفقات العامة يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات العامة، ثم انخفاض الطلب الكلي الفعال، ثم حدوث مشكلة الركود الاقتصادي، ثم

الانخفاض الاستهلاكي ثم ازدياد علامات وسمات الفقر لدى أفراد المجتمع؛ ومن ثم ازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحدث التخلف الاقتصادي. لهذه الأسباب دعا الاقتصاد الإسلامي ومن خلال النصوص الشرعية المختلفة إلى التوسط بين الإسراف والتقتير، والتوجه بالإنفاق العام نحو ازدياد غير إسرافي ونبد التقتير فيها لتجنب المجتمع الإسلامي واقتصاد الكوارث الاقتصادية. 4. قاعدة الحصر والتحديد:

إن المقصود من هذه القاعدة أن تحدد وتوضح مجالات إنفاق المال العام سلفاً، وهذه القاعدة تتلاءم مع قاعدة تخصيص النفقات المعمول بها في الأنظمة المالية العامة الحديثة، ولا تتفق مع قاعدة عدم تخصيص الإيرادات والتي بمقتضاها لا يتم تخصيص إيرادات معين للصرف على إنفاق معين، وهذه القاعدة في التشريع الإسلامي تعني إضافة إلى تحديد أوجه الإنفاق وحصرها، تخصيص الإيرادات العامة إلى نوع معين من النفقات، كما هو الحال بالنسبة لإيرادات الزكاة والفيء والغنائم، استناداً لقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ

مِنْكُمْ» [الحشر: 7]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: 41].

وما يمكن ملاحظته في طبيعة الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي هو أن النظام المالي الإسلامي يقوم على تخصيص مباشر لحصيلة الزكاة لمصاريف معينة تحقيقاً لأهداف التكافل والضمان الاجتماعي، والدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله، كما يقوم على تخصيص محلي للزكاة، بحيث يختص كل إقليم بركاته. وهو وجه من أوجه الاستقلال المالي الذي تتطلبه حالياً مقتضيات التسيير غير المركز، بضرورة تمتع الأقاليم الفرعية (الجماعات المحلية) للدولة بالاستقلال المالي والتمويل الذاتي لنفقاتها حتى تتمكن من التحكم الجيد في ماليتها، يعزز هذا ما جاء في قول الماوردي رحمه الله " ونُفِرَق زكاة كل ناحية في أهلها، ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره"، وهذا ما سار العمل به في الدولة

الإسلامية (الوادي محمود، 2000)، وهو مبدأ هام أخذ به الفقه الإسلامي في أكثر مذاهبه لا سيما المذهب المالكي (القرطبي ابن رشد، 1988).  
5. العدالة في الإنفاق العام:

يعني هذا المبدأ أنه لا بد من العمل على تحقيق أقصى عدالة ممكنة من خلال بنود الإنفاق العام، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من المنافع العامة التي تحققه بنود الإنفاق المختلفة من قبل سكان الدولة الإسلامية، فما دامت الموارد المالية المختلفة الموجودة في الخزينة العامة للدولة (أي بيت مال المسلمين أو الميزانية العامة) ترجع ملكيتها إلى جميع أفراد المجتمع الإسلامي (أي أن كل فرد من أفراد له سهم ونصيب خاص فيها) فإن هذا يعني اشتراك جميعهم في الحقوق والواجبات منها والنابعة من ثرواتها المالية.

ومراعاة العدالة في الإنفاق بين الجهات والمصالح، وكذلك الأجيال، فلا يتم الإنفاق على إقليم أو مصلحة أو جهة على حساب الأهم، ولا على الجيل الحالي على حساب الأجيال القادمة (فريق معالجة الموازنة العامة، 2012)، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ

## 6. حُرمة المال العام وحمايته:

لقد اهتم الإسلام بحماية المال العام بصفة خاصة، وذلك لارتباطه بالمصلحة العامة، ولأن الاعتداء عليه اعتداء على المصلحة العامة. ولقد ندد وشدد الإسلام بالعقوبة على من يعتدي على المال العام ومن ذلك حد السرقة وحد الحِرابة<sup>(5)</sup>، والتي من خلالها تصل العقوبات إلى القتل، واعتبر الإسلام من يقتل في سبيل ماله شهيداً (شحاتة حسين، 1999)، يؤكد ذلك قوله ﷺ: (من قُتِل دون ماله فهو شهيد) (البخاري، 2001)، وصور الاعتداء على المال العام التي نهى الإسلام عنها نحصرها في النقاط الآتية:

أ- سرقة المال العام: وهي الأخذ بغير حق من المال العام، سواء كان ذلك من قبل المواطنين أو من قبل أصحاب السلطة، وأن يضم شخص بصور مباشرة جزءاً من المال العام إلى ماله الخاص، كالاختلاس، والنصب، والاحتيال، وقد يكون بطريقة غير مباشرة؛ كأن يسهل لشخص آخر الحصول على المال العام مقابل حصوله على جزء منه.

ب- الرشوة: تعتبر الرشوة كل ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل، وكل ما يدفع لقاء الحصول على منفعة بغير وجه

وإِنَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ» [النحل: 90]، ومن ذلك التزام العدل في توزيع المال العام على من يحتاجونه من أجل تحقيق الصالح العام، ولكي لا يُظلم ولا يُحرَم أحد.

كما جاء الإسلام بأوثق صور التكافل والتضامن الاجتماعي، حين جعل في أموال المسلمين حقوقاً للمساكين والفقراء والسائلين واليتامى... وغيرهم من المحتاجين، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي من أهم وظائف الأنظمة المالية حالياً وأكثرها مطالبة من قبل الرأي العام الدولي، وأصدق صورة عن أسبقية الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية هي ذكره لتوزيع أموال الزكاة، الأمر الذي يجعلنا نعاود الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

تؤدي إلى ضياعها أو تلفها بسبب هذا الإهمال.

وقد اعتمد الإسلام في سبيل المحافظة على المال العام وحمايته عدة أمور منها:

أ. الرقابة على استعمال المال العام: إن الرقابة على المال العام من منظور الشريعة الإسلامية هي القواعد والأحكام التي أرستها الشريعة الإسلامية لأجل صيانة المال العام ودرء كل تقصير أو تهاون في جمعه أو إنفاقه (بن داود إبراهيم، 2010).

ودليل وجود الرقابة على المال العام في الإسلام هو ما بدأ به رسول الله ﷺ من وضع قواعد تطبيقية لها، وما أكمله بعده الخلفاء الراشدون أمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب الذين كان لهم فضل باجتهادهم في إحداث وإرساء ضوابط رقابية مستنبطة من الشريعة الإسلامية، ومتناسبة مع اتساع الدولة الإسلامية واتساع مآليتها. ومن بين تلك الأنظمة التي هي قواعد بالغة في الأهمية تحتاج دراسة معمقة نظراً لاشتمالها واستيفائها أوجهها عديدة؛ إذ نجد الرقابة الذاتية، والرقابة التنفيذية، والرقابة الشعبية، والرقابة القضائية على شاكلة ما تعرفه المالية الحديثة بل أحسن نمطاً وأرقى شأنًا، سنذكر باختصار:

حق، وللرشوة أضرار كبيرة على حسن سير المرافق العامة ولذلك قد نهى الإسلام عن الرشوة وحرّمها، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 188].

ج- استغلال المنصب للمصلحة الشخصية: يستغل الرجل منصبه الذي عُيِّن فيه لتحقيق منفعة إلى شخصه وقرباته، وقال رسول الله ﷺ: "من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول"، لأنه اختلاس من مال الجماعة الذي ينفق في حقوق الضعفاء والفقراء ويُرصد للمصالح الكبرى، ويقول تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ ثُوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 161].

د- الإلتاف: المقصود به تخريبُ الأملاك العامة: كالمباني والحدائق وأثاث الإدارات العمومية... بصورة متعمدة.

هـ- الإسراف في استخدام المال العام: وهو تبذير الإدارات العمومية للأموال العمومية في الصرف أكثر من الحاجة والصرف فيما لا حاجة له.

و- الإهمال: بمعنى إهمال المال والممتلكات العامة وعدم الحرص والمحافظة عليها بصورة

**نظام الحسبة:** هي مؤسسة رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد، أي: في المجال الاجتماعي بوجه عام تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي والأعراف المألوفة في كل بيئة وزمان (الصالح صالحي، 2006)، ونظام الحسبة نظام متكامل يقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل ما يتعلق بحياة المسلمين، بما في ذلك الإنفاق العام.

ودور الحسبة في الرقابة على الانفاق العام يتجلى في كون المحتسب<sup>(6)</sup> يحول دون إنفاق الأموال العامة في غير ما خصص لها شرعاً، ورقابة كل حالات الإسراف والتبذير، ورقابة مستحقي أموال الزكاة والخراج والصدقات وغيرها.

**نظام المظالم:** إن ولاية المظالم هي التي تقوم بدور القاضي والسلطان، وتقوم ولاية المظالم بدور كبير في تحقيق الرقابة على الأموال العامة، وعلى الولاة والحكام على وجه الخصوص وهي مكملة لولاية الحسبة والقضاء، وكل يؤدي أخيراً إلى ترسيخ قواعد العدل، ومنع الظلم والتغالب والتواثب بين الناس" (البابلي عدلي، 2009).

وتتمثل مهامها بالنسبة للإنفاق العام بالنظر والبت في الشكاوى والتظلم المتعلقة بإجحاف أو ظلم أو نزع حق، ومراجعة أموال الأوقاف، ورد الأموال المغتصبة.

**الدواوين الخاصة:** الديوان يطلق على تلك الأماكن التي تحفظ فيها السجلات والدفاتر وكل ما يتعلق بالعمال والجيوش والأموال وسائر الأعمال (بن داود إبراهيم، 2010)، وقد كانت هناك في ظل الدولة الإسلامية عدة دواوين تهتم بالمال العام مثل: ديوان السلطنة: الذي يهتم بنفقات الجيش والعمال والتسيير، وديوان الخراج: الذي يهتم بجمع مداخيل الخراج وتحديد أوجه إنفاقها، وديوان بيت المال: الذي يهتم بإدارة الشؤون المالية للدولة وهو أشبه بالخزينة العمومية أو وزارة المالية في وقتنا الحالي، ويتجلى دور هذه الدواوين في الرقابة على النفقات العامة من خلال اختصاص كل ديوان في رقابة الأموال التي تصرف في مجاله ومتابعتها.

**رقابة أولي الأمر من المسلمين:** وهم رعاة الأمر الذين تلقى على عاتقهم مسؤوليات رئاسة الأمة أو رئاسة مجال فيها أو إقليم، وفي ظل الدولة الإسلامية يتمثلون في الخليفة والولاة والوزراء ومهامهم الرقابية على المال العام بصفة

عامة تحظى بأهمية كبيرة كونهم يمتلكون السلطة والصلاحيات لمحاسبة مرؤوسيهـم وعماـلهم، وحالياً هي ما تسمى بالرقابة السـلمية القائمة وفق هرم السلطة ويمثلها حالياً رئيس الدولة، رئيس الحكومة، الوزراء، المسؤولون المحليون، المدراء ... الخ.

**الرقابة الذاتية:** تنفرد الشريعة الإسلامية بوجود الرقابة الذاتية التي تزرع في نفس كل إنسان مسلم استشعار الرقابة على نفسه ليحاسبها على ما صدر منها من قول وفعل عملاً بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم) (السيوطي جلال الدين، 2002)، ولكي تتجسد هذه الرقابة اشترط الفقه المالي الإسلامي شروطاً تخص سيرة الفرد وأمانته وخشيته لله عز وجل.

ب. كفاءة مُسيري المال العام ومساءلتهم: إن من الأسس العامة للنظرية الإسلامية هي مسؤولية أولي الأمر وفي طليعتهم رئيس الدولة إمام الأمة وخليفة المسلمين وهذا في باب ما يسمى بحراسة الرأي العام أو الرقابة الشعبية كما يسميها البعض (حسـنـين علي، 1988) ومن ذلك فقد أكدت الشريعة الإسلامية على أهمية ولاء وكفاءة المسؤولين وأولي الأمر في تسيير

المال العام، وفي ذلك يقول ﷺ: (كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته) (البخاري، 2001)، وأن يكون اختيار من يتولون المناصب العامة قائماً على الأمانة والعفة وحسن الخلق بالإضافة إلى الكفاءة، والعلم كما قال يوسف للعـزيز: من خلال قوله تعالى: ﴿جَعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 55]، وكما قالت ابنة الرجل الصالح في حق موسى - عليه السلام: ﴿إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: 26].

فقد جعل الماوردي من واجبات الخليفة العشرة: استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال، ويوكل إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأقوال بالأمانة محفظة (العمر فؤاد، 2003)، كما أكدت الشريعة الإسلامية إلى جانب مسؤولية ولاية الأمر عن المال العام، على ضرورة تصرفهم بشفافية واضحة فيه، بحماية الإيرادات من الأوجه التي شرعها الخالق، وصرفها في أوجه الإنفاق المحددة لها والصرف على ما فيه صلاح واضح للأمة. ومن هذا جاء الاهتمام بمساءلة الولاية ومحاسبتهم عن أسباب تضخم ثرواتهم، وتشديد العقوبة عليهم إن ثبتت سرقتهم وترجـحهم، واستغلال



نفوذهم، وفي تاريخ الدولة الإسلامية أمثلة كثيرة عن اهتمام الخلفاء الراشدين وقبلهم الرسول الكريم بهذه المسألة. فقد تشدد عمر الخطاب رضي الله عنه في محاسبة الولاة وإحصاء ثرواتهم ومشاطرتهم في ما لهم إذا زاد ونما بصورة غير طبيعية، كما فعل مع عمرو بن العاص رضي الله عنه حين زادت ثروته فأرسل إليه من فشه وأحصى ماله ثم شاطره ماله وأخذه إلى بيت المسلمين.

ج. تشديد العقوبة لمن انتهك حرمة المال العام: جاء الإسلام بعقوبات شديدة على عدد من الجرائم، من أجل ردع كل تصرف يضر باستعمال المال العام ولأن في ذلك ضرراً على الصالح العام، فجريمة السرقة عقوبتها في الإسلام قطع اليد، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38]، وقول رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام في خطاب له: (إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف، أقاموا عليه الحد. وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) (البخاري، 2002)، وهذه دلالة واضحة على أن تنفيذ العقوبة لا يجب أن يستثنى

قوياً أو صاحب نفوذ ولا أي اعتبار آخر، حتى تتمكن من ردع الفعل الخطأ مهما كان مصدره، ونضمن عدم إعادة حدوثه من نفس المصدر، بتشديده.

#### المحور الرابع: أسبقية الشريعة في التنصيص على الأساليب الحديثة:

بعد ما تقدم من ذكر لأهم الأساليب والمتطلبات الحديثة لتسيير الإنفاق العام، ثم ذكرنا كذلك لأهم الضوابط والقواعد التي جاءت وأكدت عليها شريعتنا الإسلامية في المجال ذاته، سوف نحاول فيما يلي الربط بينهما، وإثبات الوجود الأصلي لمعظم الأساليب الحديثة التي يجهت الاتجاه الدولي حالياً لتطبيقها في تعاليم ومبادئ شريعتنا الإسلامية، وأن الإسلام بذلك كان سباقاً لها.

أ. الشفافية في تسيير المال العام: أوضحنا سابقاً كيف أن الشفافية والوضوح في تسيير الأموال العامة من مطالب العديد من المنظمات الدولية، والإسلام لا يمكن أن يكون إلا حافظاً ومراعياً لهذا المبدأ، كيف لا؟ وهو الذي أكد على ضرورة ائتمان العقود واستشهاد الشهود في ذلك لكيلا لا تتسم المعاملات بالغموض، ومن أهم الصفات التي أمر بها الصدق والأمانة، وقد ورد هذا في العديد من المواضع في القرآن



ثُمَّ كَيْفَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَدَى تَحْقِيقِ الْهَدَفِ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ فِيهِ هُوَ تَحْقِيقُ الْهَدَفِ وَالنَتِيجَةُ وَمَسْأَلَةُ الْمَسْئُولِ عَنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مَسْأَلَتُهُ عَنْ كَمْ أَوْ كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِ الْمَالِ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ، أَمَّا الْإِسْلَامُ فَلَنْ يَتَعَاضَّضَ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَنْ تَكُونَ الْكَيْفِيَّةُ مَشْرُوعَةً، وَهِيَ لَا تَتَعَاضَّضُ إِطْلَاقًا مَعَ تَوَجِّهَاتِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ الْخَفِيفِ طَالَمَا مَا دَعَتْ إِلَى الْأَهْدَافِ الْمُثْمَرَةِ وَالَّتِي تَحَقِّقُ مَصَالِحَ الْمُنْظَمَةِ وَمَصَالِحَ الْجُمُوعَاتِ وَالْأَفْرَادِ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ أَثْبَتَتِ الدِّرَاسَاتُ فِي هَذَا الْمَجَالِ أَنَّ الْمَوَازَنَةَ التَّقْلِيدِيَّةَ (مَوَازَنَةُ الْبُنُودِ) تُشْجِعُ عَلَى هَدْرِ الْمَالِ الْعَامِ حَيْثُ إِنَّ الْإِنْفَاقَ لَا يَرْتَبِطُ بِأَهْدَافٍ، إِنَّمَا يَرْتَبِطُ بِمَا تَوْفَرُ مِنْ مَوَارِدٍ، أَمَّا مَوَازَنَةُ الْأَدَاءِ فَتُشْجِعُ عَلَى صَرْفِ الْمَالِ فِي مَجَالِهِ مُحَقِّقًا هَدَفَهُ، كَمَا يَسْهَلُ هَذَا الْأَسْلُوبُ: الرِّقَابَةُ الذَّاتِيَّةُ وَمَحَاسَبَةُ النَّفْسِ، قِيَامُ الْمَسْئُولِيَّةِ وَالَّتِي رَأَيْنَاهَا سَابِقًا كَمَبْدَأٍ مِنْ مَبَادِئِ الشَّرِيعَةِ فِي تَسْيِيرِ الْمَالِ الْعَامِ.

ث. إِحْكَامٌ وَتَشْدِيدُ آلِيَّاتِ الرِّقَابَةِ: طُبِقَتْ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ خِلَالَ قِيَامِهَا وَسَائِلَ رِقَابِيَّةٍ هَامَةٍ عَلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ الْعَامِ اسْتِنْبَاطًا مِنْ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَاجْتِهَادٍ فِي تَطْبِيقِ بَعْضِهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَكَانَ الْإِسْلَامُ بِذَلِكَ سَبَقًا لِهَذِهِ الْوَسَائِلِ الَّتِي لَا زَالَ بَعْضُهَا قِيدَ

الكریم والسنة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]، وكذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27].

ب. تَخْصِصُ الْإِنْفَاقِ: كَمَا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَاضِحًا فِي مَعَالِجَةِ أُمُورٍ مَالِيَّةٍ مُهِمَّةٍ كَتَصْنِيفِهِ لِلْإِيرَادَاتِ الْعَامَةِ، وَبَيَانِهِ لِأَوَجِهِ إِنْفَاقِهَا وَالْأَوَجِ الْعَامَةِ لِلْإِنْفَاقِ، وَهَذَا مَا يَجْعَلُهَا وَاضِحَةً لِلْمَسْئُولِ الْمُسَيَّرِ وَلِلْمَوَاطِنِ الْمُسَيَّرِ، وَيُسَهِّلُ أَمْرَ مُتَابَعَتِهَا وَالْقِيَامَ عَلَيْهَا بِكُلِّ وَضُوحٍ وَشَفَافِيَّةٍ. وَفِيمَا تَوَكَّدَ الْمَطَالِبُ الدَّوْلِيَّةِ عَلَى أَنْ نَزَاهَةُ الْمَسْئُولِ تَضْمَنُ شَفَافِيَّةَ تَسْيِيرِهِ لِلْمَالِ الْعَامِ، فَالْإِسْلَامُ يَحْتَاجُ الْمُسْلِمَ عَلَى التَّحْلِيِّ بِالصِّفَاتِ الَّتِي تَجْعَلُهُ شَفَافًا فِي عَمَلِهِ حَتَّى دُونَ قَصْدٍ وَمَجْرَدِ تَحْلِيهِ بِهَا كَالصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَخَشْيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ت. التسيير القائم وفق النتائج والأداء: رأينا سابقاً أن هذا النوع من التسيير يتطلب وضع أهداف ونتائج مسبقة ومحددة للموازنة العامة، وربط تلك النتائج بمؤشرات أداء

استخدام المال العام كالنهب والرشوة والسرقه، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:33]، وهي دلالة واضحة على محاربة الفساد وردعه بتسليط أقصى العقوبات.

#### خاتمة:

إن ما خلصنا له من خلال بحثنا هذا هو أن الأساليب والتوصيات الحديثة بخصوص تسيير الإنفاق العام، والتي يمكن إيجازها بالمبادئ المالية: إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد في إدارة المال العام، اعتماد الأسلوب القائم وفق النتائج والأهداف واستعمال مؤشرات الأداء، تشديد الرقابة من خلال الرقابة على الأداء، وأخيراً التركيز على دور الفاعلين في تسيير المال العام من خلال كفاءتهم ومساءلتهم. هي في مجملها مبادئ وضوابط تجد لها أصولاً في الشريعة الإسلامية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وما انتهى إليه العلماء من اجتهاد واستنباط من خلال استقراء النصوص.

المطالبة، وتؤكد التوصيات الحديثة الصادرة في هذا المجال على ضرورته كالرقابة الذاتية ومحاسبة النفس المتجسدة من خلال الرقابة على الأداء.

ج. تفعيل دور المسيرين: تظهر أهمية هذا العنصر من خلال ما تبناه الأساليب الحديثة باسم "ثنائية الحرية والمسؤولية"، ومفادها كما شرحنا قبلاً أن يتزود المسؤول بغلاف مالي إجمالي يُسيّره بنوع من الحرية، ويتعرض مقابل ذلك لمسؤولية أكبر، ودليلنا لوجود هذا المبدأ في الإسلام قوله تعالى: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:55]، بل ويذهب الإسلام إلى أبعد من ذلك باشتراط بعض الصفات لتولي أمر المال العام كالصدق والأمانة والعلم (الإدراك بالأمر) والكفاءة، الأمر الذي تؤكدُه حالياً المطالبة بالاهتمام بكفاءة المسيرين من خلال اعتماد معايير معينة في اختيارهم وضرورة تكوينهم.

ح. مكافحة الفساد وإرساء النزاهة في تسيير المال العام: يكثر الحديث حالياً عن الفساد ومكافحته كضرورة لضمان استخدام جيد للموارد العامة، والإسلام في طياته نهى عن الفساد وحرّمه، بل وشدد العقوبة على من يُفسد في الأرض، ومن ذلك الفساد في

وصدق الله العزيز القدير إذ يقول: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْأَيِّ هِيَ أَفْوَمٌ﴾ [الإسراء: 9].

### المراجع:

1. أبو كريم أحمد فتحي، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان- الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2009، ص152.
2. البابلي عدلي، المالية العامة والنظم الضريبية- تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2009، ص3.
3. البخاري، "صحيح البخاري"، بيروت، دار طوق النجاة، ط.1، ج2، 2001، ص5.
4. البخاري، "صحيح البخاري"، بيروت، دار طوق النجاة، ط.1، ج3، 2001، ص136.
5. البخاري، "صحيح البخاري"، بيروت، دار طوق النجاة، ط.1، ج4، 2001، ص175.
6. ابن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص13، 26، 32، 34، 109.
7. ابن سيده أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت، دار الكتب العلمية،

فقد خصت الشريعة الإسلامية الغراء المال العام بجرمة خاصة منعت من خلالها كل نوع من أنواع الاعتداء مهما رقّ وقلّ، ورتبت على ذلك من أنواع العقاب ما ينتهي بالقتل والهلاك ورغبة منها في تحقيق الجزر حتى لا يفضي المال إلى العوبة في أيدي المسيرين والمالكين له عن طريق التفويض يصنعون به ما يشاؤون ويوظفونه فيما يشتهون، لذلك أوصت باختيار الأكفاء من الأمناء لتولي أمر المال العام، وحملتهم المسؤولية الكبرى والتي من أهم مستلزماتها المحاسبة والمتابعة، كما شددت الرقابة على استعمال المال العام ومستعمليه. وعند الاطلاع وحسن التوثق نجد أن هذه القواعد والضوابط قد أقرتها الشريعة الإسلامية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وتجسدت بإحكام وبإتقان في المجالات المختلفة والمتنوعة بأمثلتها بل وبأدق تفاصيلها ولا زالت الدول تعتمد في أنظمتها المالية، وما كان لهذه الدول الغربية أن تكون سبابة لولا الغفلة التي طالت المجتمعات الإسلامية من خلال انصرافها عن شرع ربها وانخداعها بما يقدمه لها الغرب مما هو موروثها المنصوب منها، والتي لم تحسن الإستيقاظ منه والاستفادة من خيرها، فنحن نملك دستوراً سبق كل تلك المحاولات وكان أشمل وأحق منها بأن يتبع

- 2000، ط.1، ج.6، ص.447.
8. جريسات جميل، "موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - إدارة البحوث والدراسات، 1995، ص.22.
9. حسنين علي محمد، "رقابة الأمة على الحكام"، الرياض، مكتبة الخاني، ط.1، 1988، ص.29.
10. حماد أكرم إبراهيم، "الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، عمان - الأردن، جبهة للنشر والتوزيع، ط.1، 2005، ص.141، 153، 154.
11. دراز حامد عبدالحجيد، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية - مصر، الدار الجامعية، 1988، ص.400.
12. الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية، المشروع الدولي للموازنة، من إعداد مركز أولويات الموازنة والسياسات ديسمبر 2001، ص.36. متاح على موقع [internationalbudget.org](http://internationalbudget.org) انترنت:
13. الرازي زين الدين أبو عبدالله، "مختار الصحاح"، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ج.1، 1999، ص.316.
14. ريان حسين راتب يوسف، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط.1، 1999، ص.84-85.
15. الزحيلي وهبة، "التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج"، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط.2، ج.10، 1997، ص.259.
17. السيوطي جلال الدين، "جامع الأحاديث"، القاهرة، طبع على نفقة حسن عباس زكي، ج.26، 2002، ص.433.
18. شحاتة حسين حسين، "حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية"، مصر، دار النشر للجامعات، 1999، ص.65-66.
19. الصالحي صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، القاهرة، دار الفجر، 2006، ص.566.
20. عباس محزوي، "اقتصاديات المالية العامة"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص.66.
21. العمر فؤاد عبدالله، "مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره"، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 62، 2003، ص.167.

22. فريق معالجة الموازنة العامة، "الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة"، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، 1996، ص 20، 21، متاح على موقع انترنت: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: [www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com) تاريخ التحميل: 2012/07/20.
23. قادر عبدالله محمد، أسس ومبادئ وقواعد النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور بتاريخ 17 نوفمبر 2010، متاح على موقع انترنت: [www.keconomists.org](http://www.keconomists.org) تاريخ الاطلاع: 2012/07/20.
24. القرطبي ابن رشد، "البيان والتحصيل"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، ج 2، 1988، ص 508.
25. كردودي صبرينة، "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، الجزائر، دار الخلدونية، ط. 1، 2007، ص 83.
26. الكفراوي عوف محمود، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2005، ص 172.
27. الماجد خالد، "ضوابط تصرف ولي الأمر في المال العام"، مقال منشور بتاريخ 12 مارس 2007 على موقع انترنت: [almoslim.net](http://almoslim.net) تاريخ الاطلاع: 19 جويلية 2012.
28. مسعي محمد، "الحاسبة العمومية"، دار الهدى، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 140.
29. موقع شراكة الموازنة المفتوحة: [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org) تاريخ الاطلاع: 2012/05/25.
30. موقع صندوق النقد الدولي: [www.imf.org](http://www.imf.org) تاريخ الاطلاع: 2012/05/25.
31. موقع منظمة بلدان التعاون والتنمية الاقتصادية: [www.oecd.org](http://www.oecd.org) تاريخ الاطلاع: 2012/05/25.
32. الوادي محمود حسين، عزام زكريا أحمد، "المالية العامة والنظام المالي الإسلامي"، الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط. 1، 2000، ص 315.
33. الوادي محمود حسين، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، عمان-الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط. 1، 2007، ص 117.

## الهوامش:

- (1) اختصاراً للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية  
Loi organique relative au loi de finances وهو الدستور المالي الجديد الذي تبنته فرنسا منذ 2006 والذي يشتمل على إصلاحات واسعة في مجال التصرف في الأموال العمومية.
- (2) تعني نسبية هذه الحرية، فمن غير المعقول أن تكون مطلقة تماماً، إنما يتم تضيقها أو تحديدها في بعض أوجه الإنفاق، وهذا التضيق يختلف من حالة لأخرى حسب كل دولة، مثلاً في المشروع الذي تبناه الجزائر لإصلاح الموازنة العامة تستثنى من هذه الحرية نفقات المستخدمين (الأجور وما شابه)، فلا يتمتع المسير بحرية التصرف فيها.
- (3) من بين هذه المؤشرات "مؤشر مدركات الفساد" الصادر سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية.
- (4) بمعنى الإسراف والتبذير: فالإسراف هو إنفاق فيما لا ينبغي زائداً على ما ينبغي، والتبذير هو إنفاق الشيء فيما لا ينبغي، أما التقتير: فهو البخل والتضييق في الإنفاق.
- (5) الحِرابة: هي قطع الطريق للسرقة والنهب.
- (6) ويسمى كذلك والي الحسبة والقائم على الحسبة، وهو المراقب.

## أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر

أ. ابن رمضان أنيسة\*

تاريخ وصول البحث: 2012/5/27م

تاريخ قبول البحث: 2013/4/7م

### ملخص

يعد موضوع اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة أحد القضايا الأساسية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين والدول الغنية. وتتم دراستها في إطار قسمين رئيسيين بحيث يهتم القسم الأول بدورها في عملية النمو الاقتصادي في إطار نظرية لعنة الموارد، أما الثاني فيهتم بكيفية تخصيصها. نهدف في مقالنا هذا إلى توضيح أثر استخدام البترول وعوائده على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلنا إلى أن تزايد معدل استخدام البترول وعوائده له أثر سلبي وذلك من خلال الحد من نمو القطاعات الاستراتيجية، حيث إن الثراء الناتج هو ظاهري فقط يتمثل في نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي فإن الجزائر تعاني من لعنة الموارد. الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية الناضبة، النمو الاقتصادي، لعنة الموارد، التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ.

### Abstract

The economics of depleting/exhaustible resources is one of the fundamental issues that have attracted the attention of rich countries, particularly in recent times. The study of depleting/exhaustible resources is conducted within two major frameworks. The first deals with economic growth within the context of the resource-curse hypothesis, and the second addresses resource allocation. We aim in this study to examine the impact of the returns of oil extraction on the economic growth in Algeria. The findings show that the increasing dependence on oil returns has negative impacts on the growth of strategic sectors of the economy. The apparent wealth is artificial and appears in the growth of the macroeconomic indicators as GDP. Therefore, Algeria suffers from the resource curse.

**Keywords:** exhaustible resources, economic growth, resource curse, co-integration, error correction model.

\* باحثة بقسم الدكتوراه تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

**تمهيد:**

تعتبر مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية شقاً هاماً في صراع البشرية الدائم مع الطبيعة لإشباع الحاجات المتزايدة والمتعددة والمتجددة. وقد شكلت هذه الندرة أحد أهم أسباب الأزمات التي شهدتها العالم خلال العقود القليلة الماضية. دخل العالم القرن الحادي والعشرين وهو يواجه تحديات جديدة ومختلفة لحماية وإدارة موارد الأرض الطبيعية المحدودة وبيئتها بطريقة مثلى، وهذا ما يحتم دراسة آليات ونظريات لاستخدام وإدارة هذه الموارد الطبيعية استخداماً عقلانياً لضمان استمرار النمو والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد، إلا أن الموارد الطبيعية الناضبة لم تحظ بنصيب وافر من الاهتمام حيث أدت الظروف آنذاك إلى توجيه الاهتمام إلى مشاكل أخرى، وذلك إلى غاية بداية الستينات من القرن العشرين حيث تزايدت حركات المحافظة على البيئة مما وجه الاهتمام إلى اقتصاديات الموارد الناضبة. فاتجه العديد من الاقتصاديين إلى تطوير الجوانب النظرية لاقتصاديات الموارد القابلة للنضوب، وجمع أدوات تحليلية ملائمة لها من سائر جوانب النظرية الاقتصادية. وفي ظل هذه النظرية الاقتصادية وضع

الاقتصادي الأمريكي Harold Hotelling سنة 1931 نموذجاً رائداً يتم من خلاله التوزيع الزمني الكفاء لاستغلال الموارد القابلة للنفاذ. أما النماذج الأخرى التي وضعت فتعدّ تطويراً لنموذج هولتينج وبذلك يعتبر هذا النموذج اللبنة الأساسية في اقتصاديات الموارد الناضبة. كما اهتم اقتصاديون آخرون أمثال Dasgupta و Heal (1974)، Stiglitz (1974) و (1973) Solow بوضع نماذج لدراسة وتحليل النمو في ظل وجود الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والضرورية لحدوث هذا النمو.

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليست حديثة لكن مصطلح لعنة الموارد Resource curse اظهره أول مرة للوجود الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه Sustaining Development in Mineral Economies: The Resources Curse سنة 1993. وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة.

إن البترول الذي هو مصدر للطاقة والثروة والعصب الرئيسي للتطور الصناعي، قامت عليه صناعات من أهم الصناعات



لنمو الاقتصاد بقطاعاته كافة. وحيث إن الجزائر تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية إلا أن البترول يحتل مكانة هامة. فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتماداً كبيراً خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه، وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية جراء دخول الشراكة الأجنبية إلى هذا القطاع.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على إحدى القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة باعتباره القلب النابض والمحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري باعتباره مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، وذلك نتيجة للاهتمام المتزايد والجاد بموضوع نضوب الموارد الطبيعية وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى أن قطاع البترول، باعتباره قطاعاً استراتيجياً وموجهاً نحو التصدير،

في عالمنا المعاصر كما لعب دوراً هاماً في الحروب العالمية والمحلية كسلعة استراتيجية زادت من الثروة العربية والقوة التفاوضية في أكثر من فترة، فقد أضحت الارتباط العضوي للاقتصاد العالمي باستهلاك البترول من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، فلاشك أبداً في أهميته البالغة لدرجة أن القرن العشرين سُمي بعصر البترول، فهو يساهم بنسبة 39% من إمدادات الطاقة العالمية، وأي اضطراب في تدفق الإمدادات البترولية يكون له أثر مباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم. وهذا يحتاج منا لوقفه نندرس فيها آثاره ونستشرف مستقبلنا في ضوء دوره الماضي، الحاضر والمستقبلي.

هذا ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغت، وتتصف آلية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تعمل على استخراج البترول وتصديره بخصوصياتها، حيث يلعب البترول وإيراداته دوراً محورياً في تحديد واثار معدلات النمو الاقتصادي فيها، وبالنظر لما توفره هذه الإيرادات من مصادر للتمويل والإنفاق فإنها تُعدُّ محركاً

ذلك إلى فشل الدول النامية في إدارة مواردها الطبيعية بعناية، مما أدى إلى العديد من التأثيرات والأضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات، وتمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة، أي التدمير التدريجي لقدرات الإنتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية وليس من تحقيق فوائد إنتاجية.

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليست حديثة. فمصطلح لعنة الموارد Resource Curse عالج لأول مرة الباحث الاقتصادي Richard Auty وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة<sup>(4)</sup>. وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقاً أكثر منها محفزاً لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، مثلما جاء في

يتعرض لتقلبات عنيفة نتيجة لتقلب أسعار البترول العالمية وبالتالي إيرادات الجزائر من صادراته.

## 1. الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي:

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم). تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية بحيث تدر منفعة، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجوده لا للإنسان، فهي هبات أودعها الخالق<sup>(1)</sup>. ويعرف (Joseph Stiglitz 1979) المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان<sup>(2)</sup>، أما مندور ونعمة الله (1995) فيعرفان الموارد الطبيعية بأنها ما يقوم به الإنسان بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين<sup>(3)</sup>.

تعد الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الأجنبي وذلك إذا أديرت بعناية. فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية إلا أن الفقر لا يزال منتشرًا فيها وبصورة كبيرة. ويرجع

بلعنة الموارد أو معضلة الوفرة Paradox of plenty. توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة البترول وعلاقته بالنمو الاقتصادي، إذ أن قطاع البترول يُعدّ قطاعاً مغلقاً على ذاته، ويعود ذلك لعملية الاستخراج إلى جانب تقلبات أسعاره الحادة، ويعزى ذلك لتطلب هذا القطاع لرأس مال ضخّم، تكنولوجيا عالية ومتطورة بالإضافة إلى العمالة الكفؤة مما يؤدي بشركات البترول إلى اللجوء إلى عوامل الإنتاج الأجنبية، لأن تلك الدول الغنية بالبترول غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي. كذلك اتسمت معظم الدول المنتجة للبترول بتباطؤ معدلات النمو وتدهور في القطاعات الاقتصادية خارج البترول وانتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تملك البترول<sup>(9)</sup>. كما تناولت العديد من الدراسات العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث خلصت إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغنية بهذه الموارد. ومن بين هذه الدراسات نذكر الدراسة التي قام بها الاقتصاديان<sup>(10)</sup> Warner و Sach، على 96 دولة للفترة

نظرية<sup>(5)</sup> Staple of theory of growth. ترى هذه النظرية أن وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية. وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية، قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها، بدلاً من تصديرها في صورتها الخام، وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يركز على هيكل اقتصادي متنوع<sup>(6)</sup>. اما نظرية الدفع القوية The big push فتشير إلى أن الدول الفقيرة تبقى فقيرة بسبب انخفاض الدخل. ولتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي تحتاج إلى زيادة في الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، أي أن تلك الدول بحاجة إلى دفعة قوية من الاستثمارات لأجل الوصول إلى التنمية المنشودة. وتقدم الاكتشافات البترولية وغيرها من الموارد الطبيعية نموذجاً للدفع القوية التي تؤدي إلى تحقيق نمو ذاتي Pattern of growth<sup>(7)</sup>.

إن الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافياً تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نمط اقتصاد الريع<sup>(8)</sup> وبالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة

سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية. وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض سعر الواردات فانجر عن ذلك تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع<sup>(13)</sup>. حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية إلى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاعي الموارد الطبيعية الخام والخدمات، الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي للدولة. وظهرت دراسة أخرى لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف التسعينات، وذلك في إطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة، ومن جهة أخرى عدم تفسيرها للعنة الموارد بصورة كاملة. ومن بين الدراسات التي تبنت هذه المقاربة<sup>(14)</sup> دراسة الباحثين Lane و Tornel سنة 1995، حيث يفسران وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تختلف عما سميها<sup>(15)</sup> بـ Feeding frenzy، بحيث يسعى كل من الأفراد، المؤسسات والحكومات إلى الحصول على نصيب أكبر من هذا الربح، مما يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام

الزمنية 1970-1990. وقد خلص الباحثان إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلباً وبشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع إنتاجية القطاعات التقليدية في الدولة. كما تؤثر عليه سلباً وبشكل غير مباشر من خلال التأثير على السياسة الخارجية للدولة وعلى الأداء المؤسساتي، وبالتالي تشكل عائقاً أمام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وقد شجعت قفزة أسعار السلع الأولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل أكبر باقتصاديات الموارد الأولية، وبرزت في هذه الفترة نظرية المرض الهولندي Dutch disease كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي<sup>(11)</sup>، وتعد هذه النظرية من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال<sup>(12)</sup>، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة، ارتفاع

فيكون فيها النشاطان متعارضين، لذا تتصف الدولة هنا- المؤسسات الداعمة للسلوك الريعي- بضعف تطبيق القانون، سيادة الأنظمة البيروقراطية والفساد.

## 2. تطور قطاع البترول في الجزائر:

يلعب قطاع المحروقات دوراً مهماً في بناء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في البترول والغاز، والتي كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأمين واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث إن إيرادات المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

يرجع تاريخ إنتاج النفط الفعلي في الجزائر إلى بداية الخمسينات حيث بدأت أعمال البحث والتنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية. أكتشف أول حقل للغاز سنة 1954 تلاه اكتشاف أول حقل نفطي هام بجاسي مسعود سنة 1956 إلى جانب حقل حاسي الرمل في نفس السنة<sup>(18)</sup>.

بعد حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 أجبرت على مواجهة اقتصاد مُتَرَدٍّ وهشٍّ بالإضافة إلى إحكام فرنسا قبضتها على قطاع البترول الذي سيرته حسب ما

الكفاءة المؤسساتية لإدارة واستغلال هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وبهذا يكون السبب الجوهري للجنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة، وفشلها في إدارة واستغلال هذه الثروات. وعند إضافة العامل المؤسساتي إلى التحليل يلاحظ أن الجودة المؤسساتية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين، فتؤثر الوفرة سلباً على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة<sup>(16)</sup>. ومن أبرز الدراسات التي عملت على تحليل دور المؤسسات في تفسير لئنة الموارد، دراسة كل من Halvor Mehlum، Karl Moene و Rahnar Torvik في الورقة البحثية المعنونة بـ Institutions and the resource curse المنشورة سنة 2006. بينت هذه الورقة أن العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين هو العامل المؤسساتي<sup>(17)</sup>، حيث قسمت الدراسة المؤسسات إلى قسمين: المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية يكون فيها الإنتاج والريع نشاطين متكاملين، أما المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الريعي Grabber friendly

المعروف بـ Sahara Blend هو نفط خفيف وخال تقريباً من الكبريت وهذا ما يميزه عن نوعية البترول لدول الأوبك. ولقد اتسم إنتاج البترول الخام في الجزائر بالتذبذب، ففر بعد سنة 1971 أي بعد تأمين قطاع المحروقات مباشرة حيث بلغ الإنتاج 37 مليون TEP سنة 1971 ليصل إلى 50 مليون TEP بعد سنتين من التأمين، ثم استقر على ذلك تقريباً في سنوات السبعينات، ليتراجع الإنتاج في سنوات الثمانينات ويبلغ أدنى قيمة له سنة 1981 بمستوى إنتاج يقدر بـ 31 مليون TEP وكذلك سنتي 1987 و1988. يرجع هذا التراجع الكبير إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سونطراك في مجال الاستكشاف وافتقارها إلى التكنولوجيا الحديثة. وتحسّن مستوى الإنتاج في التسعينات كما أنه كان مستقرّاً نسبياً وبلغ مستوى الإنتاج سنة 1999 ما يقارب 40 مليون TEP. أما في الألفية الجديدة فقد انتعش الإنتاج بصورة كبيرة وملحوظة حيث بلغ مستوى الإنتاج للبترول الخام 64 مليون TEP سنة 2007 ويرجع ذلك إلى الجهد المبذول في ميداني الاستكشاف والاستغلال. إن البترول الخام لا يستهلك مباشرة وإنما تستهلك المشتقات النفطية المستخرجة

تقتضيه مصالحتها. وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة على ما هو ملك لها إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH سنة 1963. لقد حققت شركة سونطراك عدة اكتشافات جديدة لحقول المحروقات، فقد حققت 88 اكتشافاً جديداً خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007 بمعدل 11 اكتشافاً في السنة. مما ساهم في تحقيق اكتشافات جديدة أدت بدورها إلى تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر، كما اكتشفت الجزائر سنة 2010 ثلاثة عشرة بئراً منها 3 بترول، وعشرة غاز طبيعي<sup>(19)</sup>. تملك الجزائر ثروة هائلة تجعل منها بلداً نموذجياً في مجال إنتاج المحروقات بامتياز، ويرجع ذلك إلى تنوع إنتاجها من نفط خام وغاز طبيعي وسوائل غازية. ويتميز البترول الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل الأوبك. فالبترول المستخرج تميز بدرجة نقاوته العالية حيث قدرت كثافته بـ 0.83، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات condensat المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، وتعدّ من أجود أنواع البترول والتي تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها. إنّ بترول الجزائر الأساسي

للخصائص التي يتميز بها والتي تتمثل في كونه مورداً نظيفاً لا يتسبب في تلوث البيئة فهو لا يترك أية رواسب كبريتية ضارة وانبعاث الغازات الدفينة وكفاءة مردوديته في توليد الكهرباء مقارنة بالمصادر الأخرى.

ولقد عرفت الجزائر تاريخاً حافلاً في المجال الغازي فلها ما تزرخ به في هذا الميدان لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة الرابعة من بين أكبر دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي بعد روسيا، كندا والنرويج، وتحتل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد كان أول اكتشاف للغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية عام 1956 باكتشاف حاسي الرمل، وتوالت بعد ذلك عدة اكتشافات: اكتشاف حاسي التوارق عام 1960، قاسي الطويل سنة 1961، غورد النوس وحوض الحمراء سنة 1962، حوض بوليناك، حقل أالرار وحقل تقيتورين، ويعتبر حقل حاسي الرمل الحقل الأكثر أهمية في الجزائر كما يعتبر من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم. هذا ويرتكز معظم احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر في حاسي الرمل العملاق بنسبة 60% ثم غورد النوس بنسبة 19% يليه حوض إيليزي الذي يحتوي على نسبة 14% وهي نسبة تتساوى

منه، وعليه يخضع لعملية التكرير، لإنتاج هذه المشتقات. تملك الجزائر 6 مصافي تكرير ويوجد مشروع لإنشاء مصفاة سابعة لتكرير البترول. تشتغل مصافي تكرير البترول في الألفية الجديدة بأقصى طاقة إنتاجية ممكنة وهذا ما أدى إلى ارتفاع إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر من 47.9 ألف برميل/يوم سنة 1971 إلى ما يقارب 631.5 ألف برميل/يوم سنة 2010 محققة بذلك نسبة ارتفاع تقدر بـ 53.4% مقابل إنتاج سنة 2009 الذي قدر بـ 411.6 ألف برميل/يوم. [انظر الشكل 03] ويغلب على إنتاج المشتقات البترولية في الجزائر المنتجات الخفيفة مثل وقود السيارات بكافة أنواعه، ويرجع ذلك إلى نوعية البترول الخام الجزائري الخفيفة وباقي الإنتاج فيتكون من منتجات ثقيلة كالزفت.

بعدما بقي ولمدة طويلة القريب الفقير للبترول دخل الغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة مجالاً جديداً يؤدي ضمنه دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني كمورد للطاقة وكمادة خام يُعتمد عليها في قيام صناعات إستراتيجية هامة، وقد تزايد الاهتمام به خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1973، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بهذا المورد الطبيعي نتيجة لزيادة حصته في سوق الطاقة العالمية نظراً



سنوات السبعينات كان الإنتاج المسوق متواضعاً بالمقارنة مع حجم الاحتياطات الكبيرة التي تملكها الدولة الجزائرية، ويعود ذلك إلى عدم تشجيع إنتاج الغاز الطبيعي لا من حيث الأهمية ولا من حيث الأسعار حيث لم يتجاوز مستوى الإنتاج سنة 1978 قيمة 8087 مليون م<sup>3</sup>.

أما في سنوات التسعينات ومطلع الألفية الجديدة فقد استمر إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الارتفاع ليصل إلى أقصى قيمة له سنة 2005 والتي قدرت بحوالي 89235 مليون م<sup>3</sup> وهي أقصى قيمة سجلتها الجزائر لحد اليوم، ويرجع السبب في هذا الارتفاع المستمر إلى قانون المحروقات لعام 1991 الذي عدّل وتّم قانون 86-14 بأن فُتِح المجال أمام الأجانب للاستثمار في الغاز الطبيعي بعدما كان حِكْراً على شركة سونطراك فقط، بالإضافة إلى تزايد أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في السوق العالمية وتحسن أسعاره مما حفز على الاستثمار فيه بالرغم من تكلفته العالية. وفي سنة 2007 ساهم الإنتاج عبر الشراكة مع الشركات الأجنبية العاملة بحوالي 33 مليار م<sup>3</sup> أي بنسبة 21% من حجم الغاز الطبيعي المنتج، وساهمت منطقة حاسي الرمل بنسبة 63%

واحتياطي البترول في هذا الحوض، فحوض أهناث تيميمون بنسبة تقدر بـ 13% أما باقي الاحتياطات فموزعة على الحقول المتبقية.

وقد اتسم إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر بالارتفاع المستمر في الفترة الممتدة من 1970 إلى عام 2010، تماشياً وطلبات المستهلكين بحيث إن الإنتاج يتغير ومستوى الاستهلاك، كما أن سوق الغاز الطبيعي لا يتميز بالعالمية على غرار السوق البترولية فهو ينقسم إلى ثلاث أسواق جهوية هي: سوق أمريكا الشمالية، السوق الأوروبي وسوق الشرق الأقصى لأن تبادل الغاز يتم بين دول متجاورة نسبياً، وبخصوص الأسعار فإنها تُحدد عادة عن طريق عقود طويلة الأجل من 20 إلى 30 سنة<sup>(20)</sup>. كما تعد الجزائر الدولة السبّاقة في إنتاج الغاز المميع GNL حيث بني أول مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في الجزائر GL4Z في المنطقة الصناعية بأرزويو سنة 1964، وتملك الجزائر في الوقت الراهن أربعة مجمعات لتسييل الغاز الطبيعي، فبعدما كان الإنتاج المسوق لا يتجاوز 2599 مليون م<sup>3</sup> عام 1970 أصبح 83900 مليون م<sup>3</sup> سنة 2010، ويعكس هذا التطور الشروط السائدة في السوق الدولية في كل مرحلة من المراحل، ففي

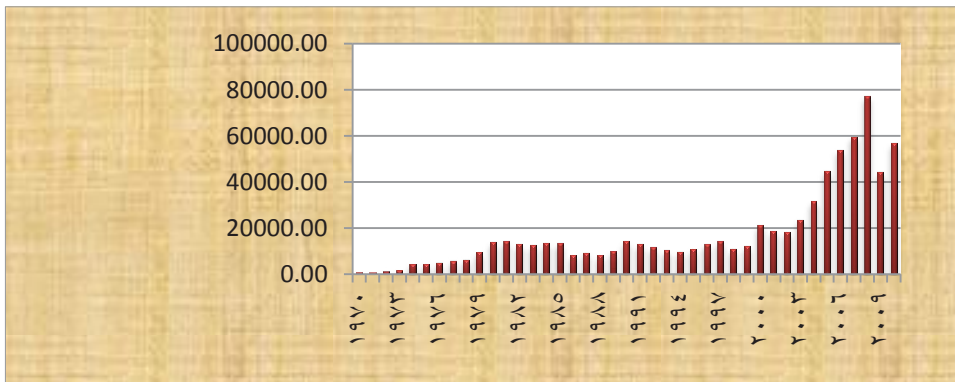


يمثل قطاع المحروقات أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% وبنسبة 75% من مجموع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية وبنسبة 98% من قيمة الصادرات. ولقد واكب تطور أسعار البترول مع مطلع الألفية الجديدة تدفقات مالية ضخمة للجزائر شكلت أرصدة نقدية هائلة وهذا ما يعرف بالفائض البترولي. يمثل ذلك الفرق الموجب بين عائدات الصادرات النفطية ومجموع الواردات، الفرق الموجب لميزان المدفوعات. ويعتبر ذلك فائضا ظاهريا لأنه يتولد عن احتلاك مورد طبيعي نافذ وغير قابل للتجديد [انظر الشكل 5].

من إجمالي الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي يعاد حقنها في بعض المكامن الإنتاجية للبترول لتعزيز وإدامة الإنتاج وذلك عن طريق إعادة رفع مستوى الضغط الداخلي للبئر. وفي إطار زيادة إنتاج الغاز الطبيعي تعمل شركة سونطراك على تنفيذ مشاريع تطوير عدة حقول عبر الجهود الذاتي أو عبر الشراكة مثل حقل عين صالح، تينفوي تابانكورت، إن إمناس، قاسي الطويل، غورد النوس، حوض الحمراء وحقل الرار.

### 3. العوائد البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري:

الشكل رقم 01: تطور قيمة العائدات البترولية في الجزائر في الفترة 1970-2010 (مليون دولار)

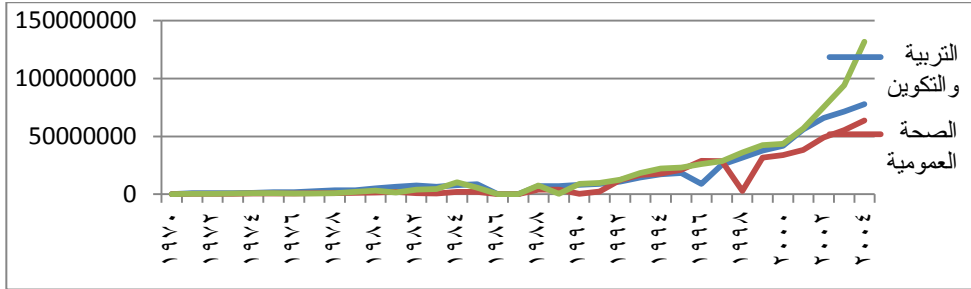


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من قبل شركة سونطراك.

تعتبر العائدات النفطية المتأينة من حصيلة الصادرات أو الجباية البترولية هي التي تحقق القسم الأكبر من المدخرات المحلية اللازمة لتمويل المخططات التنموية حيث ساهمت الفوائض المالية الناتجة عن العائدات البترولية في زيادة الإنفاق العمومي وارتفاع اعتماد الدفع في القطاعات الاجتماعية كالـتعليم والتكوين والصحة العمومية وقطاع الفلاحة والري [أنظر الشكل 6].

نلاحظ من الشكل التطور الكبير في العائدات البترولية التي لم تتعد قيمة 708 مليون دولار لتضاعف خمس عشرة مرة في ظرف عشر سنوات وتصبح 13656 مليون دولار سنة 1980. ومع ارتفاع أسعار البترول في الألفية الجديدة ارتفعت العائدات البترولية في الجزائر محققة أعلى المستويات، وقد حققت أعلى قيمة سنة 2008 حين بلغت قيمتها ما يزيد عن 77231 مليون دولار.

الشكل رقم 02: تطور مخصصات الاعتماد المدفوعة لقطاع التربية والتكوين، الصحة العمومية والفلاحة في الجزائر في الفترة 1970-2011 ب  $10^3$  دج.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجرائد الرسمية المنشورة من سنة 1970 حتى 2011.

يمكن إبداءها بالنسبة للاعتمادات المدفوعة لقطاعي الصحة العمومية والفلاحة. إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتاتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر

من الشكل البياني نلاحظ تطور اعتماد الدفع لقطاع التربية والتكوين الذي يوافق الشكل البياني لتطور العائدات البترولية. فكلما زادت الجباية البترولية كلما زادت مخصصات الدفع لقطاع التربية والتكوين وذلك للأهمية الكبرى التي توليها الدولة لهذا القطاع. نفس الملاحظات

محدوداً لسببين رئيسيين بحيث إن الزيادة في الاستهلاك يتم تغطيتها بواردات السلع الأجنبية التي تعمل على منافسة السلع المحلية، وبالتالي فإن هذه الزيادة لن تعمل على تنشيط الصناعة المحلية، ومن جهة ثانية فإن ضعف النسيج الصناعي القائم حالياً وعدم قدرته على توفير سلع التجهيز التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة مما يستدعي قدوم الشركات الأجنبية لتنفيذ مجمل المشاريع التنموية الكبرى، وبالتالي فإن عوائد البترول سيبقى لها الدور الأساسي لتمويل هذه المشاريع في الأمدين القصير والمتوسط.

#### 4. الدراسة القياسية لأثر استخدام البترول وعوائده على النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي. وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، هذا وتتصف آلية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تعمل على استخراج البترول وتصديره بخصائصها، حيث يلعب البترول وإيراداته دوراً محورياً في تحديد واثار ومعدلات النمو الاقتصادي فيها، وبالنظر لما توفره هذه الإيرادات من مصادر للتمويل

المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. إلا أن دور البترول اقتصر أكثر على مفهوم النمو الاقتصادي حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية كالدخل المحلي الإجمالي، الدخل الفردي والتضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي، وهو يمثل الزيادة الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملاً، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار بينما التنمية الاقتصادية المأمولة خارج قطاع المحروقات فلا تزال بعيدة المنال، وذلك لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد لا يعني دائماً زيادة الرفاهية الاجتماعية وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع. حسب النموذج الكينزي يؤدي كل من عاملي الزيادة في الإنفاق العام للدولة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال المتمثل في الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار الذي تسعى المؤسسات إلى تلبية مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنشيط سوق العمل، إلا أن تأثير هذين العاملين يبقى

الأولى حديث عن نمط السلوك الإنتاجي الذي يفتقد النظرة الإنتاجية ويكاد ينزل عن دورة الإنتاج.

ربما كانت الدول العربية والجزائر أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية، فهي تعتمد في اقتصادها على تصدير البترول الخام ولهذا فإنها تعتمد على نوع من الربح الخارجي حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وحوالي 64% من إيرادات الميزانية، ويؤول دخل البترول إلى الدولة مباشرة التي تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع البترول وبين قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد أدى إلى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني نتيجة ضعف آثار المضاعف على المستوى الكلي حيث اقتصرت آثاره بالنسبة للإنفاق العام على إفساح إمكانات واسعة للربح في قطاعات الإسكان، العقار، التجارة والمال، وبالتالي نمو قطاع الخدمات بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية له مع بقية القطاعات الاقتصادية ومن المفيد الإشارة إلى أن الطبيعة الريعية للدول البترولية الحديثة وان وجدت تفسيرها الرئيسي في الظاهرة البترولية فأكدت هذا الدور في ردء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات.

والإنفاق فإنها تعد محركاً لنمو الاقتصاد بقطاعاته كافة.

إن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج ولا يختلف الربح عنها حيث إنه لا يمثل في الاقتصاديات الحديثة سوى بنسبة ضئيلة من التأثير على الناتج الوطني<sup>(21)</sup> وغالباً ما تكون مؤقتة، وإن كان الأمر ليس كذلك دائماً خاصة في ظروف معينة مثل التي صاحبت نمو الثروة البترولية حيث يشغل الربح بمعناه التقليدي جزءاً مهماً في الحياة الاقتصادية، ورغم أن هذا الاتجاه يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة وعدم معاملة الربح معاملة خاصة إلا أن الباحثين الاقتصاديين مازالوا متأثرين بالنظرة القديمة له باعتباره نوعاً من الدخل غير مبرر وغير مرتبط بدورة الإنتاج، من هنا فإن النظرة إلى أصحاب الربح مازالت تشوبها أشكال من الريبة لأن هذا الدخل غير مكتسب وغير مبرر، وتجده هذه النظرية جذورها في القيم الأخلاقية التي تشجع على العمل خاصة مع بروز الروح الرأسمالية وربما باستثناء مالتوس، فإن الاقتصاديين التقليديين وبعدهم ماركس كانت لهم انتقادات شديدة لظاهرة الربح بالدرجة

حيث يعتبر هذا الأخير المعبر الوحيد- حالياً- لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج. وبذلك سنحاول التعرف على أثر استخدام مورد البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال محاولة تطبيق نموذج Stiglitz على الواقع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980-2010 وذلك لتعذر الحصول على بعض المتغيرات، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لاختبار العلاقة بين عوائد البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر بحيث تكون العوائد النفطية متغيراً مستقلاً والنمو الاقتصادي متغيراً تابعاً وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970-2010.

#### 1.4. تقديم نموذج Stiglitz:

لقد قدم هذا النموذج من قبل الاقتصادي (1976) J.Stiglitz في إطار نظرية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة في ظل الاحتكار، وقد استخدم هذا النموذج في دراسة لأثر استخدام الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الكوتديفوار وجاءت الرسالة تحت عنوان:

«Exploitation optimale dynamique d'une ressource naturelle épuisable: cas du gaz naturel en Côte d'Ivoire» Jean Elisee Assi  
Université de Cocody-Abidjan - DEA-

يؤدي الاقتصاد الريعي إلى تشويه دور الدولة من خلال تبعيتها للخارج، التلاشي التدريجي للأنشطة الزراعية والصناعية، والانتقال التدريجي نحو نمو الصناعة الخدمية بالإضافة إلى نمو الدخل الريعي بواسطة التدوير الداخلي للريع البترولي، وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي للقطاعات الحقيقية. أي أنهما يرتبطان بموجب علاقة عكسية.

يلعب البترول دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات في الجزائر، وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة، ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، كما أنه يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسياً للجزائر. حيث توفر الفوائض الصافية من صادرات البترول المتزايدة للجزائر تدفقاً للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي وتعجز الدولة عن إنتاجها كاستيراد الآلات والتجهيزات الحديثة الضرورية التي لا يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد الموارد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجات الاجتماعية للمواطنين، وبالتالي فإن نمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مشروطاً بنمو تجارة البترول والمحروقات،

وبداية التسعينات، ثم تغير مع حلول سنة 1995، ويعتبر مؤشراً هاماً يمكن من خلاله قياس معدل النمو الاقتصادي الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد. شهدت الفترة الممتدة بين 1980 و2010 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي، تفسر بالتقلبات الحادة في أسعار البترول والأزمات المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي على الطاقة، ومع تحسن أكبر لأسعار البترول خلال الألفية الجديدة عاودت معدلات النمو الارتفاع بمستويات متوسطة وبلغ معدل النمو أقصى مستوى له 7% تقريباً سنة 2003، ليبلغ 3.3% سنة 2010.

② عرض العمل:  $L$  ويمثل في هذا النموذج بتطور التشغيل. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التشغيل في ارتفاع مستمر. فقد بلغ مستوى 89.97% سنة 2010 بعدما كان لا يتجاوز 71% سنة 2000 ويرجع هذا إلى الإصلاحات الهيكلية والجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد.

③ رأس المال:  $K$  المعبر عنه بمخزون رأس المال المقدر من تدفقات الاستثمار والذي يعرف بأنه قيمة الزيادة في ثروة الأمة خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة. ولقد

PTCI en Economie 2005. لدينا دالة إنتاج من نوع Cobb-Douglas والتي تكتسي الشكل التالي:

$$Q=F(K,L,R,t)=K^{\alpha}L^{\beta}R^{\gamma}e^{\lambda t}$$

$Q$  يمثل الناتج الإجمالي GDPNO غير النفطي مقدراً بـ م/د.

$L$  عرض العمل مقاس بتطور التشغيل EMP مقدر بألف عامل.

$K$  رأس المال مقدر بـ م/د.

$R$  معدل استخدام المورد الطبيعي النافذ المتمثل في البترول.

$\alpha, \beta, \gamma$  تمثل المرونات الجزئية لمتغيرات النموذج.

$\lambda$  معدل التطور التكنولوجي.

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة بإدخال

اللوغاريتم نحصل على ما يلي:

$$\text{Log}(Q) = \alpha \text{Log}(K) + \beta \text{Log}(L) + \gamma \text{Log}(R) + \lambda t$$

سنعتمد في هذه الدراسة على سلاسل زمنية للمتغيرات المذكورة أعلاه ابتداء من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010.

① تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

يشير الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى جميع السلع والخدمات من قبل الفروع الإنتاجية المقيمة فقط. شهد بعض التقلبات حيث سجل انخفاضاً وركوداً في سنوات الثمانينات

المستعملة، ويحصر في المجال [0.1]. ولكي يُعتبر بلداً ما رائداً في المجال التقني، يجب أن يكون مؤشر ITD أكبر من 0.5. والجزائر لا تزال دون هذا الحد إذ بلغ هذا المؤشر 0.394 سنة 2010 وتبذل الجزائر جهوداً كبيرة لتعميم التكنولوجيا بشتى انواعها.

يُعدُّ موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسرها عبر حقبة محددة. يمكن إجمال أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية، وبناء نموذج لتفسير سلوك السلسلة الزمنية، واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية للسلاسل الزمنية بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء. إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستعمل بيانات السلاسل الزمنية أنها مستقرة<sup>(22)</sup> أو ساكنة، وغياب صفة

عرف رأس المال في الجزائر ركوداً خلال سنوات الثمانينات وحتى بداية التسعينات، إلا أنه عرف تحسناً ملحوظاً خلال الألفية الجديدة.

④ معدل استخدام المورد الطبيعي الناضب: R والمتمثل في البترول وهو عبارة عن حاصل قسمة الكمية المنتجة والمستخدم على المخزون المتاح. عرف معدل استخدام البترول في الجزائر تذبذبات حادة خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2010 حيث عرف تراجعاً حاداً في الفترة 1980-1983 لينخفض من 0.12% إلى 0.07% ويعود ذلك إلى الأزمة البترولية، ثم عاود الارتفاع إلى حدود 0.09 بحلول سنة 1990 لينخفض مجدداً إلى أدنى حد له 0.06% سنة 2002 فعاود الارتفاع مجدداً إلى 0.12% سنة 2004 بسبب التقدم التكنولوجي وارتفاع الطلب على الطاقة لبقى مستقراً عند معدل استخدام يقدر بـ 0.10% بحلول سنة 2010.

⑤ التطور التكنولوجي:  $\lambda$  الذي يقاس بمؤشر درجة التقدم التكنولوجي (ITD) ويسمح بتقييم مساهمة كل بلد في إبداع واستعمال التكنولوجيا وهو مؤشر مركب يقيس المنجزات، الجهود المبذولة والوسائل

حقيقية تربط بينها، ويحدث هذا غالباً في موجات الرواج، الكساد أو الركود التي تحتاج المجتمعات.

وبعد دراسة استقرارية مختلف السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة باستخدام اختبار ADF واختبار PP نحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف التي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات، فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة

الجدول رقم 02: اختبار الاستقرارية

| اختبار ADF      |                 |                  |                 |                  | المتغيرات |
|-----------------|-----------------|------------------|-----------------|------------------|-----------|
| القرار          | الفروق الثانية  |                  | الفروق الأولى   |                  |           |
|                 | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة 5% | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة 5% |           |
| $g_q \sim I(2)$ | -1.91           | -5.78            | -1.95           | -1.91            | $g_q$     |
|                 | -2.97           | -5.63            | -2.96           | -3.59            |           |
|                 | -3.58           | -5.52            | -3.58           | -3.46            |           |
| $g_L \sim I(2)$ | -1.95           | -4.51            | -1.95           | -0.94            | $g_L$     |
|                 | -2.98           | -4.42            | -2.97           | -3.92            |           |
|                 | -3.59           | -4.81            | -3.58           | -4.50            |           |
| $g_k \sim I(2)$ | -1.95           | -7.09            | -1.96           | -1.95            | $g_k$     |
|                 | -2.97           | -6.96            | -2.97           | -3.67            |           |
|                 | -3.58           | -6.83            | -4.30           | -3.70            |           |
| $g_r \sim I(1)$ | -               | -                | -1.95           | -4.87            | $g_r$     |
|                 | -               | -                | -2.96           | -4.78            |           |
|                 | -               | -                | -3.57           | -4.78            |           |
| $t \sim I(1)$   | -               | -                | -1.91           | -6.97            | $t$       |
|                 | -               | -                | -2.97           | -7.76            |           |
|                 | -               | -                | -3.57           | -7.93            |           |

$IQ \sim I(2)$   $IL \sim I(1)$   $IK \sim I(1)$   $IR \sim I(1)$   $\lambda \sim I(1)$



متغير التشغيل المحدد لعرض العمل، وذلك لأن الزيادة في القوة العاملة وحسن استغلالها تؤدي إلى زيادة دخل الدولة وبالتالي تحقيق وتيرة نمو متزايدة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وهو ما تشير إليه العلاقة الموجبة في المعادلة. كما نقبل الإشارة السالبة لمعدل استخدام المورد الطبيعي القابل للنفاد حيث إن وفرة واستخدام الموارد الطبيعية تحد من عملية النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بنظريات تتمثل في لعنة الموارد التي تركز على إمكانيات ضئيلة لتحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الطبيعية وتحفيز الابتكار والبحث على الصعيد الاقتصادي وذلك من أجل الحفاظ على مستوى النمو ولا سيما في ظل فرضية العلة الهولندية التي تؤدي إلى طفرة في الأسعار resource-price boom وأن ريع الموارد لا يوجه للاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة، ثم فرضية الاستغلال المفتوح the open Access exploitation التي تشير إلى أن الانفتاح التجاري للاقتصادات النامية يركز على الاستغلال المفتوح للموارد الطبيعية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الرفاهية الاقتصادية في المدى الطويل، وأخيراً فرضية عامل الوقف the factor endowment التي

باستعمال برنامج Eviews 6 في التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية [أنظر الملحق 01]:

$$\text{Log}(Q) = 0.95g_k + 0.09g_l - 0.54g_r + 1.39t$$

$$(46.31) \quad (0.39) \quad (-4.79) \quad (-1.94)$$

$$R^2 = 0.99 \quad \bar{R}^2 = 0.989 \quad D.W = 1.70$$

نلاحظ من خلال المعادلة أن المَعْلَمَاتِ المقدرة معنوية إحصائياً وتختلف عن الصفر عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ . أما معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل  $R^2 = \bar{R}^2 = 0.99$  فان قيمتهما تدل على أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جداً، أي أن متغيرات عرض العمل ورأس المال ومعدل استخدام المورد الطبيعي النافذ ومعدل التطور التقني تفسر 99% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. كما أن إحصائية D.W (Durbin Watson) تدل تماماً على غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء [1.16، 1.74] حيث إنها محصورة بين القيمة العظمى والدنيا تحت مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ .

أما عن التقييم الاقتصادي فنقبل إشارة معلمة رأس المال الموجبة، لأن زيادة حجم رأس المال تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي النمو الاقتصادي وهذا ما تثبته النظرية الاقتصادية. كذلك نقبل إشارة

الطبيعي الناضب والنمو الاقتصادي.

#### 2.4. الدراسة القياسية والتحليلية للعلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد العالمي بعيداً عن تبعية النفط، وبالنظر لمتطلبات المسيرة والمواجهة أمام زخم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته، برز البترول بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية وكمورد كفيل بمجابهة التطورات، ليمتلك خصوصيات كثيرة بدءاً من طبيعته مروراً بتركيبته وتواجده وإنتهاء بسوق تداوله. كما يمثل النفط العربي المحرك الأساسي لهذه السوق، ومن ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، وتحوّلت من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للنفط إلى اقتصاد الفقاعة نتيجة إنحياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف والبقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل. ولقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السّمة، وأصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقراراً أو اختلالاً يتوقف على

تؤكد أنه في كثير من البلدان النامية تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. هذا ما أثبتته دراسة كل من الاقتصاديين Jeffrey D. Sachs و Andrew M. Warner من خلال الدراسة التي قاما بها تحت عنوان Natural resource abundance and economic growth حيث استعملا بيانات مقطعية لـ 60 دولة، وأثبتا أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي. وأخيراً نقبل إشارة معلّمة متغير التطور التقني حيث إن هذا الأخير يؤدي إلى تطور في معدات وتجهيزات الإنتاج مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي. وبالتالي يكون النموذج كالتالي:

$$Q = K^{0.95} L^{0.09} R^{-0.54} e^{1.39t}$$

إذا زاد معدل رأس المال بـ 1% مثلاً فإن الإنتاج يزيد بـ 0.95 %، وإذا ارتفع مستوى التشغيل بـ 1% فإن الناتج يرتفع بـ 0.09%، وارتفاع نسبة استخدام المورد الطبيعي الناضب المتمثل في البترول بـ 1% مثلاً فإن الناتج ينخفض بـ 0.54%، أما إذا ارتفع معدل التطور التقني بـ 1% مثلاً. فإن الناتج يزيد بـ 1.39%. وكتيجة لما سبق نستنتج أن العلاقة عكسية بين استخدام المورد

لتطور العوائد البترولية (Rent) بمليون دينار والناتج المحلي الخام (GDP) كذلك بـ م/د الذي يعبر عن النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1970 و2010.

باستعمال برنامج 6 Eviews تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي: الجدول رقم 03: اختبار PP (Phillips-Perron) للتفاضل الأول لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي والعوائد البترولية في الجزائر.

| القرار | PP <sub>tab</sub> |       |       | PP <sub>cal</sub> | النموذج |
|--------|-------------------|-------|-------|-------------------|---------|
|        | 10%               | 5%    | 1%    |                   |         |
| GDP    |                   |       |       |                   |         |
| مستقرة | -1.61             | -1.94 | -2.62 | -5.42             | [4]     |
| مستقرة | -2.60             | -2.93 | -3.61 | -6.05             | [5]     |
| مستقرة | -3.20             | -3.52 | -4.21 | -6.25             | [6]     |
| Rent   |                   |       |       |                   |         |
| مستقرة | -1.61             | -1.94 | -2.62 | -7.78             | [4]     |
| مستقرة | -2.67             | -2.93 | -3.61 | -8.20             | [5]     |
| مستقرة | -3.19             | -3.52 | -4.21 | -8.27             | [6]     |

تبين هذه النتائج أن القيمة المحسوبة PP<sub>cal</sub> أصغر من القيم الحرجة الجدولية PP<sub>tab</sub> عند مستوى معنوية 10% و5% و1% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، ونعتبر أن التفاضل الأول للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، ومنه فإن كلاً من النمو الاقتصادي والعوائد النفطية متكاملان من الدرجة الأولى I(1) عند كل المستويات.

حركة أسعار البترول وعوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لازماً علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد بعوائد هذا المورد.

حيث أدت حصيلة ريع البترول دوراً أساسياً في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال. فقد اعتمدت اعتماداً شبه كلي على العوائد النفطية في تمويل برامج المخططات التنموية والبرامج الإصلاحية المختلفة. ولبيان ذلك سنقوم باستعمال اختبار التكامل المتزامن لتحديد علاقة عوائد البترول بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل فلقد أثبت كل من Engel & Granger عام 1987 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، ويعرف التكامل المتزامن بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وتفيد هذه العلاقة طويلة المدى بين مجموعة المتغيرات مفيدة في عملية التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

وفي هذا الصدد أخذنا السلسلة الزمنية

سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة صفر  $e_t \sim I(0)$  لذا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين. وباستخدام اختبار Johansen نحصل على النتائج التالية:

| القيم<br>الحرية | $\lambda_{trace}$ | القيم<br>الحرية | $\lambda_{trace}$ | الفرضيات<br>العدمية |
|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|---------------------|
| 5%              | 11.22             | 5%              | 12.32             | $H_0: r=0$          |
| 4.29            | 3.06              | 4.12            | 3.06              | $H_0: r=1$          |

من الجدول نلاحظ أن  $\lambda_{max}$  و  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0: r=0$  أي أن رتبة المصفوفة تختلف عن الصفر، فننتقل للاختبار الذي يليه باختبار الفرضية العدمية  $H_0: r=1$  أي وجود علاقة تكامل متزامن واحدة. يتضح لنا من الجدول أعلاه أن  $\lambda_{max}$  و  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن، فتتوقف عن الاختبار ونقبل بوجود علاقة تكامل متزامن بين العوائد البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد أن اكتشفنا علاقة تكامل متزامن بين العوائد البترولية والنمو الاقتصادي في

وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن. سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Engle و Granger واختبار Johansen للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين في المدى الطويل.

نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. ولكي نتحقق علاقة التكامل يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة أي  $e_t \sim I(0)$ .

$$GDP_t = \alpha_1 Rent_t + \alpha_2 + e_t$$

$$e_t = GDP_t - \alpha_1 Rent_t - \alpha_2$$

نحصل على النتائج التالية:

$$GDP_t = 2.07Rent_t + 19060.86$$

(17.66)      (6.54)

$$R^2=0.88 \quad \bar{R}^2 = 0.88 \quad F_{statistic}=312.07$$

(prob=0) D.W=0.52

ونحصل على سلسلة البواقي كالتالي:

$$e_t = PIB_t - 2.07Rente_t - 19060.86$$

وباختبار استقرارية سلسلة البواقي:

| القرار | ADF <sub>tab</sub> |       |       | ADF <sub>cal</sub> | النموذج |
|--------|--------------------|-------|-------|--------------------|---------|
|        | 10%                | 5%    | 1%    |                    |         |
| مستقرة | -1.61              | -1.94 | -2.62 | -6.58              | [4]     |
| مستقرة | -2.60              | -2.90 | -3.61 | -6.57              | [5]     |
| مستقرة | -3.19              | -3.52 | -4.21 | -6.57              | [6]     |

الجزائري كما أنها تدعم بوضوح التحليل السابق لدور البترول في الاقتصاد الجزائري. إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المتزامن من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يعرف بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة نحو التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ ECM من أجل التوفيق بين السلوكين القصير والطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية. وبعد التأكد من وجود التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرين هو نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model. ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية<sup>(23)</sup> فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل. فإذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتين ومتكاملتين يمكننا تقدير العلاقة بينهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الخطأ، ولقد بين كل من Engle & Granger أن كل السلاسل الزمنية المتكاملة يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ.

المدى الطويل سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger، وباستخدام برنامج Eviews 6 نحصل على النتائج التالية:

$H_0: \Delta \text{Rent}$  لا تسبب في  $\Delta \text{GDP}$

$H_0: \Delta \text{Rente}$  لا تسبب في  $\Delta \text{GDP}$

Granger Causality Tests

Sample: 1970 2010

Lags: 2

| Null Hypothesis:                       | Obs <sup>F</sup> -Statistic | Prob |
|----------------------------------------|-----------------------------|------|
| D(RENTE) does not Granger Cause D(PIB) | 38 4.128670.0251            |      |
| D(PIB) does not Granger Cause D(RENTE) | 1.095340.3463               |      |

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن احتمال F المحسوبة أصغر من 0.05 تؤدي الى قبول الفرضية البديلة أي أن العوائد النفطية تسبب التغير في النمو الاقتصادي، وأن احتمال F المحسوبة أكبر من 0.05 تؤدي الى قبول الفرضية البديلة، أي: أن التغير في النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في العوائد النفطية، وبالتالي توجد علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد، أي أن التغير في عوائد البترول يتسبب في التغير في النمو الاقتصادي. وتعتبر هذه النتائج منطقية، وتنطبق وواقع الاقتصاد

في النمو الاقتصادي يستغرق فترتين حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. أما ارتفاع العوائد النفطية بوحدة واحدة مثلاً فسوف يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.96 أي أن هناك علاقة طردية بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي. وتوضح أهمية العوائد النفطية جلياً في تحسن بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الموضحة في النقاط التالية:

- ارتفاع الناتج المحلي الخام من 4639 مليون دولار أمريكي إلى حدود 62031 مليون دولار أمريكي سنة 1990 لينتقل إلى ما يقارب 162915 مليون دولار أمريكي بحلول سنة 2010 ويرجع ذلك إلى البجوحة المالية الناتجة عن ارتفاع العوائد البترولية.

- تراجع حجم الدين الخارجي من 28 مليار دولار سنة 1990 (بعد تفاقمه بسبب ارتفاع قيمة الاستيراد وانخفاض أسعار البترول وتراجع العائدات) إلى حدود 16.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى حوالي 5.3 مليار دولار بحلول سنة 2009 و4,14 مليار دولار سنة 2011 والجدول التالي يبين ذلك:

وبعد التأكد من وجود التكامل المتزامن بين العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ ECM، وباستخدام برنامج Eviews 6 نحصل على النموذج التالي:

$$\Delta GDP_t = c + \alpha_1 \Delta Rent_t + \alpha_2 e_{t-k} + u_t$$

بحيث يجب أن معامل  $e_{t-k}$  معنوي إحصائياً وسالب.

$$\Delta GDP = 4634.079 + 0.96 \Delta Rent - 0.21 e_{t-2} \\ (4.85) (8.55) (-4.30)$$

$$R^2=0.73 F_{\text{statistic}}=51.04 (\text{prob}=0) D.W=2.45$$

كل معاملات النموذج معنوية إحصائياً حيث أن احتمالات t-statistic أصغر من 0.05، كما أن معامل التحديد  $R^2=0.73$  وهذا يعني أن العوائد النفطية تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 73%، وكذلك احتمال  $F_{\text{statistic}}$  لفيشر أصغر من 0.05 وهذا يبين جودة النموذج المقدر بمعنى أن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ثم أن معامل حد التصحيح هو سالب ومعنوي إحصائياً عند الفترة t-2 وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل

## الجدول رقم 04: تطور حجم الدين الخارجي في الجزائر بمليون دولار

| السنوات                        | 1999  | 2000  | 01    | 02    | 03    | 04    | 05    | 06   | 07   | 08   | 09   | 2010 |
|--------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|
| الديون المتوسطة والطويلة الأجل | 28140 | 25088 | 22311 | 22540 | 23203 | 21411 | 16454 | 5062 | 4889 | 4282 | 3921 | 3279 |
| الديون القصيرة الأجل           | 175   | 173   | 260   | 102   | 150   | 410   | 707   | 541  | 717  | 1303 | 1492 | 1778 |
| مجموع الدين الخارجي            | 28315 | 25261 | 22571 | 22642 | 23353 | 21821 | 17191 | 5603 | 5606 | 5585 | 5413 | 5057 |

المصدر: بنك الجزائر.

2010. ومثلت ما نسبته 66.3% من الإيرادات العامة للدولة سنة 2010 مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام للدولة على القطاعات الأخرى. من خلال دراستنا لعلاقة الجباية بالإيرادات الكلية ظهرت أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية اختلفت عبر السنوات، وهذا راجع لسببين هما: تأثير أسعار النفط وتأثير إنتاج المحروقات. إن مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز اختلفت عن مساهمتها في ميزانية التسيير، فمساهمتها في الأولى كانت تقارب في بعض الحالات 100%، أي أن تغطية ميزانية التجهيز كانت في بعض السنوات تكون كاملة من طرف الجباية البترولية، على عكس ميزانية التسيير التي كانت تغطي من طرف الجباية العادية.

- ارتفاع احتياطات العملة الأجنبية من 7.24 مليار دولار سنة 1990 إلى 12.02 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى ما يقارب 162.614 مليار دولار بحلول سنة 2010 لتصل هذه الاحتياطات إلى حوالي 200 مليار دولار سنة 2011.

- ارتفاع فائض الميزان التجاري بعد أن سجل عجزا بقيمة 978.47 مليون دولار سنة 1994 إلى 12844.34 مليون دولار سنة 2000 ثم إلى 12.1 مليار دولار بحلول سنة 2010 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع العوائد البترولية في الألفية الثالثة.

- ارتفاع الجباية البترولية من 76154 مليون دج سنة 1990 إلى 720000 مليون دج سنة 2000 ثم إلى 2905000 مليون دج بحلول سنة



- ارتفاع الإنفاق الاستثماري بغرض إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية وفي مقدمتها الطرق وخطوط السكك الحديدية كالطريق السريع شرق-غرب الذي يمتد على مسافة 2400 كلم، ومشاريع تحلية المياه بغرض توفير المياه الصالحة للشرب والري، وكذلك تأهيل المطارات والموانئ الكبرى إضافة إلى إنجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية.

إلا أن زيادة هذه الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع العوائد النفطية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط، وتبرز الإهمال النسبي للقطاعات الحيوية والاستراتيجية للدولة المتمثلة في قطاعي الفلاحة والصناعة. فقد سجل قطاع الصناعة معدل نمو يقدر بـ 0.8% سنة 2007 مع العلم أن الصناعة التحويلية سجلت أقصى انخفاض لها والذي يقدر بـ 6.5% إلى جانب عدم تجاوز نسبة مساهمة القطاع الزراعي نسبة 8% في تكوين القيمة المضافة سنة 2007، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكلي على ثروة البترول الذي يحّد من التنوع الاقتصادي.

وبما أن للجباية البترولية علاقة وطيدة بميزانية التجهيز، والتي تعبر عن مجموعة المبالغ التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع التي تؤدي إلى خلق السلع والخدمات، وهذه الأخيرة تعبر عن الناتج الداخلي الخام، ومنه يظهر الارتباط غير المباشر للجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام.

- انخفاض معدل التضخم من 4.62% سنة 2002 إلى 1.38% سنة 2005 ليرتفع إلى حدود 5.74% سنة 2009 ثم ينخفض بعدها إلى 3.9% بحلول سنة 2010.

- انخفاض معدل البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 15.2% سنة 2005 ثم إلى حدود 10.03% بحلول سنة 2010، ويرجع ذلك إلى توفير فرص عمل جديدة من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاع التربية والتعليم والتكوين وقطاع العدالة، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف بحلول سنة 2010.



الجدول رقم 05: تطور نسبة مساهمة قطاعات المحروقات، الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي

| السنوات   | 2000 | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008 | 2009 | 2010 |
|-----------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|
| المحروقات | 39.2 | 34.16 | 32.67 | 35.62 | 37.81 | 44.44 | 56.94 | 44.13 | 45   | 31   | 34.7 |
| الفلاحة   | 8.40 | 9.75  | 9.23  | 9.82  | 9.43  | 7.68  | 7.56  | 7.70  | 6.6  | 9.3  | 5.4  |
| الصناعة   | 7.05 | 7.46  | 7.42  | 6.68  | 6.16  | 5.34  | 5.04  | 4.62  | 4.7  | 5.7  | 5.1  |

المصدر: بنك الجزائر

الموارد عائقاً أكثر منها محفزاً لتحقيق النمو الاقتصادي، والتي تفسر في إطار نظرتي المرض الهولندي ودورة الربوع. كما تطرقنا إلى قطاع البترول في الجزائر، حيث يُعدُّ هذا الأخير من أهم مصادر الطاقة في العالم وخاصة في الوقت الراهن بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي احتله لفترة طويلة من الزمن. ويعد البترول المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، كما يعد البترول أهم الموارد الطبيعية الناضبة وغير المتجددة. لقد ساهم هذا القطاع في ارتفاع كبير في الإيرادات البترولية والتي مثلت الحل الوحيد في تمويل وتطوير المشاريع التنموية والإصلاحية. ولقد حاولنا إبراز أثر استخدام البترول على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج Stiglitz للنمو الاقتصادي في ظل وجود مورد طبيعي

لذا فإن للعوائد النفطية أثراً سلبياً وعكسياً على القطاعات الأساسية للدولة، فهي تسبب التخلي التدريجي عن هذه القطاعات الهامة في المدى الطويل، فأضحى الهيكل الاقتصادي أحادي التصدير عوضاً عن هيكل اقتصادي يقوم على تنوع الأنشطة الاقتصادية.

### خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث عرض الإطار النظري للموارد الطبيعية الناضبة بالتطرق إلى دراسة العلاقة النظرية التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. ويسمى هذا في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد التي درست لأول مرة من قبل الباحث R.Auty سنة 1993. وقد تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة البترولية حيث يكون فيها مستوى النمو أسوأ من الدول التي لا تملك مثل هذه الموارد. لذا تكون هذه

للدولة كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة بحيث إن الاعتماد شبه الكلي على العوائد النفطية يحدُّ من عملية التنويع الاقتصادي وبالتالي الوقوع في سرداب السراب البترولي، مما يوحي بأن الجزائر تعاني من لعنة الموارد الطبيعية. وبالتالي بات واضحاً أن الجزائر تتهج سياسة الكل بترول حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والتنموية على عائدات البترول ولا شيء غيرها وبالتالي فهي عرضة للصدمات الخارجية.

#### المراجع بالعربية:

- جلال إبراهيم العيد (2004)، "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية" دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سهيلة عبدالقادر (2007)، "الجديد في الاساليب الكمية وبحوث العمليات" دار الحامد للنشر.
- عجة الجليلي (2006)، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار- الأنشطة العادية وقطاع المحروقات" دار الخلدونية.
- محمد صالح تركي القرشي (2010)، "علم اقتصاد التنمية" مكتبة الجامعة الشرقية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن
- مولود حشمان (2010)، "أسلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى"

ناضب، فتبين لنا من خلال تقدير النموذج في الجزائر أن تزايد معدل استخدام الموارد الطبيعية الناضبة -البترول- يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة استخدام البترول تؤدي إلى تناقص معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية الناضبة تحدُّ من عملية النمو. أما الدراسة القياسية الثانية فتوصلنا من خلالها إلى بناء وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بين العوائد البترولية والنمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي وذلك بعد التأكد من وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين في المدى الطويل. وقد توصلنا إلى تبيان العلاقة الطردية بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي مما دل على وجود علاقة سببية واحدة وفي اتجاه واحد بين المتغيرين بحيث إن التغير في العوائد البترولية يتسبب في التغير في النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنه في واقع الأمر الفوائض البترولية الناتجة عن العوائد البترولية لا تؤدي إلى نمو اقتصادي أو تطور تقني بل تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية فقط، مثل الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الاحتياطات، فوائض الميزان التجاري وتراجع في حجم المديونية الخارجية ومؤشرات البطالة. وينعكس ذلك سلباً على القطاعات الحيوية والاستراتيجية

## المراجع بالانجليزية والفرنسية:

- Ahmed M. H.(2008), "Principal of environmental economics: economics, ecology and public policy ", London and New York.
- Algeria (2010), "A future supplier of electricity from renewable energies for Europe?", Wuppertal Institute and CREAD.
- Ambapor S., Massamba C.(2005), "Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité", Bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques, Brazaville.
- Antoine A.(2009), "Les réserves pétrolières entre l'épuisement physique et l'épuisement économique", Colloque sur «Les défis énergétiques du XXème siècle», Chambéry, France.
- Auty R.M.(2006), "Patterns of rent-extraction and deployment in developing countries", Economy Policy and Performance
- Barbier E.B. (2005), "Natural resources and economic development", Cambridge University Press.
- Benissad E.M.(1981), "Eléments d'économie pétrolière: les hydrocarbures, présent et futur", Economica, Paris France.
- Bertrand M. (2010), "Modélisation

## ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية

- الجزائر.
- سمير بن عمور (2006)، "إشكالية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزان الجولة" مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر.
- عيسى مقلید (2008)، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر.
- فرحي محمد (1988)، "دور المحروقات في التنمية المحلية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر.
- روبرت بارو (2009)، "محددات النمو الاقتصادي"، ترجمة إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان.
- حسن كريم حمزة (2011)، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- عدنان داود العداري (2010)، "اقتصاد القياسي"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

- education company, Harlow, England.
- Hotelling H.(1931), "The economics of exhaustible resources", The Journal of Political Economy, Vol. 39 number 2.
  - Kirchgassner G., Walters J.(2007), "Introduction to modern time series analysis", Springer, Verlag Berlin Heidelberg.
  - Lardic S., Mignon V.(2009), "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières ", La découverte, Paris.
  - Levhari D., Liviatan N.(1977), " Notes on Hotelling's economics of exhaustible resource", The Canadian Journal of Economics.
  - Maczulak A.(2010), "Green technology, renewable energy: sources and methods", PhD.
  - Okey M.K.N.(2009), "Consommation d'énergie et croissance du P.I.B.dans les pays de l'UEMOA: une analyse en données de panel ", Université d'Abidjan.
  - Rennard J.P., Humbert M., Duymedjian R.(2009), "Simulation, modélisation et décision en pratique ", Vuibert, Paris, France.
  - Stiglitz J.(1974), " Growth with exhaustible natural resource: efficient and optimal growth paths", The review of economic studies, Vol. 41, Oxford University Press.
  - de la production d'hydrocarbures dans un bassin pétrolier ", Thèse de Doctorat, Université Paris Sud, France.
  - Bourbonnais R., Terraza M.(2010), "Analyse des séries temporelles", Editions Dunod, Paris France.
  - Bourbonnais R.(2011), "Econométrie", Editions Dunod, Paris France.
  - Chorfi S.(2012), "L'avenir énergétique de l'Algérie: quelles seraient les perspectives de consommation, de production, d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie à l'horizon 2030", Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université d'Oran Algérie.
  - Dasgupta P., Geoffrey H.(1974), "The optimal depletion of exhaustible resources", The Review of Economic Study, Vol.41, Oxford University Press.
  - Greene W.H.(2011), "Econometric analysis" Fifth edition, Prentice Hall, OFFER SADDLE? New Jersey.
  - Greiner A., Semmler W.(2008), "The global environment natural resource and economic growth", Oxford University Press.
  - Hantula R. (2008), "Energy today: solar power", Chelsea Clus House, Springer.
  - Harris R.I.D. (1995), " Using cointegration analysis in econometric modeling", Printice hall; A pearson

mics programme Discution paper  
04-01, p.07.

(9) **Olomola Philip Akanni (2007)**, "Oil wealth and economic growth in oil exporting african countries", AERC Research Paper 170, p.01.

(10) **Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner (1997)**, " Natural resource abundance & economic growth", Center for International development and Harvard Institute for Interna-tional development, Harvad University, p. 11.

(11) **Argentino Pessoa (2008)**, "Natural resources and institut-ions: The «natural resource curse «revisited, Faculdade de Economia do Porto, p. 05.

(12) **Abdelkader Sid Ahmed (1975)**, "Economie de l'indust-rialisation à partir des ressources naturelles I.B.R", Tome 2, Publisud, p. 47.

(13) **Natalie St. Hilaire (2004)**, "Dutch disease, oil and developing countries", p. 02.

(14) **Argentino Pessoa**, Opcit, p. 07.

(15) **Jean Philip C. Stijins (2001)**, "Natural resource abundance and economic growth revisi-ted", University of California at Berkeley, First draft: May 1999; Current draft: March 2001, p. 07.

– Zekar S.(2008), "Solar energy fundamentals and modeling tech-nics", Springer.

### الهوامش:

(1) د.عبدالمطلب عبدالحميد، د.محمد شبانة [2005]، أساسيات في الموارد الاقتصادية الدار الجامعية، ص45.

(2) د. حمد بن محمد آل الشيخ [2008]، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكات، الطبعة الأولى، ص20.

(3) د.حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص21.

(4) **Terry L. Karl (2007)**, "Oil lead development: Social, political and economic consequences," Devel-opment and the role of law working paper, California: Stanford University, Center of Democracy, p. 2.

(5) **Adam Wellstead (2007)**, "The (post) staples economy and the (post) staples state in historical perspective", Canadian Political Science Review, Vol. 1, p.08.

(6) **Micheal Ross (2001)**, "Extractive sectors and the poor", Oxfam American Report, p.06.

(7) **Micheal Ross**, op.cit, p. 06.

(8) **S.Mansoob Murshed (2004)**, "When does natural resource abundance lead to a resource curse?", Environmental econo-

(16) **Mark Gallagher, Steve Rozner (2007)**, "Tools for treating resource curse, from curse to cures, developing alternatives", volume 11, issues 1, Spring, p. 28

(17) **Halvor Mehlum, Karl Moene, Ragnar Torvik (2006)**, "Institutions and the resource curse", The Economic Journal, Royal Economic Society USA, p. 01.

(18) [www.sonatrach-dz.com/arabe/histoire.Html](http://www.sonatrach-dz.com/arabe/histoire.Html).

(19) تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، 2010، ص 198.

(20) سدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز لطبيعي المتوسطي، مدخلة منشورة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2008، ص 02.

(21) مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير منشورة تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 67.

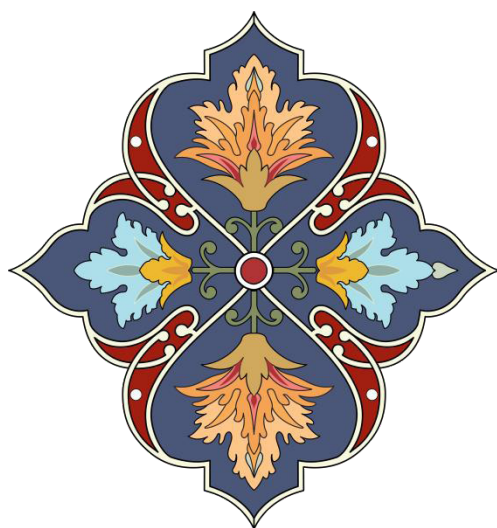
(22) أ.د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2005، ص 643.

(23) أ.د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 685.









# Al- Mithqal

## For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (1), Number (1), Rabī' Al-Thaani 1436, January 2015

Editor in Chief

**Prof. Shafiq Ahmed El- Atoum**

Editor

**Dr. Hanaa H. Al-Hunaiti**

Editorial Staff

**Prof. Ahmed A. Al –katamin**

Princes Sumaya University for Technology

**Prof. Riad A. Al- Momani**

Yarmouk University

**Prof. Saleh Fawaz Khasawneh**

The World Islamic Science & Education University

**Prof. Mansour Al- Saa'ydah**

The World Islamic Science & Education University

**Prof. Abdul Jabbar Al- Sabhani**

Yarmouk University

**Prof. Hani H. Al-Dmour**

University of Jordan

English Language Editor

**Dr. Laila El Omari**



Arabic Language Editor

**Dr. Omar Al Qayyam**

Editor Secretary

**Amal Al-Ghanem**



All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief  
Deanship of Academic Research  
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)  
Amman- Jordan  
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2012, Fax: 00962 6 5600237

Email: [al\\_mithqal.journal@wise.edu.jo](mailto:al_mithqal.journal@wise.edu.jo)

Website: [www.wise.edu.jo](http://www.wise.edu.jo)



The World Islamic Sciences and  
Education University (W.I.S.E)

# **Al-Mithqal**

## **For Economic & Administrative Sciences**

An International Research and Refereed Journal

Volume (1), Number (1), Rabī' Al -Thaani 1436, January 2015

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

**ISSN 2311-097X**